ميزانية 2026
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

بيـــــان
الميزانية العامة للدولة

للعام المالي 1447 - 1448هـ (2026م)

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

فهرس المحتوى

مقدمة	03
الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية العامة للدولة	04
القسم الأول: التطورات والآفاق الاقتصادية	**08**
أ. الاقتصاد العالمي	09
ب. الاقتصاد المحلي	14
القسم الثاني: أداء وتقديرات المالية العامة	**28**
أ. أداء المالية العامة في العام 2025م	29
ب. ميزانية العام 2026م وتقديرات المدى المتوسط	39
ج. النفقات في ميزانية العام 2026م على مستوى القطاعات	47
د. أهم المُمكّنات الاقتصادية والمشاريع للعام 2025م ومستهدفات ميزانية العام 2026م	85
القسم الثالث: أبرز المخاطر على المالية العامة للعام 2026م والمدى المتوسط	**97**
أ. التحديات الاقتصادية العالمية	98
ب. العوامل المؤثرة على الاقتصاد المحلي	99
ج. المخاطر على المالية العامة وآليات التعامل معها	100
د. سيناريوهات الإيرادات لميزانية العام 2026م	101

مقدمـــة

تُصدر وزارة المالية بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026م، متضمنًا تفاصيل الميزانية المعتمدة بما في ذلك الإيرادات والنفقات وفق التصنيف الاقتصادي والقطاعي، ومستويات العجز أو الفائض والدين العام، إضافة إلى التطورات الاقتصادية والمالية للعام 2025م، وأبرز التوقعات للعام 2026م، بالإضافة إلى الآفاق المستقبلة على المدى المتوسط. ويستعرض البيان أهم المُمكّنات الاقتصادية والمشاريع المنفذة في عام 2025م والمستهدفات للعام 2026م، إلى جانب أبرز المخاطر على المالية العامة خلال العام المالي 2026م والمدى المتوسط، وآليات التعامل معها.

ويعكس البيان استمرار نهج وزارة المالية في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية، ورفع كفاءة إدارة المالية العامة، والتي تعد إحدى الركائز الرئيسة في عملية تطوير إعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها. وقد تم تبويب البيانات المالية الواردة في هذه الوثيقة وفقًا لدليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر عن صندوق النقد الدولي والذي يُعد تصنيفًا عالميًا موحدًا ومعتمدًا.

الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية العامة للدولة

منذ انطلاق رؤية السعودية 2030، شهد الاقتصاد السعودي تحولًا هيكليًا واسع النطاق، مدفوعًا بجهود حكومة المملكة العربية السعودية المستمرة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمالية والاقتصادية الشاملة، والإنفاق الإستراتيجي الموجّه نحو الأولويات الوطنية، وذلك بهدف تنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية، مع تعزيز كفاءة الإنفاق، واستدامة المالية العامة. وكانت ثمرة ذلك بناء هيكل اقتصادي أكثر تنوعًا واستدامة أسهم في تعزيز الأداء الإيجابي للاقتصاد السعودي وذلك على الرغم من التحديات والتقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وواصلت الأنشطة غير النفطية قيادة النمو الاقتصادي في المملكة مما يؤكد نجاح المسار التنموي تحت رؤية السعودية 2030، ومن ذلك ما أسهمت به الإصلاحات من تعزيز لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، واحتواء معدلات التضخم لتظل عند مستويات أقل من المعدلات العالمية، ويعكس هذا الأداء المتقدم كفاءة الإصلاحات المتبعة لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، ورفع قدرته على التكيّف مع المتغيرات وامتصاص الصدمات، بما يُرسّخ أسس تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية طويلة المدى.

ومنذ بداية العام وحتى الربع الثالث من العام 2025م، حقق **الناتج المحلي الإجمالي**[1] نموًا بنسبة 4.1% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، مدعومًا بنمو **الأنشطة غير النفطية** بنسبة 4.7%، ويُعزى ذلك إلى الطلب المحلي المتنامي المتمثل في زيادة معدلات الاستهلاك والاستثمار، نتيجةً للتوسع في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الواعدة منها، والأثر الملموس لاستمرار جهود تنويع الاقتصاد التي أسهمت في نمو الأنشطة غير النفطية، وعززت من دور القطاع الخاص وقدرته على توفير المزيد من الوظائف وجذب الفرص الاستثمارية. كما نمت **الأنشطة النفطية** بنسبة 3.9% خلال الفترة ذاتها؛ نظرًا لبدء الزيادة التدريجية لمستويات الإنتاج وفقًا لقرار مجموعة "أوبك+" بإلغاء الخفض التطوعي الإضافي تدريجيًا.

ومن المُتوقع أن يستمر الاقتصاد السعودي في تحقيق معدلات نمو إيجابية، إذ تُشير التقديرات الأولية للعام 2025م إلى نمو **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** بنحو 4.4% على

[1] بيانات الربع الثالث من العام 2025م بناءً على التقديرات السريعة المنشورة من قبل الهيئة العامة للإحصاء.

أساس سنوي، مدعومًا بنمو **الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** بنسبة 5.0%، نتيجة استمرار الأنشطة الاقتصادية في تحقيق نمو متزايد بفضل التوسع في الاستثمار وزيادة مستويات الاستهلاك. كما حافظت المملكة على مستويات مقبولة لمعدل التضخم؛ حيث تُشير التوقعات الأولية للعام 2025م إلى تسجيل **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** معدل 2.3%، وذلك نتيجة تبني المملكة لسياسات مالية ونقدية تهدف إلى استقرار الأسعار والحد من ارتفاعها.

وفيما يخص العام 2026م تُشير التقديرات الأولية إلى **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** بنسبة 4.6%، مدفوعًا بنمو **الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** بصفتها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.

أما على جانب أداء المالية العامة في العام 2025م، فمن المُتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** حوالي 1,091 مليار ﷼ بانخفاض يُقدر بنسبة 7.8% مقارنة بالمُقدّر في الميزانية؛ ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض أسعار البترول خلال العام الحالي. في المقابل من المُتوقع أن تحقق الإيرادات غير النفطية أداءً أعلى بنهاية العام الحالي مقارنة بالمُقدّر في الميزانية؛ مدفوعة بنمو الأنشطة غير النفطية، مما يعكس جهود حكومة المملكة في تنفيذ المبادرات والإصلاحات لتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

كما يُتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** في العام 2026م حوالي 1,147 مليار ﷼، بارتفاع بنسبة 5.1% عن المُتوقع تحقيقه بنهاية العام 2025م، ويعزى ذلك للتوقعات الإيجابية في نمو الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2026م، ومن المُقدّر أن ينمو **إجمالي الإيرادات** ليصل إلى حوالي 1,294 مليار ﷼ في العام 2028م مدعومًا بتوقعات النمو الاقتصادي.

ونتيجة للجهود الحثيثة في دعم القطاعات الواعدة بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق النمو الشامل، من خلال الإنفاق الموجّه إلى الإستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى مع تعزيز جودة الخدمات الأساسية بما فيها التعليم والصحة، بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه وتحقيق أثر مستدام على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فإنه من المُتوقع أن يبلغ **إجمالي النفقات** للعام 2025م حوالي 1,336 مليار ﷼ مرتفعًا بنسبة 4.0% عن الميزانية المعتمدة.

وفي إطار هذا النهج تواصل الحكومة التركيز على رفع كفاءة الإنفاق مع تعزيز جودة الخدمات الأساسية، والاستمرار في تنفيذ المشاريع الكبرى والإستراتيجيات الوطنية ذات الأولوية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومن ذلك تسعى الحكومة إلى الاستمرار في تطوير البنى التحتية وتعزيز جودة الحياة ورفع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين والزوّار. وعليه، جاءت ميزانية عام 2026م والمدى المتوسط لتعكس النهج المالي المرن والمتوازن. حيث أنهُ من المُقدّر أن يبلغ **إجمالي النفقات** للعام 2026م نحو 1,313 مليار ﷼، وأن يصل إلى نحو 1,419 مليار ﷼ في العام 2028م.

وتُشير التوقعات المحدثة لميزانية العام 2025م إلى تسجيل **عجز** في الميزانية بنحو 245 مليار ﷼ (أي ما يعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن المُقدّر أن يبلغ **عجز** الميزانية في العام 2026م نحو 165 مليار ﷼ (أي ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع توقُع استمرار تسجيل **عجز** في الميزانية عند مستويات أقل على المدى المتوسط، نتيجةً لتبنّي الحكومة سياسات الإنفاق الموجّه والمعاكس للدورة الاقتصادية، وتؤكد الحكومة التزامها بتحقيق التوازن بين الاستجابة للدورات الاقتصادية والتقيد بمستهدفات الاستدامة المالية، من خلال إدارة مرنة للمالية العامة تمكّن من الاستمرار في دعم النمو دون الإخلال بالانضباط المالي على المديين المتوسط والطويل.

وتلبيةً للاحتياجات التمويلية وفقًا لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة؛ فمن المُتوقع الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والخارجية عبر القنوات العامة والخاصة، لتمويل العجز وسداد أصل الدين المستحق المُتوقع في الميزانية للعام 2026م وعلى المدى المتوسط، والاستفادة من الفرص المتاحة حسب ظروف الأسواق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية استباقية لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، والاستفادة من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحولي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وبذلك يُتوقع أن يبلغ إجمالي **رصيد الدين العام** نحو 1,457 مليار ﷼ في العام 2025م (أي ما يعادل 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن المُقدّر أن يبلغ **رصيد الدين العام** في العام 2026م نحو 1,622 مليار ﷼ (أي ما يعادل 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

وتهدف ميزانية العام 2026م إلى تعزيز قوة المركز المالي للمملكة والحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطيات مالية معتبرة؛ مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والمحافظة على مرونة التدخل استجابةً للصدمات أو في حالة الأزمات أو الاحتياجات الطارئة، إذ يُتوقع أن يستمر الحفاظ على رصيد **الاحتياطيات الحكومية** لدى البنك المركزي السعودي (ساما) بنهاية العام 2026م عند المستوى نفسه للعام 2025م، حيث سيبلغ نحو 390 مليار ﷼.

ميزانية 2026
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

01

التطـــــورات والآفاق الاقتصادية

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

القسم الأول:
التطـورات والآفاق الاقتصادية

أ . الاقتصاد العالمي

نمو الاقتصاد العالمي

ما زالت وتيرة نمو الاقتصاد العالمي تتسم بالتباطؤ، وسط توقعات باستقرار نسبي لآفاقه المستقبلية على المدى المتوسط، ويأتي هذا التباطؤ في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، إذ تبنّت عدد من الدول سياسات حمائية، عبر فرض قيود تجارية، ورفع التعريفات الجمركية، مما أسهم في تعميق حالة عدم اليقين بمستقبل النمو العالمي. في الوقت ذاته، شهدت مستويات الدين العالمي ارتفاعًا مستمرًا، مما يشكّل عبئًا متزايدًا على استدامة المالية العامة لعدد من الدول، لا سيما الاقتصادات الصاعدة والنامية. وعلى الرغم من تلك العوامل، تواصل معدلات التضخم عالميًا مسارها التراجعي تدريجيًا، الأمر الذي شجّع عدد من البنوك المركزية حول العالم على اتباع سياسة نقدية أقل تشددًا، من خلال تثبيت أسعار الفائدة أو تخفيضها تدريجيًا بهدف دعم النشاط الاقتصادي. فقد خفّض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس خلال شهر أكتوبر من العام 2025م، مع ترجيحات بإجراء خفض إضافي قبل نهاية العام[2].

تُشير توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2025م إلى تباطؤ طفيف في نمو الاقتصاد العالمي من 3.3% في العام 2024م إلى 3.2% و3.1% لعامي 2025م و2026م على التوالي، مدفوعًا بتوقعات تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية. كما تُشير التقديرات إلى تسجيل اقتصادات الدول المتقدمة نموًا منخفضًا في عامي 2025م و2026م عند 1.6%، مقابل 1.8% في العام 2024م. في حين يُقدّر نمو الأسواق الصاعدة والنامية عند 4.2% للعام 2025م و4.0% للعام 2026م، مقارنةً بنسبة 4.3% في العام 2024م.

[2] وكالة بلومبرغ

وتُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدل التضخم العالمي عمّا سجّله في العام 2024م عند 5.8% ليصل إلى 4.2% للعام 2025م، ثم إلى 3.7% للعام 2026م.

توقعات معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتضخم

العام	2024 فعلي	2025 توقعات	2026 توقعات
الاقتصاد العالمي	**%3.3**	**%3.2**	**%3.1**
اقتصادات الدول المتقدمة	%1.8	%1.6	%1.6
الولايات المتحدة الامريكية	%2.8	%2.0	%2.1
منطقة اليورو	%0.9	%1.2	%1.1
اليابان	%0.1	%1.1	%0.6
اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية	%4.3	%4.2	%4.0
الصين	%5.0	%4.8	%4.2
الهند	%6.5	%6.6	%6.2
المملكة العربية السعودية[3]	**%2.0**	**%4.0**	**%4.0**
التضخم			
التضخم العالمي	**%5.8**	**%4.2**	**%3.7**
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	%2.6	%2.5	%2.2
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	%7.9	%5.3	%4.7

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2025م).

[3] تقديرات صندوق النقد الدولي

مؤشر مديري المشتريات عالميًا

يُعـد مؤشـر مديـري المشـتريات[4] أحـد أهـم المؤشـرات الاقتصاديـة التـي تتابـع حركـة القطـاع الخاص غير النفطي عالميًا، وقد أظهر المؤشر تباينًا خلال العام 2025م بسبب استمرار حالة عدم اليقين في السياسات التجارية وأسعار الفائدة، مما أثرّ سلبًا على قرارات الاستثمار والتوسع لدى العديد من الشركات. ورغم ذلك، واصلت المملكة العربية السعودية تسجيل أعلى المستويات في تلك الفترة متجاوزةً مستوى الحياد البالغ 50 نقطة، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي، بينما سجّل أداء كلًا من اليابان وكوريا الجنوبية دون هذا المستوى.

وتظهر القراءات أن المملكة العربية السعودية سجّلت 60.2 نقطة في نهاية شهر أكتوبر من العام 2025م، ويُعد هذا الأداء الإيجابي نتيجةً للتدابير الاستباقية والسياسات التي تنتهجها الحكومة لتمكين القطاع الخاص، ليكون محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، إلى جانب جهودها في تطوير بيئة أعمال تنافسية ومحفّزة للاستثمار.

مؤشر مديري المشتريات

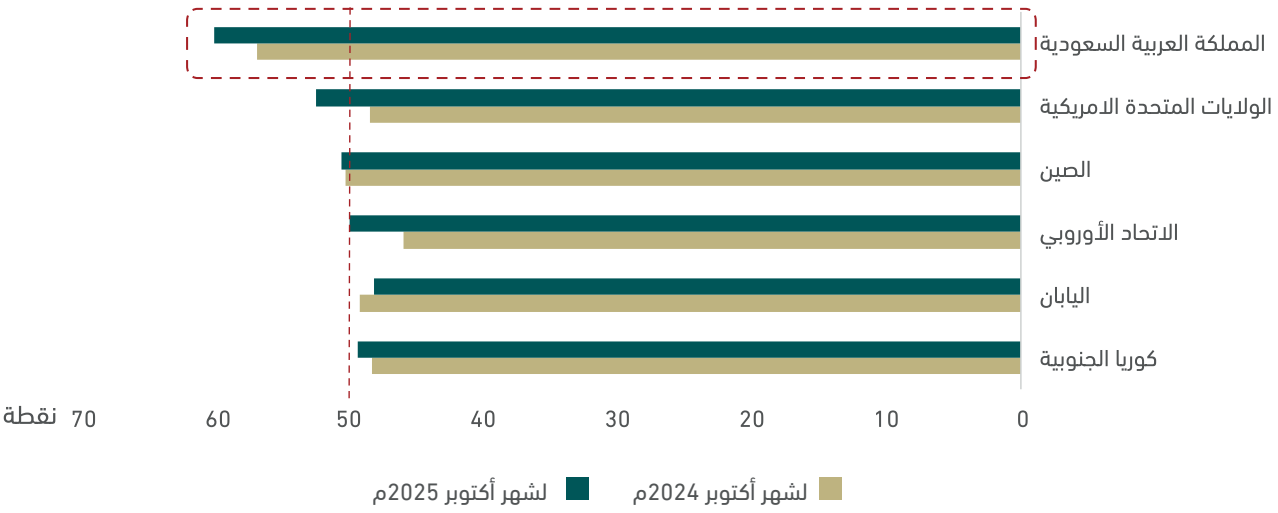

المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال – بنك الرياض

[4] مؤشر اقتصادي يُصدر من ستاندرد آند بورز جلوبال وبنك الرياض (لمؤشر المملكة)، والذي يعتمد على استطلاعات الرأي، إذ يقدم نظرة حول أوضاع القطاع الخاص، ويعطي إشارات مبكرة عن الاتجاهات الاقتصادية قبل صدور البيانات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن مجموعة من المقاييس الفرعية منها: (الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، والتكاليف). والمستوى المحايد للمؤشر عند 50 نقطة، ويُشير الارتفاع عن هذا المستوى إلى توسع القطاع الخاص، وفي المقابل الانخفاض دون هذا المستوى يدل على الانكماش.

أسواق البترول

شهدت أسواق البترول العالمية نموًا في الطلب، مما انعكس إيجابيًا على مستويات إمدادات المملكة من البترول الخام. وقد عزز هذا النمو قرار الدول الثمانية الأعضاء في مجموعة أوبك+ المشاركة في التخفيضات التطوعية، وذلك من خلال البدء في تنفيذ خطة تدريجية ومرنة؛ لإنهاء تخفيض نوفمبر من العام 2023م التطوعي الإضافي البالغ 2.2 مليون برميل يوميًا ابتداءً من شهر أبريل وحتى نهاية سبتمبر من العام 2025م.

وفي هذا السياق، سجّلت إمدادات المملكة من البترول الخام في شهر سبتمبر من العام 2025م ارتفاعًا سنويًا يُقدر بحوالي 1 مليون برميل يوميًا، ليصل إجمالي الإنتاج إلى نحو 10.0 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل نموًا بنسبة 11% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق. كما بدأ تنفيذ خطة تدريجية ومرنة لإعادة تخفيض أبريل من العام 2023م التطوعي البالغ 1.65 مليون برميل يوميًا، إذ تم إعادة حوالي 137 ألف برميل يوميًا في كلٍ من شهري أكتوبر ونوفمبر من العام 2025م. وبحسب ما تم الإعلان عنه في الاجتماع الأخير للدول الثمان الأعضاء في مجموعة أوبك+ المشاركة في التخفيضات التطوعية، والمنعقد بتاريخ 5 أكتوبر 2025م، ستصل إمدادات المملكة في شهر نوفمبر من العام 2025م إلى مستوى 10.1 ملايين برميل يوميًا.

الإمدادات البترولية للمملكة

(مليون برميل يوميًا)

المصدر: منصة جودي

أما على صعيد الأسعار، فقد بلغ متوسط أسعار خام برنت خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر من العام 2025م نحو 69.9 دولارًا للبرميل، مُسجّلًا انخفاضًا بنسبة 14.5% مقارنةً بمتوسط الفترة ذاتها من العام السابق. ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى تداعيات التوترات التجارية والجيوسياسية العالمية، التي أسهمت بدرجة كبيرة في زيادة حدة تقلبات الأسعار في الأسواق البترولية.

متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت

(دولار للبرميل)

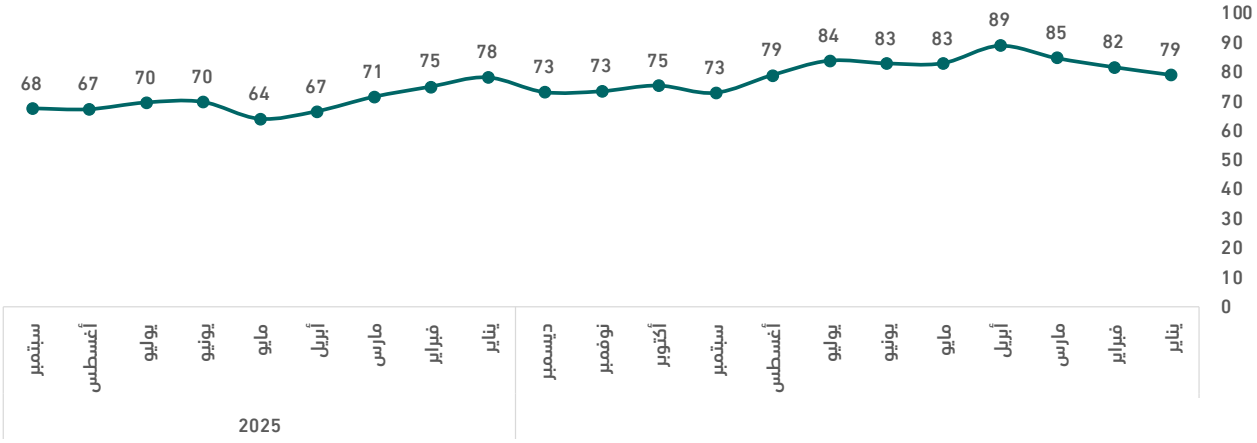

المصدر: رويترز

ب . الاقتصاد المحلي

• القطاع الحقيقي

أظهر اقتصاد المملكة متانة ومرونة في مواجهة التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي خلال العام 2025م، وقد تجلى ذلك في الأداء الإيجابي للمؤشرات والأنشطة الاقتصادية، تأكيدًا على نجاح جهود رؤية السعودية 2030 الطموحة في بناء منظومة مالية واقتصادية متكاملة.

ففي العام 2024م، سجّلت **الأنشطة غير النفطية** نموًا قويًا ومتسارعًا محققةً أعلى مستوى تاريخي على الإطلاق عند 2.6 تريليون ﷼ بنسبة نمو 6.0% على أساس سنوي، مما يجعلها المحرك الرئيس لنمو الناتج المحلي الإجمالي، بمساهمة في النمو بلغت 3.2 نقطة مئوية خلال الفترة ذاتها. ويُعزى هذا الأداء الإيجابي إلى التوسع المستمر في القطاعات الاقتصادية الواعدة، ومن أبرزها قطاع السياحة، والترفيه، والصناعة، والنقل والخدمات اللوجستية. كما أسهم التقدم في الخدمات الرقمية الحكومية، والتقنيات المالية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز استدامته، وقد تزامن ذلك مع نمو الاستهلاك الخاص نتيجة ارتفاع معدلات التوظيف وتراجع معدلات البطالة مع تحقيق مستهدف رؤية 2030. وقد بلغ **متوسط نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** بالأسعار الثابتة نحو 8.5% خلال السنوات الثلاث السابقة، وذلك انعكاسًا للجهود المبذولة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد السعودي، والتي أسهمت في تعزيز استدامة النمو وتحقيق أداء قوي ومستمر منذ تجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19.

ومنذ بداية العام وحتى الربع الثالث من العام 2025م، سجّل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**[5] نموًا بمعدل 4.1% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بفضل النمو في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، إذ حقق **الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** نموًا بمعدل 4.7% على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها، ويُعزى هذا النمو لارتفاع الطلب المحلي الذي تأثر بارتفاع مستويات الدخل الناتجة عن زيادة التوظيف، وانخفاض معدلات البطالة بين السعوديين إلى مستويات تاريخية. كما ساهم التوسع في الاستثمارات وتنفيذ المشاريع الكبرى، وتعزيز دور القطاع الخاص في رفع القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية

[5] بيانات الربع الثالث من العام 2025م بناءً على التقديرات السريعة المنشورة من قبل الهيئة العامة للإحصاء.

وترسيخ استدامة نموها دون التأثر بتقلبات أسواق البترول.

وسجّل **الناتج المحلي للأنشطة النفطية** نموّا بمعدل 3.9%، وقد عزز هذا النمو قرار الدول الثمانية الأعضاء في مجموعة أوبك+ المشاركة في التخفيضات التطوعية، وذلك من خلال البدء في تنفيذ خطة تدريجية ومرنة لإنهاء تخفيض نوفمبر 2023م التطوعي الإضافي البالغ 2.2 مليون برميل يوميًا ابتداءً من شهر أبريل وحتى نهاية سبتمبر 2025م. في حين حقق **الناتج المحلي للأنشطة الحكومية** نموّا بمعدل 1.9% خلال الفترة ذاتها، وذلك نتيجة تسريع تنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأثر الاقتصادي المستدام، والتي تسهم في دفع عجلة التنمية.

وعند تحليل أداء **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية** بشكل ربعي، فقد حقق نموّا في الربع الأول من العام 2025م بمعدل 4.9% على أساس سنوي، وواصل أداءه الإيجابي خلال الربع الثاني بنمو بلغ 4.6%. وانعكس ذلك إيجابًا على أداء معظم الأنشطة غير النفطية خلال الربع الثاني من العام 2025م؛ إذ سجّل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نموّا بمعدل 6.6%، فيما سجّل نشاط خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال نموّا بمعدل 5.0%، كذلك سجّل نشاط التشييد والبناء نموّا بلغ 3.8%. ووفقًا للتقديرات السريعة للربع الثالث من العام 2025م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، استمرت **الأنشطة غير النفطية** في تحقيق معدلات نمو إيجابية بمعدل 4.5% على أساس سنوي.

ووفقًا لبنود الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق[6] ، شكّل بند إجمالي تكوين رأس المال الثابت غير الحكومي -الاستثمار الخاص- الإسهام الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام 2025م بنسبة 2.5%، فيما ساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنسبة 1.3%. أما في الربع الثاني من العام 2025م، فقد كان الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.9%، ومن ثم صادرات السلع والخدمات بنسبة 1.0%.

[6] المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مكونات الانفاق

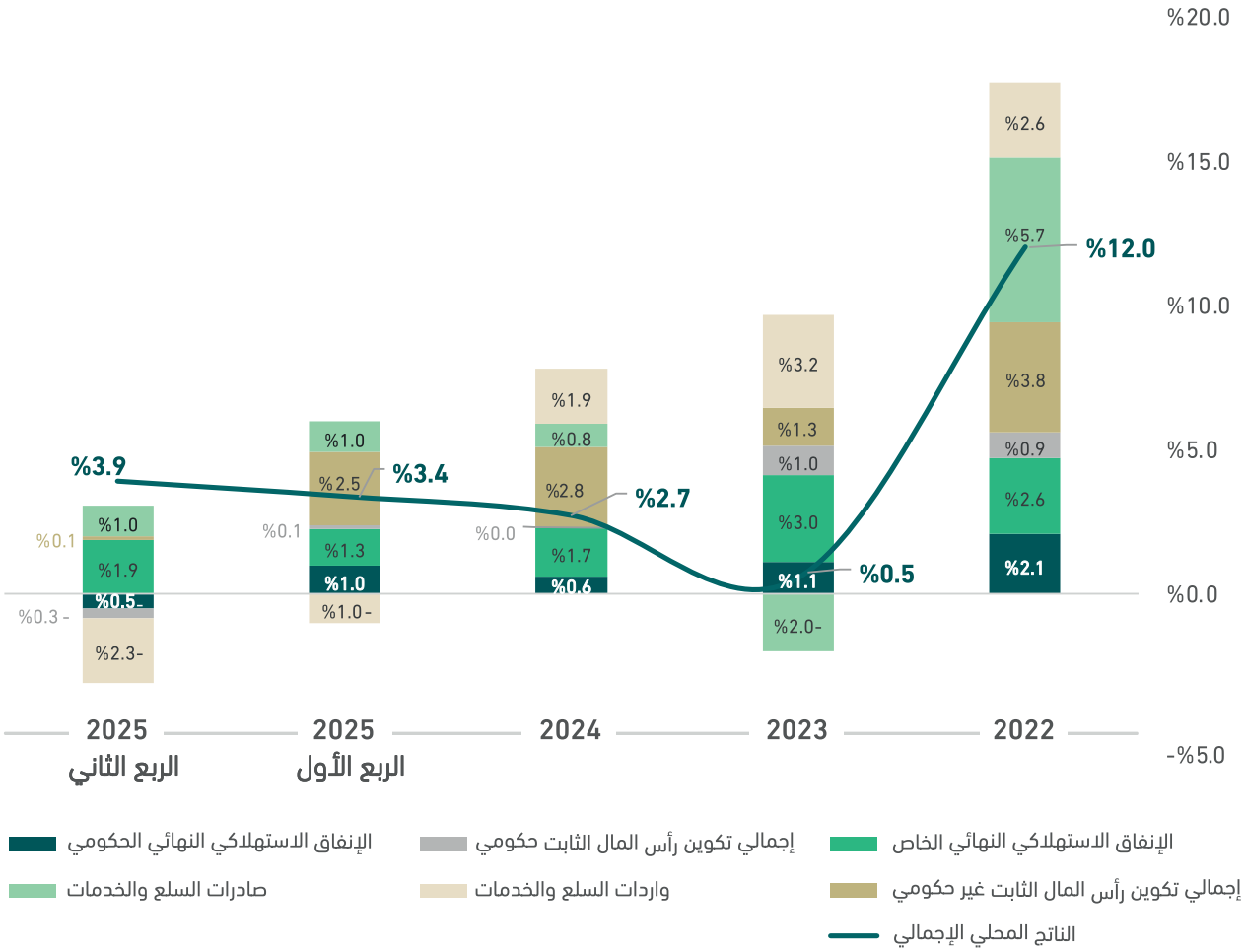

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

في ضوء التطورات الإيجابية للمؤشرات الاقتصادية خلال العام 2025م، فمن المُتوقع أن يستمر اقتصاد المملكة في تحقيق معدلات نمو إيجابية، إذ تُشير التقديرات الأولية للعام 2025م إلى **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** بنحو 4.4%، وذلك بفضل الأداء القوي **للأنشطة غير النفطية**، والتي من المتوقع أن تحقق نموًا بنسبة 5.0%، مدفوعة باستمرار الزخم الإيجابي والنمو المتسق الذي شهدته الأنشطة غير النفطية خلال العام 2025م.

في هذا السياق واصل الاقتصاد السعودي خلال النصف الأول من العام 2025م تحقيق أداء إيجابي يعكس متانة الأسس الاقتصادية وفاعلية الإصلاحات الهيكلية. فقد سجّل **الاستهلاك النهائي الخاص الحقيقي** نموًا بنسبة 3.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة انتعاش عدة أنشطة أبرزها: نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق. وجاء هذا النمو متزامنًا مع استمرار التوسع في برامج التوطين وتحسن أوضاع سوق العمل، مما أسهم في

تعزيز القوة الشرائية للأسر وزيادة الطلب المحلي. كما يعكس هذا النمو زيادة تنوع الاقتصاد الوطني من خلال توسع القطاعات الواعدة مثل السياحة والترفيه، إلى جانب نمو السياحة الداخلية والخارجية، مما أسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. كما يُظهر هذا الأداء قوة الطلب المحلي ودوره المحوري في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي.

كما ارتفعت **مبيعات التجارة الإلكترونية**[7] بنسبة 64.3% منذ بداية العام حتى نهاية شهر أغسطس من العام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، فيما سجّلت **مبيعات نقاط البيع** نموّا بنسبة 6.1% خلال الفترة ذاتها. وإلى جانب ذلك، أظهرت مؤشرات المدفوعات الإلكترونية التقدم المتسارع نحو التحول الرقمي؛ إذ ارتفعت **حصة المدفوعات الإلكترونية** لتصل إلى 79% من إجمالي عمليات الدفع للأفراد في العام 2024م، متجاوزة المستهدف المقرر في برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2025م عند 70%، الأمر الذي يعكس الدور المتنامي للبنية التحتية التقنية الحديثة في تعزيز كفاءة نظم المدفوعات الوطنية، وتسريع التحول نحو المعاملات الرقمية، بما يُسهم في تقليل الاعتماد على النقد وتعزيز الشمول المالي.

وعلى جانب الاستثمار، شهد **إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي للقطاع غير الحكومي -الاستثمار الخاص-** نموّا سنويّا قدره 4.6% خلال النصف الأول من العام 2025م، مدفوعًا بارتفاع **تكوين رأس المال الثابت في القطاع غير النفطي** بنسبة 5.2%، كما بلغ **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** نحو 46.5 مليار ﷼ في النصف الأول من 2025م، بزيادة سنوية نسبتها 29.2%، مما يعكس استمرار جاذبية بيئة الأعمال السعودية للمستثمرين المحليين والدوليين، وارتفاع الثقة في متانة الاقتصاد الوطني وآفاقه المستقبلية، كما يُبرز الدور المتزايد للقطاع الخاص في دعم التوسع في الاستثمارات الرأسمالية. حيث يسهم ذلك في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد على المدى المتوسط والطويل.

تزامن هذا الأداء الاقتصادي الإيجابي مع قوة ملحوظة في أداء القطاع الخاص غير النفطي، إذ واصل نموه بوتيرة ثابتة مدعومًا بالارتفاع في مستويات الإنتاج وزيادة الطلب، فقد ارتفع

[7] مؤشر التجارة الالكترونية عبر بطاقات مدى

مؤشر مديري المشتريات بشكل ملحوظ ليصل إلى 60.2 نقطة في نهاية شهر أكتوبر من العام 2025م، وهو ثاني أعلى مستوى منذ شهر سبتمبر من العام 2014م، الجدير ذكره أن المملكة قد تجاوزت المستوى المحايد (50 نقطة) لأكثر من أربع سنوات متتالية، مما يعكس التحسن الملموس في ظروف التشغيل، وتسارع الطلبات الجديدة وزيادة الإنتاج، وهو ما انعكس بشكل مباشر على ارتفاع معدلات التوظيف، إذ تسارعت وتيرة خلق فرص العمل.

أما على صعيد سوق العمل، فقد أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء تراجع **معدل البطالة الإجمالي** إلى 3.2% في الربع الثاني من العام 2025م، مقارنة بنحو 3.3% في الربع الثاني من العام 2024م. كما انخفض **معدل البطالة بين السعوديين** إلى 6.8% خلال الربع الثاني من العام 2025م، مقارنة بمعدل 7.1% في الفترة المماثلة من العام السابق. فيما وصل **معدل مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل** إلى 34.5%، في حين ارتفعت **أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص** بنحو 144.1 ألف موظف على أساس سنوي ليصل الإجمالي إلى حوالي 2.5 مليون موظف وموظفة، وتعكس هذه التطورات نجاح السياسات الحكومية في تعزيز التوظيف، وتوسيع مشاركة الكوادر الوطنية في الأنشطة الاقتصادية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

إضافة إلى ذلك، كان للقطاع السياحي دور محوري في تعزيز النمو الاقتصادي خلال العام 2025م. ووفقًا لتقرير "بارومتر السياحة العالمية" الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للسياحة، فقد **حققت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالميًا في معدل نمو إيرادات السياحة الدولية** خلال الربع الأول من العام 2025م مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2019م، ويمثل ذلك قفزة نوعية للقطاع السياحي في المملكة، كما أشار التقرير إلى أن المملكة احتلت المرتبة الثالثة عالميًا في معدل نمو أعداد السياح الدوليين، والمرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ذاتها. وخلال الربع الأول من العام 2025م، سجّلت المملكة زيادة استثنائية بنسبة 102% في أعداد السياح الدوليين مقارنةً بالربع الأول من العام 2019م، متجاوزةً بفارق كبير المتوسط العالمي البالغ 3%، ومتوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ 44%. ويبرز هذا الأداء المتميز مدى التقدم المتسارع الذي أحرزته المملكة في تطوير قدراتها السياحية وتعزيز مكانتها كوجهة عالمية متميزة تحقيقًا لمستهدفات رؤية السعودية 2030،

التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعظيم إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي. وتواصل المملكة من خلال هذه النتائج المشهودة ترسيخ مكانتها كوجهة سياحية عالمية متميزة، مع رفع مستهدف استقبال 150 مليون سائح سنويًا بحلول العام 2030م، تأكيدًا على التزامها الراسخ بتطوير القطاع السياحي كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة.

معدلات التضخم

وفقًا للبيانات الفعلية للهيئة العامة للإحصاء، سجّل **متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم)**[8] منذ بداية العام 2025م وحتى شهر أكتوبر معدل 2.0% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، إذ سجّل قسم "التأمين والخدمات المالية" أعلى نسبة ارتفاع بين الأقسام الرئيسة في المؤشر العام للأسعار بنسبة 6.7%، يليه قسم "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" وقسم "العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى" بمعدلات بلغت 6.5% و4.8% على التوالي، في المقابل فقد سجّل قسم "الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل"انخفاضًا بين الأقسام الرئيسة في المؤشر العام للأسعار بنسبة بلغت 0.9%، يليه قسم "الصحة" بمعدل انخفاض بلغ 0.3%.

وبالنظر إلى **متوسط المؤشر العام لأسعار الجملة**، فقد سجّل منذ بداية العام 2025م حتى شهر أكتوبر معدل 1.9% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، إذ كان الارتفاع الأكبر في قسم "منتجات الزراعة وصيد الأسماك" بنسبة 4.3%، وقسم "سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات" بنسبة 3.9% خلال الفترة ذاتها.

فيما سجّل **متوسط معدل الرقم القياسي لأسعار العقارات** حتى الربع الثالث من العام 2025م نسبة 2.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ نتيجةً لارتفاع أسعار العقارات التجارية بنسبة 7.0%، وأسعار العقارات السكنية بنسبة 1.5%.

وتُشير التوقعات الأولية إلى بلوغ **معدل التضخم** لكامل عام 2025م إلى حوالي 2.3%، إذ حافظت المملكة على مستويات مقبولة نسبيًا مقارنة بالتضخم العالمي، وذلك نتيجة تبني المملكة مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار واحتواء ارتفاعاتها؛ إلى جانب التحسن المستمر في الظروف الاقتصادية للمملكة.

[8] بحسب المنهجية المحدثة للرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة مرجعية 2023م (2023=100)

التجارة الدولية وميزان المدفوعات

في ظل السعي المستمر لتنفيذ مبادرات رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية، أشار تقرير التجارة الدولية الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء إلى تحقيق المملكة فائضًا في **الميزان التجاري للسلع** بحوالي 162.0 مليار ﷼ منذ بداية العام وحتى الربع الثالث من العام 2025م مدعومًا بقوة أداء الصادرات السلعية غير البترولية خلال الفترة ذاتها والتي سجّلت نموًا سنويًا بنسبة 17.7%. ويعكس هذا النمو تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتعزيز مكانة المملكة في التجارة العالمية. في حين ارتفعت **الواردات السلعية** بنحو 10.4% منذ بداية العام وحتى الربع الثالث من العام 2025م على أساس سنوي. وعلى الرغم من ارتفاع الواردات السلعية إلا أن غالبيتها تُعد واردات وسيطة ورأسمالية تدخل في عملية الإنتاج، إذ تُشكّل ما نسبته 68.9% من إجمالي الواردات، حيث نمت **الواردات الوسيطة والرأسمالية** بنحو 11.9% خلال الفترة ذاتها، وهو ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا يعكس تحسن عملية الإنتاج، ويعزز التفاؤل بآفاق الاقتصاد غير النفطي على المديين القريب والمتوسط.

كما واصل **بند السفر** بميزان المدفوعات تسجيل معدلات إيجابية، إذ سجّل فائضًا قدره 32.2 مليار ﷼ خلال النصف الأول من العام 2025م، بسبب النمو الذي يشهده القطاع السياحي في المملكة بفضل مبادرات حكومية متعددة تهدف إلى تعزيز نمو قطاع السياحة، ومنها: تطوير الوجهات السياحية، والبنية التحتية، وإطلاق التأشيرات السياحية الإلكترونية، التي سهلت دخول الزوار والسياح من مختلف دول العالم.

الاستثمار الأجنبي المباشر

نجحت المملكة في تعزيز مكانتها الاقتصادية من خلال جذب استثمارات أجنبية مباشرة، إذ بلغ صافي **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** 46.5 مليار ﷼ خلال النصف الأول من العام 2025م وبمعدل نمو بلغ 29.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

• القطـاع المالـي

يواصل **القطـاع المصرفـي السـعودي** تعزيز مساهمته المحورية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، إذ سجّل **إجمالي موجودات البنوك** نموّا لافتًا بنسبة 13% على أساس سنوي بنهاية شهر سبتمبر من العام 2025م متجاوزًا 4.9 تريليون ﷼، محققًا بذلك أحد مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لوصول الموجودات البنكية إلى 3.5 تريليون ﷼، وهذا التوسع مدفوع بالدرجة الأولى بنمو حجم التمويل الممنوح لمختلف القطاعات، مما يؤكد دور البنوك كشريك أساسي في تمويل مرحلة التحول الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030.

أسهمت البيئة الاقتصادية الإيجابية والاستثمارات الحكومية الكبرى في خلق بيئة خصبة لنمو القطاع المصرفي، وتجاوز **الائتمان المصرفي** مستويات 3.2 تريليون ﷼ في شهر سبتمبر من العام 2025م، مسجّلًا نموّا بنسبة 14% على أساس سنوي.

شهد **الائتمان الممنوح للشركات** نموّا سنويًا بنسبة 19% ليصل إلى 1.8 تريليون ﷼ بنهاية الربع الثالث من العام 2025م، مما يعكس قوة ومرونة الطلب على التمويل، وقد استحوذت الأنشطة الإنتاجية الداعمة للنمو غير النفطي وذات القيمة المضافة على الحصة الأكبر من التمويل. لتحتل **الأنشطة العقارية** للربع الثالث من العام 2025م النسبة الأعلى من حيث تركز الائتمان الممنوح للشركات لتبلغ 20% من إجمالي الائتمان للشركات، محققة نموّا سنويًا بنسبة 21%. ويُعزى هذا النمو إلى زيادة الطلب على التمويل السكني والتجاري، مما يعزز مساهمة قطاع الأنشطة غير النفطية. وتلتها **الأنشطة التجارية (الجملة والتجزئة)** التي سجّلت نموّا بنسبة 4.6% على أساس سنوي، مدفوعة بشكل رئيسي بتوسع التجارة الإلكترونية.

وتؤكد البيانات المالية استمرار قوة الطلب الفردي، إذ شكلت **محفظة قروض الأفراد** بجميع أنواعها 44% من إجمالي الائتمان المصرفي. وقد سجّلت **القروض الاستهلاكية** نموّا بنسبة 3% لتبلغ 476 مليار ﷼، لتُشكّل حوالي 14.6% من إجمالي محفظة الائتمان في الربع الثالث من العام 2025م. وتشمل هذه القروض قطاعات حيوية مثل: ترميم العقارات، والسيارات، والتعليم، والرعاية الصحية، أما **القروض العقارية** الممنوحة للأفراد فقد ارتفعت بنسبة 10.5%

للربع الثالث من العام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، لتتجاوز 726.2 مليار ﷼ وتمثل بذلك 22.3% من إجمالي الائتمان المصرفي.

ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت **مطلوبات المصارف من القطاع العام** بنهاية الربع الثالث من العام 2025م لتبلغ حوالي 15% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، مدفوعًا بنمو كل من الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات العامة بنسبة 35%، والنمو في إصدار السندات الحكومية وشبه الحكومية بنسبة 12% بنهاية الربع الثالث من العام 2025م.

وشهدت نسبة **القروض المتعثرة** إلى إجمالي القروض تراجعًا تاريخيًا عند مستوى منخفض دون 1.2% وذلك على الرغم من النمو الكبير في الائتمان خلال السنوات السابقة مما يعكس جودة الأصول وكفاءة البنوك في إدارة المخاطر، والتي تسهم بتقليل تأثر القطاع بالتقلبات الاقتصادية ويعزز من قدرته على التكيف مع المتغيرات. وتُحافظ البنوك على **معدلات كفاية رأس مال** تتجاوز الحد الأدنى لمتطلبات بازل بالغة 19.6% للربع الثاني من العام 2025م مما يعزز قدرتها العالية على مواجهة وامتصاص أي صدمات مالية أو اقتصادية.

ووفقًا لبيانات البنك المركزي السعودي (ساما)، سجّل **عرض النقود (ن3)** ارتفاعًا بنسبة 7.8% على أساس سنوي في شهر سبتمبر من العام 2025م ليتجاوز 3.1 تريليون ﷼، وقد جاء هذا النمو مدفوعًا بشكل رئيسي بالزيادة الكبيرة في **الودائع الزمنية والادخارية** بنحو 21.7%، بالإضافة إلى نمو **الودائع تحت الطلب** بنسبة 2.4%. في المقابل، سجّلت **الودائع الأخرى شبه النقدية** تراجعًا بنسبة 7.5%. ويؤكد هذا الاتجاه على تغير في هيكلة الودائع نتيجة تغير في تفضيلات المودعين، خاصة في ظل مستويات أسعار الفائدة المرتفعة.

على الرغم من بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، إلا أن الطلب على الائتمان يتزايد؛ وذلك نتيجة استمرار تحسن الأنشطة غير النفطية، ومواصلة الإنفاق الحكومي على الإستراتيجيات والبرامج لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، مما انعكس إيجابًا على ربحية القطاع نتيجة اتساع هامش الفائدة، وتحسن المؤشرات الأخرى، وانخفاض القروض المتعثرة، وارتفاع معدل كفاية رأس المال، الذي يعكس متانة القطاع المالي وقدرته على توفير الائتمان.

تطورات السوق المالية

- السوق الرئيسية (تداول)

أغلق **مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)** تداولات شهر سبتمبر من العام 2025م عند مستوى 11,503 نقطة، وشهدت السوق الرئيسة العديد من التطورات حتى نهاية التسعة أشهر الأولى من العام 2025م، فقد تم إدراج 14 شركة من المنشآت الكبيرة. كما أن هيكل المستثمرين شهد تحولًا يُعزز من استقرار السوق، إذ تجاوزت تداولات المستثمرين المؤسساتيين نظيرتها لدى المستثمرين الأفراد، لتصل حصتهم إلى أكثر من 50.1% من إجمالي القيمة المتداولة، متجاوزة بذلك المستهدف المحدد في برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2025م والبالغ 44%.

نسب الملكية حسب الجنسية

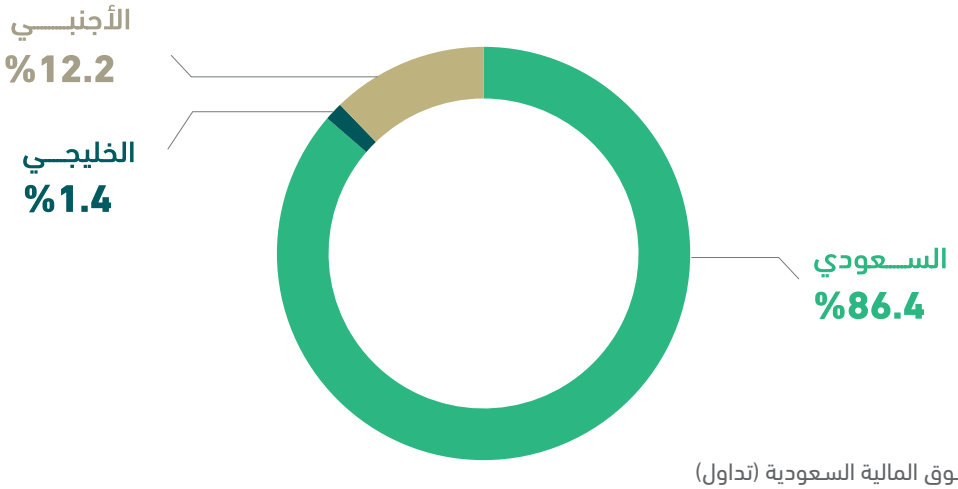

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

كما ارتفعت قيمة ملكية المستثمر الأجنبي بما يتجاوز 29.5 مليار ﷼ بنهاية الربع الثالث من العام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وارتفعت نسبة ملكية المستثمر الأجنبي لتصل إلى 12.2% مقارنة بـ 10.9% من إجمالي الأسهم الحرة. كما ارتفعت قيمة ملكية المستثمر الخليجي بقرابة 3.1 مليار ﷼ دون تغيير في نسبة الملكية. مما يدل على ارتفاع جاذبية السوق المالية السعودية للمستثمر الأجنبي، الذي يعزز مشاركته في سيولة التداول والطروحات ويرفع من وزن السوق في المؤشرات العالمية.

- تطورات السوق الموازية (نمو)

أغلق مؤشر **السوق الموازية (نمو)** بارتفاع طفيف بنسبة 0.12% بنهاية الأشهر التسعة الأولى من العام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وأغلق المؤشر عند مستوى 25,472 نقطة مرتفعًا بنحو 29 نقطة. في حين كانت أعلى نقطة إغلاق للمؤشر خلال الفترة عند مستوى 31,737 نقطة في منتصف شهر فبراير من العام 2025م. **وسجّل إجمالي عدد الأسهم المتداولة** حتى نهاية شهر سبتمبر من العام 2025م ارتفاعًا بنسبة 13.7% ليصل إلى 766 مليون سهم مقابل 674 مليون سهم للفترة المماثلة من العام السابق، في حين تجاوزت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة منذ بداية العام 2025م حتى نهاية الربع الثالث 6.74 مليار ﷼ مسجّلة بذلك انخفاض بمقدار 25% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. أما على جانب إجمالي **عدد الصفقات** فقد ارتفع بنسبة 32.7% حتى نهاية الربع الثالث من العام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق ليصل إلى 868 ألف صفقة. ويُعزى هذا النشاط المتزايد بشكل رئيسي إلى **ارتفاع عدد إدراجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة** في السوق الموازية لتعزيز دورها الاقتصادي. وقد بلغت المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات ما نسبته 61.5% لمنتصف العام 2025م، متجاوزةً بذلك أحد مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2025م البالغ 46%.

- أداء سوق أدوات الدين

تمثل **أسواق الدين** ركيزة أساسية للنظامين المالي والاقتصادي، إذ توفر للحكومات والمنشآت الخاصة قنوات تمويل فعّالة لتنفيذ مشاريعها وتطوير بنيتها التحتية من خلال إصدار الأوراق المالية مثل الصكوك والسندات، وهذا بدوره يُمكّن من التوسع في الأنشطة وزيادة الإنتاجية، مما يدعم الاقتصاد الكلي عبر تعزيز الاستهلاك والاستثمار. وقد شهد مؤشر **سوق الصكوك والسندات** انخفاضًا طفيفًا بنهاية شهر سبتمبر من العام 2025م بمقدار 4 نقاط أساس مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وأغلق المؤشر عند مستوى 917 نقطة، وتجاوزت القيمة المتداولة للتسعة أشهر الأولى من العام 2025م 27 مليار ﷼ بنسبة نمو 49% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كما انخفض عدد الصفقات قليلًا ليصل إلى 33,944

صفقة للفترة ذاتها بنسبة انخفاض 1.1%. وبلغ إجمالي عدد الصكوك والسندات المدرجة 66 صك وسند حتى نهاية الربع الثالث من العام 2025م.

ويؤكد هذا الأداء استمرار إسهام **القطاع المالي** في تمكين الاقتصاد الوطني من خلال توفير خيارات تمويل متعددة للقطاع الخاص، سواء عبر الائتمان المصرفي أو أدوات السوق المالية (أدوات الملكية وأدوات الدين). ويظل القطاع المالي القوي والمستقر هو الشرط الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والثابت.

• أهم عوامل النمو الاقتصادي في العام 2026م

أظهر اقتصاد المملكة أداءً قويًا في الأعوام الأخيرة بفضل مواصلة الجهود لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، عبر مبادرات وإصلاحات ومشاريع واستثمارات عززت التنوع الاقتصادي، وهو ما يتجلى في ارتفاع مستويات الاستثمار والاستهلاك الخاص، دعمًا لمساعي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتعزيزًا لمتانة الاقتصاد ومرونته في مواجهة التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وتزامنًا مع التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد، تُشير التقديرات الأولية إلى أن الاقتصاد السعودي سيواصل تسجيل معدلات نمو إيجابية، ومن المتوقع أن يبلغ معدل **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** نحو 4.6% في العام 2026م، مدفوعًا بشكل رئيسي بنمو الأنشطة غير النفطية، التي يقودها القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

كما تتبنى المملكة إستراتيجية فعالة لدعم القطاع الخاص وتحسين بيئته الاستثمارية. ويساهم نظام الاستثمار المحدث - الذي يُعد ركيزة أساسية في الإستراتيجية الوطنية للاستثمار - في تنمية البيئة التنافسية وتذليل العقبات أمام المستثمرين، لضمان المعاملة العادلة والمساواة بينهم، بالإضافة إلى تسوية النزاعات بكفاءة بهدف خلق فرص استثمارية واسعة تمكّن القطاع الخاص من قيادة الاقتصاد، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بحلول العام 2030م، مع مضاعفة حجم الاستثمار ليصل إلى 2 تريليون ﷼.

كما يواصل كل من **صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني** دعم النمو الاقتصادي، إذ واصل صندوق الاستثمارات العامة تنفيذ مشاريعه الإستراتيجية الهادفة لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام. ومن أبرز مبادراته إطلاق شركة "إكسبو 2030 الرياض" لإدارة وتنفيذ معرض إكسبو 2030 في مدينة الرياض خلال النصف الأول من العام 2025م، وتطوير مشاريع طاقة متجددة بالشراكة مع القطاع الخاص، كما ساهم الصندوق في دعم التحول الرقمي، إذ وقّع اتفاقية مع شركة "عِلم" في يناير 2025م، لدعم تطوّر منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات محليًا، عبر تمكين التحول الرقمي وتوطين التقنية، بما يسهم في

تعزيز الابتكار المحلي. كما أطلق الصندوق استثماراته في شركة "هيوماين" خلال مايو 2025م، المتخصصة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في ترسيخ مكانة المملكة بصفتها مركزًا تنافسيًا عالميًا في هذا المجال. بالإضافة إلى توسيع نطاق استثماراته في القطاعات الرياضية والسياحية، كما يتم استهداف تشغيل عدد من المشاريع الترفيهية الكبرى ضمن نطاق مشروع القدية. وتعكس هذه الجهود دور الصندوق المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الإنتاجية. كما **يركّز صندوق التنمية الوطني** على تمكين القطاع الخاص ودعم المشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي، حيث وقع الصندوق اتفاقيتي تمويل بقيمة 5.5 مليار ﷼ لدعم المشاريع التنموية، وأطلق برنامج تجربة العميل الذي ضم أكثر من 85 مبادرة لتحسين الخدمات؛ وذلك للمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

تواصل المملكة جهودها الحثيثة في تنويع قاعدتها الاقتصادية، مما أسهم في تمكين عدد من القطاعات الواعدة لدعم أهداف رؤية السعودية 2030، إذ يُعد **القطاع السياحي** من أبرز هذه القطاعات، الذي حقق تطورًا ملحوظًا بدعم من الإستراتيجية الوطنية للسياحة، إذ تجاوزت المملكة مستهدف العام 2030م بالوصول إلى 100 مليون سائح في العام 2023م، مما دفع المملكة إلى رفع المستهدف إلى 150 مليون سائح بحلول العام 2030م. كما تهدف الإستراتيجية إلى خلق 1.6 مليون وظيفة جديدة في القطاع السياحي، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% بحلول العام 2030م. وانطلاقًا من أهمية **قطاع الترفيه** ودوره المحوري في التنمية الشاملة، تواصل المملكة العمل على تعزيز استمرارية فعاليات مواسم السعودية، التي أصبحت إحدى أبرز المنصات الترفيهية والثقافية في المنطقة، إذ لا يقتصر هذا التوجه على تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين فحسب، بل يمتد ليشمل استقطاب السياح الدوليين وإثراء المشهد الثقافي والترفيهي، بما يعزز صورة المملكة كوجهة ترفيهية رائدة إقليميًا وعالميًا.

ويشهد **قطاع الرياضة** في المملكة تحولًا شاملًا ينسجم تمامًا مع أهداف رؤية السعودية 2030. فتركز جهوده على تطوير البنية التحتية الرياضية وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتبرهن المملكة على طموحها باستضافة فعاليات عالمية مثل كأس آسيا 2027م وكأس العالم 2034م. كما تولي المملكة اهتمامًا خاصًا **بقطاع الرياضات الإلكترونية**، إذ ستستضيف النسخة

الأولى من الألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية في العام 2027م، بالإضافة إلى تنظيم كأس العالم للرياضات الإلكترونية الذي يقام سنويًا في مدينة الرياض؛ في خطوة تعكس رؤية السعودية المستقبلية واستثمارها في القطاعات الحديثة، إضافة إلى ترسيخ مكانتها كمركز رياضي عالمي متنوع وجاذب للاستثمار، ومساهمتها في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية ما لم يذكر غير ذلك)

	فعلي*	توقعات**	تقديرات**		
	2024	2025	2026	2027	2028
المؤشرات الاقتصادية					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%2.7	%4.4	%4.6	%3.7	%4.5
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ﷼)	4,703	4,600	4,965	5,258	5,643
التضخم[9]	%1.7	%2.3	%2.0	%1.8	%1.9

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
**تقديرات أولية

[9] حسب بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك باستخدام سنة المرجعية 2018م (100=2018).

ميزانية 2026
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

02

أداء وتقديرات المالية العامة

وزارة المالية
Ministry of Finance

القسم الثاني:

أداء وتقديرات المالية العامة

أ- أداء المالية العامة في العام 2025م

تواصل حكومة المملكة تنفيذ إستراتيجياتها الرامية إلى تعزيز التحول الاقتصادي واستدامة المالية العامة، بما يسهم في تحقيق المستهدفات التنموية الشاملة الداعمة لمرونة الاقتصاد وتعزيز متانته، وتستمر الحكومة في تنفيذ المبادرات والإصلاحات والمشاريع والاستثمارات الهادفة لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الإيرادات غير النفطية، مع تبني سياسات إنفاق مدروسة تتسم بالمرونة وتستجيب لدورات الاقتصاد، وبما يهدف إلى تحفيز الاستثمار وتسريع وتيرة التحول الاقتصادي وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وعليه، تُشير التقديرات الأولية للعام 2025م إلى تسجيل **عجز** في الميزانية بنحو 245 مليار ﷼ (أي ما يعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع توقع استمرار تسجيل عجز في الميزانية عند مستويات أقل على المدى المتوسط. وذلك نتيجة تبنّي سياسات الإنفاق الموجّه والمعاكس للدورة الاقتصادية وموجه لتنويع الاقتصاد.

تطورات أداء المالية العامة

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2024	ميزانية 2025	توقعات 2025	التغير السنوي* (فعلي 2024 - توقعات 2025)
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**1,259**	**1,184**	**1,091**	**%13.3-**
الضرائب	**381**	**379**	**393**	**%3.3**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	32	31	32	%1.1
الضرائب على السلع والخدمات	289	290	297	%2.9
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	24	23	27	%9.1
ضرائب أخرى	36	36	37	%4.9
الإيرادات الأخرى	**879**	**804**	**698**	**%20.5-**
النفقات				
إجمالي النفقات	**1,375**	**1,285**	**1,336**	**%2.8-**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,184**	**1,101**	**1,165**	**%1.6-**
تعويضات العاملين	562	561	571	%1.6
السلع والخدمات	313	265	275	%12.0-
نفقات تمويل	45	59	53	%18.5
الإعانات	34	31	34	%0.5-
المنح	4	2	5	%17.6
المنافع الاجتماعية	101	98	97	%4.0-
مصروفات أخرى	125	86	129	%3.9
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**191**	**184**	**172**	**%10.0-**
عجز الميزانية				
عجز الميزانية	**116-**	**101-**	**245-**	**-**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.5-	%2.3-	%5.3-	
الدين والأصول				
الدين العام	**1,216**	**1,300**	**1,457**	**-**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%25.9	%29.9	%31.7	
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**390**	**390**	**390**	**-**

المصدر: وزارة المالية

* تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

- **الإيرادات:**

تُركّز حكومة المملكة على تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز نمو الإيرادات غير النفطية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية من خلال مواصلة تنفيذ المبادرات والإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية، وتعزيز نمو الناتج المحلي غير النفطي للمحافظة على الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل، وقد أسهم استمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية وتطوير السياسات الضريبية في نمو نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي الاسمي بشكل ملحوظ.

ومن المُقدّر أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** حوالي 1,091 مليار ﷼ للعام 2025م بانخفاض نسبته 13.3% مقارنة بالعام السابق، وبانخفاض نسبته 7.8% مقارنة بالمُقدّر في الميزانية، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تأثرت بانخفاض أسعار البترول خلال العام 2025م، بالإضافة إلى تحصيل توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء أعلى خلال العام السابق 2024م مقارنة بما تم تحصيله في العام 2025م. ومن المُتوقع أن تحقق الإيرادات غير النفطية أداء أعلى خلال العام 2025م مقارنة بالعام السابق مدفوعة بالنمو الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات المالية.

الضرائب

يُتوقع أن تبلغ **إيرادات الضرائب** للعام 2025م حوالي 393 مليار ﷼ بارتفاع بنسبة 3.3% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة استمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، إلى جانب الجهود والمبادرات الحكومية الرامية إلى تطوير الإدارة الضريبية وتعزيز كفاءة التحصيل.

ومن المُتوقع أن تُسجّل **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** نحو 32 مليار ﷼ في العام 2025م مرتفعة بنسبة 1.1% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع إيرادات ضريبة دخل الشركات والمنشآت والتي ترتبط إيراداتها المتحصلة في العام 2025م بالأداء الاقتصادي للعام 2024م.

ويُتوقع أن تُسجّل **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 297 مليار ﷼ للعام 2025م بارتفاع نسبته 2.9% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك إلى النمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والتحسن في مؤشرات الاستهلاك الخاص.

كما يُتوقع أن تُسجّل **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** (الرسوم الجمركية) نحو 27 مليار ﷼ في العام 2025م لتُسجّل ارتفاعًا بنسبة 9.1% مقارنة بالعام السابق، مدفوعةً باستمرار نمو الواردات -خاصة الوسيطة والرأسمالية- المرتبط بتحسن الأنشطة الاقتصادية.

ومن المُتوقع أن تبلغ **إيرادات الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 37 مليار ﷼ للعام 2025م مُسجّلةً ارتفاعًا بنسبة 4.9% ويعود ذلك إلى تحسن أداء بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الأنشطة المالية والتأمين.

الإيرادات الأخرى

يُتوقع أن تُسجّل **الإيرادات الأخرى** والتي تشمل الإيرادات النفطية، والأرباح من استثمارات ودائع الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات للعام 2025م حوالي 698 مليار ﷼ بانخفاض نسبته 20.5% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تحصيل إيرادات من البرنامج التحفيزي لسداد المخالفات المرورية المتراكمة خلال العام السابق 2024م، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تأثرت بانخفاض أسعار البترول خلال العام 2025م، وتحصيل توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء أعلى خلال العام السابق مقارنة بما تم تحصيله في العام 2025م. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أسعار البترول وصل إلى نحو 69.9 دولارًا للبرميل حتى الربع الثالث من العام 2025م في حين بلغ متوسط أسعار البترول حوالي 81.8 دولارًا للبرميل خلال الفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ متوسط إنتاج البترول 9.3 مليون برميل يوميًا حتى الربع الثالث من العام 2025م، مقارنةً بمتوسط إنتاج 9.0 مليون برميل يوميًا للفترة المماثلة من العام السابق.

الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية

(مليار ﷼)

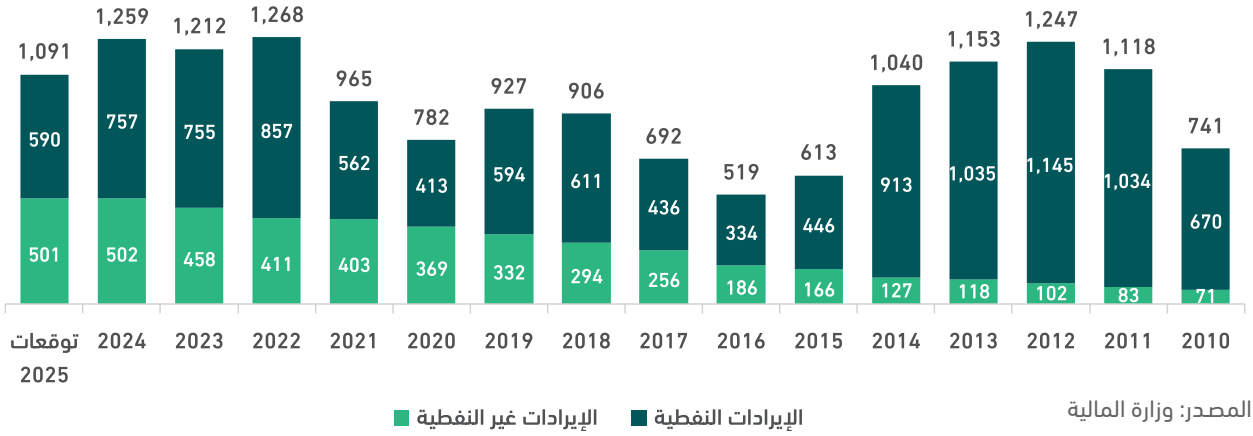

المصدر: وزارة المالية

• النفقـــات

من المُتوقع أن يبلغ **إجمالي النفقات** للعام المالي 2025م نحو 1,336 مليار ﷼، بانخفاض بنسبة 2.8% مقارنة بالعام السابق، وارتفاع بنحو 4.0% مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ نتيجة لاتباع سياسة مالية موجّهة ومعاكسة للدورة الاقتصادية، ومواصلة الحكومة جهودها في دعم القطاعات الواعدة وتنويع القاعدة الاقتصادية عبر توجيه الإنفاق إلى الإستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى، بالإضافة إلى تعزيز جودة الحياة من خلال تطوير المرافق العامة والخدمات الأساسية، وتوسيع خيارات قطاعات الاقتصاد الجديد كالرياضة والثقافة والترفيه بما يواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتوسيع نطاق التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى استكمال مسار الإصلاحات الهيكلية بالتوازي مع تحفيز النمو الاقتصادي. كما تواصل الحكومة العمل على تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية بوصفها أولوية محورية ضمن سياساتها، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه وتحقيق أثر مستدام على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز على رفع مستوى جودة الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين. إضافة إلى ذلك، تتواصل الجهود لرفع إسهام القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، من خلال توفير ممكنات فعّالة تعزز من دوره كشريك رئيسي في التنمية، إلى جانب تطوير بيئة أعمال تنافسية ومحفّزة تسهم في استقطاب الاستثمارات النوعية وتحقيق مستهدفات النمو المستدام.

وفـي ظـل تطـورات الأداء الفعلـي للعـام المالـي 2025م، وعنـد المقارنـة مـع الأداء الفعلـي للعـام المالـي السـابق 2024م، يُتوقـع أن تنخفـض **النفقـات التشـغيلية** بنهايـة العـام المالـي 2025م بنحـو 1.6% لتصـل إلـى 1,165 مليـار ﷼؛ حيـث مـن المُتوقـع انخفـاض الصـرف علـى بـاب **السـلع والخدمـات** بنسـبة 12.0% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض بعض النفقات التشـغيلية، بينمـا يُتوقـع ارتفـاع بـاب **تعويضـات العامليـن** بنسـبة 1.6% نتيجـة العـلاوة السـنوية.

كمـا يُتوقـع ارتفـاع **نفقـات التمويـل** بحوالـي 8 مليـار ﷼ نتيجـة لارتفـاع حجـم محفظـة الديـن. وفـي السـياق ذاتـه، يُتوقـع ارتفـاع الصـرف علـى بـاب **المنـح**[10] بنهايـة العـام المالـي 2025م بنحـو 17.6% لتصـل إلـى 5 مليـار ﷼ مقارنـة بالعـام السـابق، انعكاسًـا لـدور المملكـة الريـادي فـي العمـل الإنسـاني علـى المسـتوى الدولـي. إضافـةً إلـى ذلـك، يُتوقـع اسـتمرار بـاب **الإعانـات**[11] عنـد نفـس مسـتويات الصـرف بحوالـي 34 مليـار ﷼، اسـتمرارًا لدعـم شـركات الخدمـات العامـة ودعـم التنميـة المسـتدامة لعـدد مـن القطاعـات.

فـي المقابـل، مـن المُتوقـع أن تنخفـض **النفقـات الرأسـمالية** بنهايـة العـام المالـي 2025م بنسـبة 10.0% مقارنـة بالعـام السـابق لتصـل إلـى حوالـي 172 مليـار ﷼؛ وذلـك نتيجـةً لأثـر النفقـات غيـر المتكـررة والمتعلقـة بتعويضـات نـزع الملكيـات فـي العـام السـابق، مـع الاسـتمرار فـي الإنفـاق علـى المشـاريع الكبـرى، بالإضافـة إلـى الإنفـاق علـى تطويـر المرافـق العامـة والخدمـات الأساسـية بهـدف تعزيـز جـودة الحيـاة؛ ومنهـا مشـاريع التوسـعة الثالثـة للمسـجد الحـرام، والقديـة، وحديقـة الملـك سـلمان، إضافـة إلـى الريـاض الخضـراء والمسـار الرياضـي.

الأداء على مستوى القطاعات

يُتوقـع أن يُسـجّل **الإنفـاق علـى القطاعـات** انخفاضًـا خـلال العـام 2025م بنسـبة 2.8% مقارنـة بالعـام السـابق؛ ويعـود ذلـك بشـكل رئيسـي إلـى أثـر النفقـات غيـر المتكـررة التـي تـم تسـجيلها خـلال العـام السـابق، إذ يُتوقـع أن ينخفـض الإنفـاق علـى **قطـاع الخدمـات البلديـة** بنحـو 21.7% مقارنـة بالعـام السـابق وذلـك نتيجـةً للأثـر المالـي لسـداد تعويضـات نـزع الملكيـات فـي العـام السـابق، كذلـك مـن المُتوقـع أن ينخفـض الإنفـاق علـى **قطـاع التجهيـزات الأساسـية والنقـل** بحوالـي 7.6% مقارنـة بالعـام السـابق انعكاسًـا لأثـر الإنفـاق علـى إنشـاءات وتطويـر المطـارات الدوليـة خـلال

[10] هي تحويلات دون مقابل تقدمها الحكومة إلى وحدات حكومية أو منظمات دولية
[11] هي تحويلات دون مقابل تقدمها الحكومة إلى شركات عامة ومشروعات خاصة مثل إعانة القمح.

العام المالي 2024م، كما يُتوقع أن ينخفض الإنفاق على **قطاع الموارد الاقتصادية** بنحو 2.5%، وذلك لانخفاض الصرف على النفقات التشغيلية، علاوةً على ذلك، يُتوقع انخفاض **قطاع الأمن والمناطق الإدارية وقطاع الإدارة العامة وقطاع التعليم** بنحو 3.1%، و6.5%، و2.3% على التوالي، وذلك نتيجة لوجود مستحقات سابقة ذات طبيعة غير متكررة دُفعت في العام 2024م، بالإضافة إلى انخفاض الإنفاق على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** بحوالي 1.4% مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجةً لتعزيز كفاءة الإنفاق في منظومة الدعم الاجتماعي والإعانات الاجتماعية.

في المقابل من المُتوقع أن يرتفع الإنفاق على **قطاع البنود العامة** بنهاية العام المالي 2025م ليصل إلى 234 مليار ﷼ أي بارتفاع نسبته 2.7%، وذلك نتيجةً لاستمرار الصرف على المشاريع الكبرى وأهمها مشروع التوسعة السعودية الثالثة للمسجد الحرام، ومشروع القدية، كما تُشير التوقعات إلى ارتفاع الإنفاق على **القطاع العسكري** بنحو 1.1% مقارنة بالعام السابق.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2024	ميزانية 2025	توقعات 2025	التغير السنوي* (فعلي 2024 - توقعات 2025)
الادارة العامة	54	44	50	%6.5-
العسكري	237	272	239	%1.1
الامن والمناطق الادارية	127	121	123	%3.1-
الخدمات البلدية	116	65	91	%21.7-
التعليم	204	201	199	%2.3-
الصحة والتنمية الاجتماعية	273	260	269	%1.4-
الموارد الاقتصادية	93	87	90	%2.5-
التجهيزات الاساسية والنقل	44	42	41	%7.6-
البنود العامة	228	192	234	%2.7
المجموع	**1,375**	**1,285**	**1,336**	**%2.8-**

المصدر: وزارة المالية

*نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

• عجز / فائض الميزانية والدين العام

نتيجة لما تتمتع به المالية العامة في المملكة من مرونة عالية، مكّنتها من الاستجابة للتطورات الاقتصادية والمالية محليًا وعالميًا، مما يُسهم في المحافظة على المكتسبات وتعزيز القدرة على الاستجابة للمتغيرات، قامت الحكومة خلال الأعوام الماضية بتسريع تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التحويلية التي تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، وتسريع وتيرة التحول بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030، وستعظم الحكومة المنفعة من حيّزها المالي لتعزيز التنويع الاقتصادي، إذ تُشير التقديرات المحدثة لميزانية العام 2025م إلى تسجيل **عجز في الميزانية** بنحو 245 مليار ﷼ (ما يعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي).

عجز/فائض الميزانية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

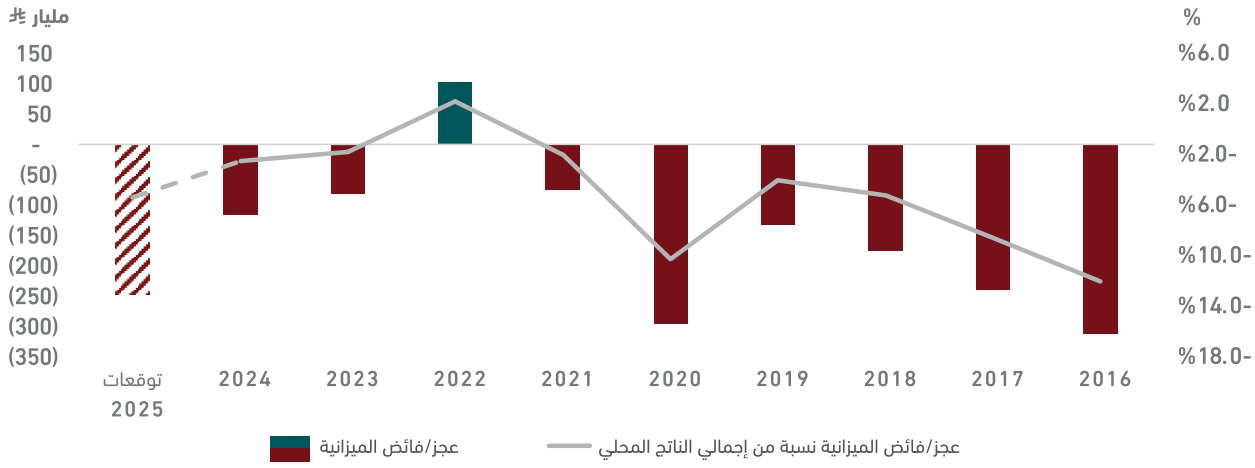

المصدر: وزارة المالية
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الفعلي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي لعام 2025م بحسب التوقعات المحدثة.

وبلغ إجمالي **عمليات التمويل الحكومية** حتى الربع الثالث من العام 2025م نحو 332 مليار ﷼ شاملة عمليات إعادة الشراء المبكر المحلية والتمويل الحكومي البديل، كما تم سداد مدفوعات أصل الدين بنحو 82 مليار ﷼، إذ بلغ سداد أصل الدين المحلي نحو 65 مليار ﷼ ويشمل ذلك مبالغ السداد المبكر لجزء من مستحقات أصل الدين المحلية للعام 2025م والأعوام القادمة بنحو 60 مليار ﷼، فيما بلغ سداد أصل الدين الخارجي نحو 17 مليار ﷼، وبذلك بلغ

رصيد الدين العام حتى الربع الثالث من العام 2025م نحو 1,467 مليار ﷼، إذ تُشكّل الديون المحلية نسبة 63% من إجمالي محفظة الدين العام بينما بلغت الديون الخارجية نسبة 37%.

حركة الاقتراض حتى الربع الثالث من العام 2025م
(مليار ﷼)

المصدر: المركز الوطني لإدارة الدين
*تشمل عملية شراء مبكر لجزء من استحقاقات الدين القائمة لعام 2025م والأعوام القادمة بقيمة إجمالية تجاوزت 60 مليار ﷼ وإصدار صكوك جديدة مقابلها.

ومن المُتوقع أن يرتفع حجم محفظة **الدين العام** بنهاية العام 2025م ارتفاعًا مدروسًا لضمان استدامته، ليبلغ نحو 1,457 مليار ﷼ (أي ما يعادل 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ 1,216 مليار ﷼ (أي ما يعادل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي) لعام 2024م، وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية للعام 2025م، نتيجة استمرار تبني سياسات الإنفاق الموجّه والمعاكس للدورة الاقتصادية نحو البرامج والمبادرات التي تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، وتسريع وتيرة التحول الاقتصادي بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما تستهدف السياسة المالية محافظة المملكة على متانة مركزها المالي وتعزيز الاستدامة المالية من خلال الحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام وتكوين احتياطيات مالية معتبرة، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مع تعزيز المرونة للتدخل استجابةً للصدمات أو في حالة الأزمات أو الاحتياجات الطارئة، إذ يُقدر أن تتم المحافظة على رصيد **الاحتياطيات الحكومية** لدى البنك المركزي السعودي (ساما) في العام 2025م عند مستويات العام 2024م نفسها بنحو 390 مليار ﷼.

ب- ميزانية عام 2026م وتقديرات المدى المتوسط

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

تقديرات ميزانية 2026م

	ميزانية 2025	توقعات 2025	ميزانية 2026
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**1,184**	**1,091**	**1,147**
الضرائب	**379**	**393**	**412**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	31	32	33
الضرائب على السلع والخدمات	290	297	314
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	23	27	28
ضرائب أخرى	36	37	39
الإيرادات الأخرى	**804**	**698**	**735**
النفقات			
إجمالي النفقات	**1,285**	**1,336**	**1,313**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,101**	**1,165**	**1,151**
تعويضات العاملين	561	571	584
السلع والخدمات	265	275	247
نفقات تمويل	59	53	64
الإعانات	31	34	30
المنح	2	5	5
المنافع الاجتماعية	98	97	99
مصروفات أخرى	86	129	121
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**184**	**172**	**162**
عجز الميزانية			
عجز الميزانية	**101-**	**245-**	**165-**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.3-	%5.3-	%3.3-
الدين والأصول			
الدين العام	**1,300**	**1,457**	**1,622**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%29.9	%31.7	%32.7
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**390**	**390**	**390**

المصدر: وزارة المالية
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

• الإيـــرادات

تسعى الحكومة خلال العام 2026م إلى الحفاظ على مكتسباتها المالية والاقتصادية من خلال الاستمرار في تطبيق المبادرات والإصلاحات الهيكلية لتنويع القاعدة الاقتصادية، بما يُسهم في تعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية وانعكاس آثارها إيجابًا على نمو الإيرادات غير النفطية. حيث يعكس نموها المستمر والمستدام آثار الإصلاحات التي أعادت تشكيل هيكل الإيرادات العامة وأسهمت في تحقيق نمو تصاعدي في حجم الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات؛ حتى أصبحت مصدًرا مستدامًا لتمويل النفقات في الميزانية، إذ من المُتوقع زيادة **نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية لإجمالي النفقات** في الميزانية من 17% في العام 2015م إلى حوالي 37.5% بنهاية العام 2025م.

كما عززت هذه المبادرات من ارتفاع **نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي**، إذ يُتوقع أن تبلغ حوالي 14% بنهاية العام 2025م مقارنة بنسبة 9% في العام 2015م، وتواصل الحكومة دعم النمو الاقتصادي لتعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بالأنشطة غير النفطية، مما يسهم في تحقق إيرادات غير نفطية مستدامة على المديين المتوسط والطويل.

وتُشير التقديرات إلى أن **إجمالي الإيرادات** في العام 2026م سيبلغ حوالي 1,147 مليار ﷼ مرتفعًا بنسبة 5.1% عن المُتوقع تحقيقه في العام 2025م، ويُعزى ذلك إلى التوقعات الإيجابية في نمو الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2026م.

الجدير بالذكر أن الحكومة تتبنى نهجًا متحفظًا في التقديرات على المدى المتوسط وذلك تحسبًا لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي.

الضرائـب

يُقدر أن تبلغ **الإيرادات الضريبية** في العام 2026م حوالي 412 مليار ﷼، مرتفعة بنسبة 4.9% مقارنة بتوقعات العام 2025م؛ ويأتي ذلك نتيجةً للنمو الاقتصادي واستمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، والأثر الإيجابي للتطوير المستمر في الإدارة الضريبية.

ومـن المُتوقّـع أن تبلـغ إيـرادات **الضرائـب علـى الدخـل والأربـاح والمكاسـب الرأسـمالية** 33 مليـار ﷼ فـي العـام 2026م بارتفـاع نسـبته 2.4% مقارنـة بالمُتوقـع تحقيقـه فـي العـام 2025م وذلـك نتيجـة توقـع تحسـن أداء القطاعـات الاقتصاديـة مدعومًـا بنمـو الأنشـطة الاقتصاديـة غيـر النفطيـة للعـام 2025م.

من المُقدّر أن تحقق **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 314 مليار ﷼ في عام 2026م، بارتفاع نسبته 5.5% عن المُتوقع تحقيقه في العام 2025م، وذلك نتيجة التوقعات الإيجابية لنمو الأنشطة غير النفطية والاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى التحسن في تحصيل الإيرادات الضريبية.

كما يُتوقع أن تحقق **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** (الرسوم الجمركية) حوالي 28 مليار ﷼ في العام 2026م بارتفاع نسبته 3.1% عن المُتوقع تحقيقه في العام 2025م، مدفوعة بتوقعات استمرار نمو الواردات خلال العام القادم في ظل التوسع المتوقع في النشاط الاقتصادي.

ومـن المُقـدّر أن تُسـجّل **الضرائـب الأخـرى (ومنهـا: الـزكاة)** حوالـي 39 مليـار ﷼ فـي العـام 2026م بارتفـاع نسـبته 3.3% مقارنـة بالمُتوقـع للعـام 2025م، انعكاسًـا للنمـو الاقتصـادي المُتوقـع خـلال العـام 2025م.

الإيرادات الأخرى

يُقّـدر أن تبلـغ **الإيـرادات الأخـرى** والتـي تشـمل الإيـرادات النفطيـة، والأربـاح مـن اسـتثمارات ودائـع الحكومـة، ومبيعـات السـلع والخدمـات، إضافـة إلـى الجـزاءات والغرامـات، نحـو 735 مليـار ﷼ للعـام 2026م بارتفـاع نسـبته 5.2% مقارنـة بالمُتوقـع تحقيقـه فـي العـام 2025م.

في ظل التحديات العالمية والمحلية، تبرز أهمية بناء توقعات مرنة من خلال إعداد سيناريوهات للإيرادات كجزء من التخطيط المالي طويل المدى لتقييم أثر المخاطر على الاستدامة المالية وتعزيز القدرة على اتخاذ قرارات في حال تغيرت الظروف الاقتصادية، وقد تم إعداد ثلاثة سيناريوهات لإيرادات العام 2026م تأخذ بالاعتبار التطورات المذكورة سابقًا، وتشمل السيناريو

الأساسي المعتمد في الميزانية، بالإضافة إلى سيناريو بإيرادات أقل وسيناريو بإيرادات أعلى من السيناريو الأساسي، وستُستعرض هذه السيناريوهات في جزئية أبرز المخاطر على المالية العامة للعام 2026م والمدى المتوسط في هذا البيان.

• النفقـات

تتمتع المملكة بمتانة اقتصادية ومرونة عالية في سياساتها المالية، والتي تُعد أحد أبرز مقوماتها في مواجهة التحديات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ويعود ذلك إلى تبني حكومة المملكة نهجًا ماليًا متوازنًا يحقق الاستقرار الكلي، ويوفر أدوات فعّالة للمحافظة على استدامة المالية العامة وتنويع القاعدة الاقتصادية. وقد مكّنت هذه المرونة الحكومة من الاستجابة للتطورات الاقتصادية والمالية المحتملة محليًا ودوليًا، إضافة إلى تعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات وحماية المكتسبات الاقتصادية، إذ تتبنى الحكومة سياسة مالية موجّهة ومعاكسة للدورة الاقتصادية تعزز من فاعلية السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الكلي والنمو الاقتصادي المستدام.

وتواصل الحكومة التركيز على رفع كفاءة الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأولوية العالية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، إضافة إلى تطوير البنى التحتية وتعزيز جودة الحياة، وتحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين، مع الاستمرار في توجيه الدعم والإعانات الاجتماعية للفئات المستحقة بما يعزز العدالة الاجتماعية وكفاءة استخدام الموارد العامة، وعليه جاءت ميزانية 2026م انعكاسًا لهذا النهج المالي المرن والمتوازن، إذ يُقدّر أن تبلغ **ميزانية** العام المالي 2026م نحو 1,313 مليار ﷼.

كما يُقدر أن تبلغ **النفقات التشغيلية** للعام 2026م نحو 1,151 مليار ﷼ منخفضة بنحو 1.2% مقارنة بالمُتوقع للعام 2025م وهو ما يشكل 88% من إجمالي النفقات، وتُقدر نفقات **تعويضات العاملين** بحوالي 584 مليار ﷼ مرتفعةً بنسبة 2.3% مقارنة بالمُتوقع للعام 2025م؛ انعكاسًا لأثر العلاوة السنوية للموظفين، ونتيجة للاستمرار في تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، يُقدر الإنفاق الاجتماعي لكلًا من باب **المنافع الاجتماعية** وباب **الإعانات** بنحو 99 مليار ﷼ و30 مليار ﷼ على التوالي.

ويُقدر أن تبلغ **نفقات التمويل** في العام 2026م نحو 64 مليار ﷼ مرتفعة بنسبة 21.1% مقارنة بالمُتوقع في العام 2025م؛ ويأتي هذا الارتفاع انعكاسًا لارتفاع محفظة الدين العام.

وفي المُقابل، من المُقدّر انخفاض ميزانية باب **السلع والخدمات** في العام 2026م بنسبة 10.4% مقارنة بالمُتوقع للعام 2025م لتبلغ نحو 247 مليار ﷼، وذلك نتيجةً إلى الجهود الحثيثة للحكومة بتبني أفضل الممارسات التي تسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق، فيما يُقدر أن تبلغ ميزانية باب **المصروفات الأخرى** نحو 121 مليار ﷼.

وعلى جانب **النفقات الرأسمالية**، فمن المُقدّر أن تبلغ نحو 162 مليار ﷼ في العام 2026م والتي تُشكّل 12% من إجمالي النفقات، إذ يُقدر أن تنخفض النفقات الرأسمالية بنحو 5.5% مقارنة بالمُتوقع للعام 2025م؛ وذلك نتيجة إلى تحقيق بعض المستهدفات واكتمال عدد من المشاريع.

كما تواصل الحكومة تعزيز تنويع القاعدة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، من خلال الاستمرار في الإنفاق التحولي لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

النفقات التشغيلية والرأسمالية

(مليار ﷼)

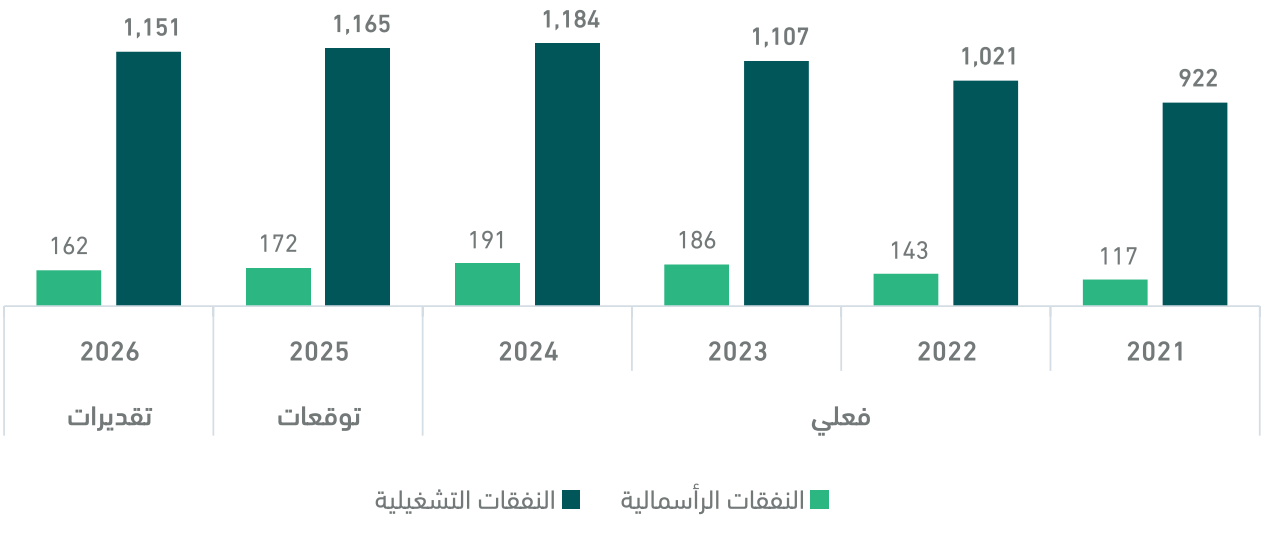

المصدر: وزارة المالية

• عجز الميزانية والدين العام

تستهدف ميزانية العام 2026م والمدى المتوسط استمرار تنفيذ الإصلاحات المالية والتحسن في الأنشطة غير النفطية وتنويع القاعدة الاقتصادية، مع رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق الحكومي وتبني سياسات الإنفاق الموجّه والمعاكس للدورة الاقتصادية، وعليه من المُقدّر أن تُسجّل الميزانية **عجـزًا** بنحو 165 مليار ﷼ (أي ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2026م، مع توقع استمرار تسجيل عجز عند مستويات أقل على المدى المتوسط؛ بهدف دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، وتسريع وتيرة التحول الاقتصادي بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030. الجدير بالذكر أن العام 2026م يُشكل بداية المرحلة الثالثة من رؤية السعودية 2030، والتي تركز على تكثيف جهود التنفيذ وتوسيع فرص النمو بالإضافة إلى تسريع وتيرة الإنجاز لتحقيق أثر مستدام لما بعد العام 2030م.

عجز/فائض الميزانية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

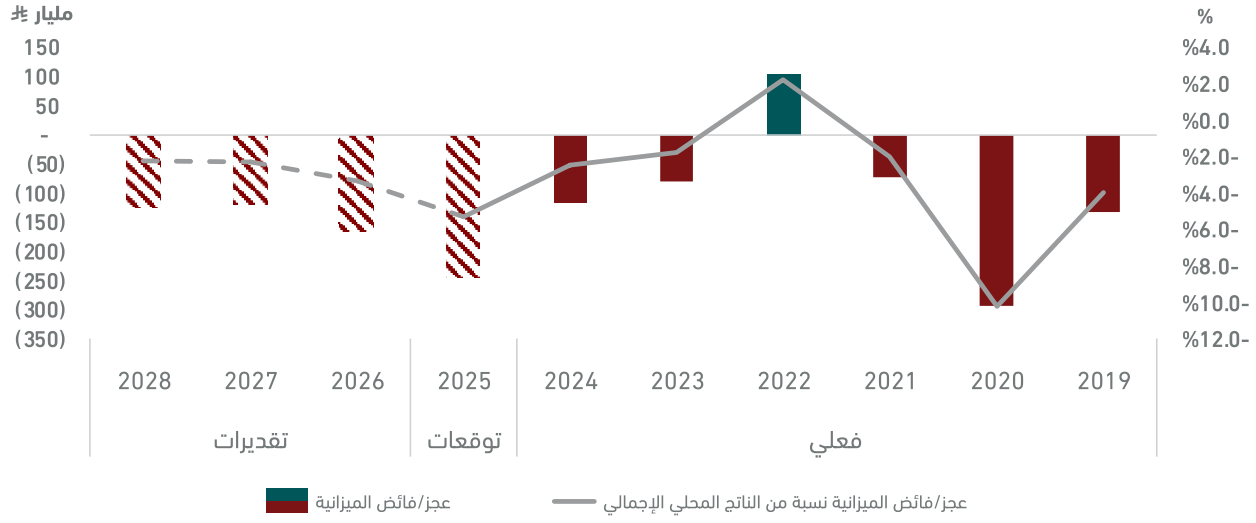

المصدر: وزارة المالية

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الفعلي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2025-2028م بحسب التوقعات المحدثة.

تُواصل الحكومة تبني سياسات مالية مدروسة ترتكز على التخطيط المالي طويل المدى، من خلال استمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030، دون الارتباط بتقلبات الدورة الاقتصادية، إضافةً إلى التوسع المدروس في الاقتراض وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى.

ولتلبية احتياجات المملكة من التمويل؛ تعمل وزارة المالية من خلال المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق إستراتيجية الدين متوسطة المدى، والتي تهدف إلى الحفاظ على استدامة الدين وتنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية عبر القنوات العامة والخاصة، والوصول إلى أسواق الدين العالمية لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية، ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر. وتراعي هذه الإستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي بشكل كافٍ لاستيعاب إصدارات الدين واستقرار أوضاع السيولة.

كما تعتزم الحكومة الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والخارجية عبر القنوات العامة والخاصة، من خلال إصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالات ائتمان الصادرات خلال العام 2026م والمدى المتوسط.

ومن المُتوقع أن ترتفع محفظة الدين تماشيًا مع خطط التمويل المعتمدة بنهاية العام المالي 2026م مع ضمان استدامتها، حيث يهدف الاقتراض إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي من خلال اتباع سياسة مالية موجّهة ومعاكسة للدورة الاقتصادية، واستدامة المالية العامة، واستغلال فرص السوق المتاحة، مما يعود بالنفع على الاقتصاد على المديين المتوسط والطويل، وعليه من المُتوقع أن يبلغ **رصيد الدين العام** في العام 2026م نحو 1,622 مليار ﷼ (أي ما يعادل 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي)، بهدف تغطية الاحتياجات التمويلية للعام 2026م والمدى المتوسط، واغتنام الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لإدارة مستحقات أصل الدين للفترة القادمة، إضافة إلى استغلال فرص

الأسواق لتنفيـذ عمليـات التمويـل الحكومـي البديـل التـي مـن شـأنها تعزيـز النمـو الاقتصادي مثـل تمويـل المشـاريع الرأسـمالية والبنيـة التحتيـة، وذلـك بهـدف تنويـع قنـوات التمويـل للحفاظ على كفاءة الأسواق وتعزيز عمقها.

المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2024	ميزانية 2025	توقعات 2025	ميزانية 2026	تقديرات 2027	تقديرات 2028
إجمالي الإيرادات	1,259	1,184	1,091	1,147	1,230	1,294
إجمالي النفقات	1,375	1,285	1,336	1,313	1,350	1,419
عجز الميزانية	116-	101-	245-	165-	120-	125-
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي *	%2.5-	%2.3-	%5.3-	%3.3-	%2.3-	%2.2-
الدين العام	1,216	1,300	1,457	1,622	1,742	1,867
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي *	%25.9	%29.9	%31.7	%32.7	%33.1	%33.1

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

*الأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2025-2028م بحسب التوقعات المحدثة.

ج- النفقات في ميزانية العام 2026م على مستوى القطاعات

في إطار سعي المملكة إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتوجيه الموارد المالية بكفاءة نحو أولويات التنمية الوطنية، يستعرض هذا الجزء النفقات المخصصة لأبرز البرامج والمشاريع المعتمدة في مختلف القطاعات، وتشمل هذه النفقات ما يتعلق باستكمال تنفيذ المشاريع القائمة، إضافةً إلى تمويل المبادرات والمشاريع الجديدة ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي بهدف تعزيز النمو، وتحسين جودة الخدمات، ورفع كفاءة الإنفاق العام.

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2026م	35 مليار ﷼
أبرز مهام القطاع	إنشاء وتطوير الطرق وسلامة النقل وتنظيم وسائل النقل، والموانئ، والمطارات، والعقار، والاتصالات وتقنية المعلومات، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والحكومة الرقمية والخدمات البريدية والفضاء والمدن الصناعية.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	18 جهة

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
	وصول حجم سوق الاتصالات والتقنية في المملكة إلى 190 مليار ﷼ بنهاية العام 2025م، محققًا نموًا بنسبة بلغت أكثر من 5% مقارنة بالعام 2024م.
الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار	المحافظة على المركز الأول في مؤشر ترتيب المملكة في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة (إسكوا) والذي يقيس مدى نضج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية وعبر التطبيقات النقالة في الدول العربية.
	حققت المملكة المركز الأول عالميًا في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية للعام 2025م الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، والذي يرصد اقتصادات 164 دولة لقياس التطور الرقمي وتقدم الدول في خدمات الاتصالات والتقنية.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار	وصول عدد الشركات المليارية في المملكة إلى 8 شركات بعد إضافة شركتين ملياريتين جديدتين في العام 2025م وذلك ضمن الجهود والخطط المستمرة لدعم نمو الشركات الواعدة.
	تطوير أكثر من 13 تقنية عميقة تدعم الأولويات الوطنية في الطاقة والصحة واقتصاديات المستقبل، منها إنجاز صحي متقدم يتمثل في تطوير تقنيات طبية متقدمة يقضي على الخلايا السرطانية بدقة 95%.
البيانات والذكاء الاصطناعي	استكمال تطوير منظومة توكلنا خلال العام 2025م من خلال إطلاق 136 خدمة إلكترونية خلال العام 2025م، باستخدام الممكنات التقنية المطورة في بوابة توكلنا، ليصبح الإجمالي711 خدمة، بالإضافة إلى انضمام 47 شريكًا باعتبارهم شركاء إستراتيجيين خلال العام 2025م ليصبح الإجمالي 323 شريكًا، علاوةً على ذلك تسهيل استعراض 115 مليون نتيجة دراسية خلال العام ذاته 2025م ليصبح الإجمالي 415 مليون عملية، واستعراض 180 مليون عملية للبطاقات والمستندات؛ خلال العام 2025م ليصبح الإجمالي 1.2 مليار عملية.
	حصول المملكة على **المركز الأول عالميًا** في تمكين المرأة في مجال الذكاء الاصطناعي، **والمركز الثالث عالميًا** في نسبة نمو وظائف الذكاء الاصطناعي، وعلى مستوى مؤشر (IMD) للمدن الذكية انضمت مدينة العلا للمؤشر كسادس مدينة سعودية مُدرجة ضمن المؤشر، بينما تقدمت مدينة الخبر 38 مركزًا عن العام الماضي، وتقدمت مكة المكرمة 13 مركزًا، ومدينتي المدينة المنورة وجدة تقدمتا 7 مراكز.
	التوسع في تقديم خدمات منصة النفاذ الوطني الموحد للعام 2025م عبر الربط والتكامل مع أكثر من 945 منصة وتطبيق حكومي وخاص بإجمالي 1,050منصة وتطبيق حكومي وخاص، بالإضافة إلى تمكين وصول أكثر من 1.1 مليون فرد من المواطنين والمقيمين والزوار للخدمات الرقمية ليصل إلى أكثر من 27 مليون مستخدم، بالإضافة إلى التوسع في تقديم خدمات تطبيق نفاذ ليصل إلى 11 مليون خدمة بإجمالي أكثر من 33 مليون مستخدم.
	تقديم خدمات التسجيل والتعرف والتحقق والاستعلام عن الأفراد عبر سماتهم الحيوية، وتم تنفيذ أكثر من 850 ألف عملية تحقق من السمات الحيوية يوميًا وأكثر من 70 ألف عملية تسجيل للسمات الحيوية يوميًا وتوفير أكثر من 10.4 آلاف جهاز ومحطة عمل لتقديم خدمات السمات الحيوية.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
البيانات والذكاء الاصطناعي	تطوير خدمة البوابات الإلكترونية لتسريع وتسهيل إجراءات المسافرين بشكل ذاتي من وإلى المملكة عبر المنافذ الجوية دون الحاجة للمرور بموظف الجوازات حيث تمت خدمة أكثر من 8.3 مليون مسافر عبر البوابات الإلكترونية في مطارات الملك خالد الدولي بالرياض، ومطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة، ومطار الملك فهد الدولي بالدمام، ومطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي بالمدينة المنورة.
النقل والخدمات اللوجستية	تمكين أكثر من 49 ألف مواطن ومواطنة للعمل ضمن منشآت قطاع النقل والخدمات، إضافة إلى تحقيق نمو بنسبة 65.2% في توطين وظائف المهارات العالية، كما تم تحقيق نمو بنسبة 21% في حصة مشاركة المرأة في الوظائف القيادية، وذلك حتى الربع الثالث من العام 2025م، ممّا يعزز الدور القيادي للمرأة ويُسهم في رفع الإنتاجية المؤسسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030.
	تحقيق نمو استثنائي خلال العام 2024م في حركة النقل الجوي من خلال زيادة أعداد المسافرين بنسبة 15% وارتفاع أعداد الرحلات بنسبة 11%، ونموّا في قطاع الشحن الجوي بنسبة 34% مقارنة بالعام السابق، وتعزيز مكانة الطيران السعودي عبر زيادة عدد طلبات الشراء للطائرات وصولاً إلى 457 طائرة جديدة في الأسطول الوطني لدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.
	رفعت الهيئة العامة للطرق نسبة مساهمة المحتوى المحلي في مشاريعها إلى 52.6%، مما أسفر عن فوز الهيئة بجائزة التميز لفئة الجهات الحكومية ذات الإنفاق المتوسط والمنخفض للعام 2025م. كما حققت الهيئة العامة للطيران المدني نسبة 51% في المحتوى المحلي، إذ تعكس هذه الإنجازات التزام الجهتين بتطوير القدرات المحلية ودعم الاقتصاد المحلي.
	تصنيف ثلاثة من مطارات المملكة ضمن أفضل 50 مطارًا عالميًا في تقييم "سكاي تراكس" العالمي للعام 2025م، مما يعكس الجودة العالية والتطور المستمر في بنية مطارات المملكة وخدماتها على الصعيدين المحلي والدولي.
	تفعيل المركز اللوجستي بسكاكا ليرتفع عدد المراكز اللوجستية المفعّلة إلى 24 ضمن جهود تطوير البنية التحتية مع التركيز على جذب الشركات العالمية والمحلية ودعم القطاع الصناعي.
	ترسية ناقل جوي وطني اقتصادي مقره الدمام، والذي بدوره سيسهم في تعزيز الربط الجوي للمنطقة الشرقية محليًا ودوليًا، ويُسهم في زيادة السعة المقعدية ورفع جودة الخدمات المقدمة للمسافرين، وتوفير بيئة تنافسية تتيح خيارات أكثر وذلك تحقيقًا لمستهدفات برنامج الطيران المنبثقة من الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
البيانات والذكاء الاصطناعي	رفع تصنيف المملكة في المؤشرات العالمية للبيانات والذكاء الاصطناعي، إذ تستهدف الإستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي أن تكون المملكة ضمن أفضل 17 دولة عالميًا في البيانات والذكاء الاصطناعي في العام 2030م.
	تعزيز شمولية الخدمات المقدمة من خلال تطبيق "توكلنا" بوصفه تطبيقًا وطنيًا شاملًا، ورفع عدد الخدمات إلى 926 خدمة بنهاية العام 2026م.
	رفع معدل بناء القدرات وتأهيل الكفاءات الوطنية في البيانات والذكاء الاصطناعي، إذ يستهدف البرنامج الوصول إلى 20 ألف خبير ومختص بحلول العام 2030م، مع تحقيق نسبة إنجاز مرحلية تبلغ 70% بحلول العام 2026م.
الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار	وصول حجم سوق الاتصالات والتقنية في المملكة إلى 199 مليار ﷼ بنهاية العام 2026م.
	إضافة شركتين ملياريتين جديدتين في السوق السعودي بنهاية العام 2026م.
النقل والخدمات اللوجستية	إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة سلامة الطرق للحد من وفيات الحوادث، عبر معالجة المواقع الخطرة وتحسين التقاطعات وتنفيذ الحواجز وتجهيزات السلامة المرورية.
	إنشاء وتطوير شبكة متكاملة من مراكز الفرز في مناطق مختلفة بالمملكة تشمل حائل ومكة المكرمة وعسير، إلى جانب تطوير نقاط التوزيع وفروع التجزئة، بهدف رفع كفاءة سلاسل الإمداد وتقليص مدة المعالجة والتسليم لتعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي.
	تدشين عدد من صالات السفر في كل من مطار الجوف الدولي، ومطار الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي الجديد بجازان، وتأهيل الصالة الدولية لمطار القصيم.
	تفعيل مركزين لوجستيين في القنفذة وينبع للمساهمة برفع عدد المراكز المفعلة إلى 26 مركز وتعزيز تطوير البنية التحتية اللوجستية بحجم 600 ألف متر مربع.

قطاع التعليم

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2026م	202 مليار ﷼
أبـــرز مهـــام القطـــاع	إنشاء المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، وإدارة الابتعاث الخارجي لبرنامج خادم الحرمين الشريفين، بالإضافة إلى دعم الأبحاث والتطوير والابتكار، وتقديم الخدمات الطبية من خلال المستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	38 جهة

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
التعليم	إطلاق المنصة الوطنية للقبول الموحد "قبول" وهي منصة رقمية شاملة تُوحّد إجراءات التقديم على الجامعات الحكومية والكليات التقنية وبرامج الابتعاث الخارجي (إمداد) كمرحلة أولى، لتغطي جميع مناطق المملكة العربية السعودية إذ تم قبول عدد 315,022 طالب وطالبة، وتهدف المنصة إلى تحسين تجربة المتقدمين من خلال إجراءات ميسّرة وعادلة وشفافة، مدعومة بأدوات ذكية تساعدهم على اتخاذ قرارات مناسبة لمساراتهم التعليمية.
	تحقيق أكثر من 400 جائزة عالمية ومراكز متقدمة في العديد من المحافل والأولمبياد الدولية، وحصول منصة مدرستي على الجائزة الكبرى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS).
	ابتعاث أكثر من 1,080 طالب وطالبة لأفضل 30 جامعة حول العالم ضمن مسار الرواد، وإطلاق 49 برنامجًا لشركات القطاع الخاص وذلك للابتعاث ضمن مسار واعد 2025م.
	تدريس اللغة الصينية في مدارس التعليم العام بواقع 55,916 طالب وطالبة تراكميًا حتى الربع الثاني من العام 2025م.
	زيادة نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني خلال 6 أشهر من التخرج إلى 56.2% في العام 2025م، مقارنة بـ 47.8% في العام السابق 2024م.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
التعليم	تمكين الجهات الحكومية من الاستفادة من الموارد التعليمية الرقمية المشتركة عبر توفير بنية تحتية متكاملة وخدمات تقنية متقدمة، مع ضمان أعلى مستويات الحماية والأمان لأنظمة التشغيل، يشمل ذلك تقديم الدعم الكامل للاحتياجات التقنية ابتداءً من الاستضافة السحابية، مرورًا بالأنظمة التعليمية، ووصولًا إلى أدوات التدريب والتطوير الرقمي، وقد أثمر هذا التمكين عن: • أكثر من 3.5 مليون مستفيد ضمن بيئة رقمية موثوقة. • إشراك أكثر من 650 مقدم خدمة وتفعيل دورهم في المنظومة. • استفادة ما يزيد عن 2000 جهة حكومية وتعليمية وتدريبية. • تنظيم وتمكين أكثر من 113 ألف مقرر ومسار تعليمي مرن ومرتبط مباشرة باحتياجات سوق العمل.
	اكتمال مبادرة سياسة ضمان وصول الطلاب ذوي الإعاقة للتعليم، وهي مبادرة ضمن ""برنامج تنمية القدرات البشرية""، وتهدف إلى وضع سياسات بمشاركة الجهات ذات العلاقة المحلية والدولية لاستيعاب الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم العام والعالي والمهني.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
التعليم	إطلاق المرحلة الثانية من المنصة الوطنية للقبول الموحد "قبول"، لتشمل الجامعات الحكومية الأخرى، والجامعات الخاصة، والكليات العسكرية، مع التوسع في مسارات وبرامج الابتعاث الخارجي، كما تستهدف المنصة فئات متعددة من الطلاب، مثل: الطلاب السعوديين، وأبناء المواطنات، وطلاب المنح الدراسية، وتدعم التكامل بين الجهات التعليمية، بما يُسهم في رفع كفاءة توزيع المقاعد وتحقيق مستهدفات التحول الوطني في قطاع التعليم العالي ضمن رؤية السعودية 2030.
	التوسع في مدارس الموهوبين التخصصية بالوصول لعدد 16 مدرسة بنين وبنات في الإدارات التعليمية التالية (جدة، والجوف، والرياض، والشرقية، والقصيم، والمدينة المنورة)، والتي تقدم برامج نوعية في مجالات تقنية، ورياضية، وثقافية.
	التوسع في تدريس اللغة الصينية في مدارس التعليم العام من خلال تنفيذ مشروع تدريس اللغة الصينية وفق الخطة التنفيذية للمشروع؛ لتمكين المتعلمين من التحدث باللغة الصينية، وتمكينهم من التواصل مع الناطقين باللغة الصينية، حيث من المُتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من الطلاب والطالبات حوالي 85,916 ألف طالب وطالبة بانتهاء العام 2026م، إضافة إلى ابتعاث 325 معلم ومعلمة لدارسة اللغة الصينية وماجستير تعليم اللغة الصينية في جامعات صينية عريقة.
	إقامة النسخة الثالثة من ملتقى القطاع غير الربحي في التعليم، الذي يهدف إلى تعزيز الشراكة بين وزارة التعليم والمنظمات غير الربحية، من خلال عرض التجارب الناجحة وتوقيع اتفاقيات تعاون تدعم تطوير التعليم والتدريب.
	رفع مستوى التحصيل العلمي والمهني للمبتعثين بإتاحة الدراسة في أكثر من تخصص، وذلك من خلال برامج للتوعية بالدراسة في أكثر من تخصص للمبتعثين لرفع التحصيل الأكاديمي ورفع مستوى التحصيل العلمي والمهني للمبتعثين.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2026م	259 مليار ﷼
أبـــرز مهـــام القطـــاع	تقديم الخدمات الصحية والإسعافية والأبحاث، بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية والجانب الاجتماعي ويشمل ذلك خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية، كما ينظم الجانب الثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي، وإدارة برنامج جودة الحياة.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	30 جهة

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الصحة	اعتماد مدينة جدة أكبر مدينة صحية مليونية، والمدينة المنورة ثاني أكبر مدينة صحية مليونية في الشرق الأوسط، وفقًا لتصنيف منظمة الصحة العالمية.
	تنفيذ توسّع نوعي وكمّي في خدمات مستشفى "صحة الافتراضي" من خلال زيادة نطاق الخدمات ليشمل 44 تخصصًا طبيًا أساسيًا و71 تخصصًا فرعيًا، وربط المنظومة بنحو 232 مستشفى في مختلف مناطق المملكة، ليصبح المستشفى الافتراضي الأكبر من نوعه على مستوى العالم.
	تفعيل السياسة الوطنية للوقاية من الغرق التي أسهمت في تحسين ترتيب المملكة في التصنيفات والمؤشرات الدولية لتشغل المرتبة الأولى عالميًا في مكافحة الغرق وانخفاض الوفيات بنسبة 17%.
	ارتفاع مؤشر نسبة التجمعات السكانية (بما فيها الطرفية) المغطاة بخدمات الرعاية الصحية الأساسية إلى 97.4%.
	زيادة السعة السريرية لعدد 5 مستشفيات في مختلف مناطق المملكة بمقدار 1,700 سرير، بهدف تعزيز خدمات الرعاية الصحية عبر توفير منشآت طبية متكاملة وفق أعلى المواصفات العالمية.
	خفض معدل الوفيات من الأمراض المزمنة إلى 366 وفاة لكل 100 ألف ساكن، إضافة إلى خفض معدل وفيات حوادث الطرق لكل 100 ألف ساكن إلى 12.1 وفاة بنهاية الربع الثاني من العام 2025م.
	ارتفاع نسبة المرضى الذين يتلقون الرعاية الطبية الطارئة أو العاجلة منذ دخولهم بوابة الطوارئ إلى خروجهم من الطوارئ خلال الوقت المعياري إلى 90.4%.
	التوسع في تقديم خدمة "وصفتي" إلى ما يزيد عن 200 مليون وصفة إلكترونية وما يزيد عن 17 مليون مستفيد.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الإعلام	إطلاق مبادرة ابتعاث الإعلام لإعداد كفاءات وطنية متميزة في التخصصات الإعلامية عبر برامج دراسية وتدريبية نوعية في 15 دولة، من خلال مسار واعد المبتدئ بالتوظيف، وذلك بمواءمة مخرجات الابتعاث مع احتياجات سوق العمل وتعزيز توطين المهن الإعلامية.
	إطلاق منصة الصور السعودية (المشاع الإبداعي)، وهي منصة رقمية وطنية متخصصة في نشر الصور تحت ترخيص المشاع الإبداعي كخطوة إستراتيجية تسهم في إثراء المحتوى الإعلامي البصري، ودعم صناعة الإعلام في المملكة وتعزيز الهوية البصرية السعودية.
	نشر موسوعة "سعوديبيديا" بخمس لغات عالمية، وهو مشروع يمثل خطوة إستراتيجية لترسيخ مكانة المنصة بصفتها مرجعًا رقميًا ورسميًا وموثوقًا للمحتوى الوطني للمملكة على المستوى الدولي.
	تأسيس أكاديمية واس للتدريب الإخباري لتكون أول منشأة وطنية غير ربحية متخصصة في التدريب الإعلامي، بهدف أن تكون مرجعًا إقليميًا وعالميًا في صناعة المحتوى الرقمي والتدريب الإخباري عبر برامج احترافية بمعايير عالمية.
الترفيه	تطوير وتنفيذ 7 فعاليات ترفيهية في مدينتين رئيسية في المملكة، تستهدف الوافدين والسياح بغرض رفع جودة الحياة فيها، وعكس صورة إيجابية عن المملكة، حيث ركزت الفعاليات على إبراز ثقافات 4 جاليات مختلفة، مما يُسهم في تعزيز الاستقرار وتعايش الثقافات المختلفة.
	نجاح موسم الرياض 2025/2024م، والذي يُعد من أكبر المواسم السعودية التي تشهدها المملكة، ويحتوي على مجموعة متنوعة من الفعاليات الترفيهية والثقافية والرياضية تتمثل في 14 منطقة ترفيهية و11 بطولة عالمية و10 معارض ومهرجانات، ويهدف الموسم إلى تعزيز مكانة الرياض عالميًا بوصفها مركزًا للترفيه والسياحة، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي من خلال استقطاب الزوار، ورفع معدلات الإنفاق المحلي، وخلق فرص وظيفية مباشرة وغير مباشرة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
	إطلاق برنامج العيد 2025م، حرصًا من هيئة الترفيه على تنويع الفرص الترفيهية في مختلف مناطق المملكة وكذلك تلبية احتياجات السكان وإثراء تجربتهم الترفيهية من خلال أكثر من 40 فعالية مختلفة في كل مناطق المملكة.
	إطلاق مشروع "سيتي هب"، وهو عبارة عن جولة محلية لتفعيل الأنشطة الترفيهية في مختلف مناطق المملكة بعدد 7 جولات في 7 مناطق حول المملكة، إذ يُسهم في خلق الاستدامة في قطاع الترفيه من خلال تشجيع القطاع الخاص والحكومي على الاستثمار في القطاع دون التركيز على المدن الرئيسية فقط، وتشجيع الاعتماد على المحتوى الترفيهي المحلي لكل منطقة.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الرياضة	استضافة أكثر من 15 فعالية رياضية عالمية بارزة، شملت بطولات كرة القدم (كأس السوبر الإيطالي والاسباني)، وسباقات عالمية (فورمولا 1، فورمولا إي، رالي داكار)، وبطولات دولية في التنس، والبلياردو، والسنوكر، والدراجات، إضافة إلى دورة ألعاب التضامن الإسلامي وعدد من بطولات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
	زيادة عدد لاعبي كرة القدم المسجلين لدى الاتحاد السعودي لكرة القدم إلى 26 ألف لاعب وعدد الفرق للفئات السنية إلى 1,200 فريق، بهدف توسيع قاعدة المنافسة وتطوير اللعبة محليًا.
	زيادة نسبة المشاركة المجتمعية من خلال بطولة دوري المدارس لموسم 2025/2024م بمشاركة أكثر من 2,470 مدرسة وأكثر من 42,600 لاعب.
	البدء بالأعمال الأولية بملعب الملك فهد الدولي ليتسع إلى 70 ألف مقعد، بالإضافة إلى تأهيل وتطوير ملعب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ليتسع إلى 20 ألف مقعد لاستضافة مباريات بطولة كأس آسيا لكرة القدم، وبناء مركز تدريب وطني بهدف توفير بيئة تدريب مثالية تدعم تطوير اللاعبين والمدربين على أعلى المستويات.
	ابتعاث 53 لاعبًا لموسم 2026/2025م للخارج في برنامج صقور المستقبل، إذ يهدف البرنامج إلى ابتعاث لاعبين من الفئات السنية إلى أندية ودوريات عالمية متقدمة لتطوير مهاراتهم الفنية والبدنية، ورفع مستوى الخبرة الاحترافية لديهم.
الموارد البشرية	نمو أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص إلى أكثر من 2.5 مليون وانخفاض معدل البطالة إلى 6.8% للربع الثاني للعام 2025م.
	وصل معدل مشاركة المرأة في سوق العمل 34.5% في الربع الثاني من عام 2025م مقارنةً بـ 17% في عام 2017م، كما تجاوزت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا 43.7% في الربع الثاني من عام 2025م مقارنةً بـ 26% في عام 2018م، ما يعكس نجاح الحكومة في تمكين المرأة وتوسيع دورها القيادي في بيئة العمل.
	حققت المملكة ارتفاعًا كبيرًا في عدد عقود أنماط العمل الحديثة، إذ تم تمكين أكثر من 694 ألف عامل حر، و717 ألف عقد مرن بزيادة قدرها 20% عن مستهدف الربع الثالث، و331 ألف عقد عمل عن بعد بزيادة قدرها 57% عن مستهدف الربع الثالث.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الموارد البشرية	دخول 7 قرارات لتوطين 311 مهنة حيز التنفيذ خلال عام 2025م، إذ أسهمت هذه القرارات في زيادة أعداد السعوديين في القطاعات المستهدفة وهي: توطين 188 مهنة في الفنية الهندسية، وتوطين 20 مهنة في طب الأسنان، وتوطين 21 مهنة في الصيدلة، وتوطين 18 مهنة في الأشعة، وتوطين 12 مهنة في التغذية العلاجية، وتوطين 16 مهنة في العلاج الطبيعي، وتوطين 36 مهنة في المختبرات الطبية.
تنمية اجتماعية	حقق القطاع غير الربحي حتى النصف الأول من العام 2025م نسبة رضا مرتفعة بين المستفيدين عن خدمات المنظمات غير الربحية بلغت 89.3%، متجاوزًا بذلك المستهدف المحدد 85% في مؤشر تحسن جودة الخدمات المقدمة وقدرة المنظمات على تلبية احتياجات المستفيدين وتعزيز الثقة المجتمعية في أداء المنظمات.
	بلغ عدد المتطوعين أكثر من 860 ألف متطوعًا في النصف الأول من العام 2025م، متجاوزًا بذلك المستهدف البالغ 300 ألف متطوع.
	نما عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 288.4% مقارنة بخط الأساس للعام 2017م، وبنسبة 27%، وذلك بمقارنة النصف الأول من العام 2024م مع النصف الأول من العام 2025م، وذلك من خلال تمكين وتأسيس كيانات نوعية في مختلف مناطق المملكة.
	التمكين الاجتماعي لأكثر من 77 ألف مستفيد من مستفيدي الضمان الاجتماعي حتى الربع الثالث من العام 2025م عبر إدارة الحالة وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، مما أسهم في فتح آفاق جديدة أمامهم للعمل، وهذا الإنجاز يُسهم بشكل مباشر في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين جودة الحياة لدى هذه الشريحة المهمة في المجتمع.
الثقافة	افتتاح البيت الثقافي في الرياض وهو عبارة عن مساحات مجتمعية عصرية تجمع بين المعرفة والإبداع في بيئة واحدة، إذ تُحوّل المكتبات التقليدية إلى مراكز حيوية متعددة الاستخدامات تواكب احتياجات المجتمع.
	افتتاح معهد مارانجوني للأزياء في الرياض، ليكون منصة تعليمية رائدة لتطوير مستقبل الأزياء في المملكة، ويأتي هذا الافتتاح ثمرة دراسة شاملة للسوق بهدف توفير برامج تعليمية متخصصة تلبي احتياجات قطاع الأزياء والمنتجات الفاخرة، وتسهم في دعم التنويع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
	بلغ عدد المستفيدين الذين تخرجوا في تخصصات ثقافية أكثر من 28 ألف مستفيد للعام 2025م.
الثقافة	إطلاق مشروع المدارس الثقافية عبر تشغيل مدرستين متخصصتين في التعليم العام بالرياض وجدة؛ الذي يهدف إلى دمج الثقافة في العملية التعليمية بصورة منهجية، من خلال تقديم برامج تعزز الإبداع، وتنمّي المواهب في مجالات الفنون والآداب والأنشطة الثقافية.
	افتتاح عشرة مراكز للزوار في مواقع التراث الثقافي بالمملكة، بهدف تقديم هذه المواقع بصورة جاذبة للسياحة الثقافية، وضمان المحافظة على مكتسباتها التاريخية والحضارية من خلال إدارتها وتشغيلها وفق أعلى المعايير.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
	تدريب 2 مليون متدرب على المهارات الأساسية للإسعافات الأولية من خلال برنامج الثمان الأولى، وذلك من منطلق تعزيز دور المجتمع للاستجابة للحالات الطارئة.
	إحداث تحول شامل في بيئة التراخيص والرقابة من خلال تطبيق الإطار الوطني للتراخيص على جميع منشآت القطاع الصحي العام في المملكة، وتحقيق تغطية بنسبة 90% للرقابة الذكية عبر منصة "المنظم"، إضافةً إلى خفض متوسط مدة إصدار التراخيص إلى 15 يوم عمل.
الصحة	تحقيق الجاهزية الكاملة لمراكز الغسيل الكلوي التابعة لوزارة الصحة عبر توفير وتشغيل وصيانة 750 جهاز غسيل كلوي حديثة، مع استكمال البنية التحتية الداعمة؛ بما يضمن رفع الطاقة الاستيعابية وتحسين جودة الخدمة للمرضى في جميع مناطق المملكة.
	إنشاء عدد 6 مستشفيات بسعة 1,100 سرير، في كل من: (حائل، وخميس مشيط، والليث، وعنك، والجموم، وعنيزة) لتعزيز خدمات الرعاية الصحية.
	إطلاق البوابة الوطنية للتجارب السريرية، كمنصة رقمية موحدة تهدف إلى تنظيم وتمكين منظومة الأبحاث السريرية في المملكة من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارب السريرية، كما تمثل البوابة خطوة لتحفيز الاستثمار المحلي والدولي في الأبحاث السريرية.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
الصحة	تعزيز التوطين والمحتوى المحلي في سلاسل الإمداد الطبية لتحقيق الاستدامة والكفاءة من خلال منافسات "نوبكو" للشراء الموحد لكافة الجهات الصحية، إذ يُستهدف الوصول إلى نسبة ما يزيد عن 87%.
الإعلام	إطلاق جائزة السعودية للإعلام، وهي جائزة سنوية إعلامية تستهدف تشجيع وتنمية الإبداع الإعلامي في المملكة؛ لإبراز مختلف الجهود ذات البصمات النوعية في الإعلام، كما تعمل على تكريم الفائزين بمختلف المسارات الإعلامية من جهات وشخصيات مؤثرة إعلاميًا، كما تسهم في تحفيز الحراك الإعلامي وتطويره بشكل مستدام على مدار العام في المملكة.
	تعزيز وصول منصة "سعوديبيديا" وطنيًا وعالميًا كمصدر موثوق للمحتوى الوطني للمملكة، بما يضمن تعزيز هويتها الوطنية ورفع مستوى حضورها وتسويق المحتوى المتعلق بالشأن السعودي على الصعيد العالمي.
	إنشاء معمل رائد للذكاء الاصطناعي في مجالات الإعلام، لتطوير الإعلام الوطني والوصول به إلى مرحلة الإعلام الذكي المعتمد على البيانات والخوارزميات في إنتاج المحتوى الإعلامي وتوجيهه، وذلك من خلال توفير بيئة تجريبية مرنة وآمنة لتطوير واختبار وتطبيق الحلول التقنية في مجالات الإعلام (الذكاء الاصطناعي – البيانات الضخمة).
الترفيه	استهداف نجاح موسم الرياض 2026/2025م، حيث يُعد موسم الرياض أكبر المواسم السعودية التي شهدتها المملكة ويحتوي على مجموعة متنوعة من الخيارات والأنشطة الترفيهية تتمثل بنحو 11 منطقة ترفيهية و15 بطولة عالمية و34 معرض ومهرجان وأكثر من 20 حفلة خليجية وعربية وعالمية، ويهدف إلى تحقيق ما يتجاوز 20 مليون زائر من المواطنين والوافدين، بالإضافة إلى خلق الوظائف الدائمة والموسمية واستدامة القطاع بشكل عام والمساهمة في تعزيز المحتوى المحلي من خلال إشراك الشركات المحلية في الأنشطة والفعاليات.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
الرياضة	استضافة أكثر من 13 فعالية رياضية عالمية خلال العام 2026م، لتُسهم في تعزيز الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات وزيادة العوائد من الرياضة والسياحة، كما تُسهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز الصحة المجتمعية وفرص العمل والهوية الرياضية.
	إطلاق دوري المدارس لموسم 2026/2025م بهدف توسيع قاعدة الممارسين لكرة القدم واكتشاف المواهب من طلاب المدارس بالتعاون مع وزارة التعليم.
	استكمال تطوير وتشييد ملعب الملك فهد الدولي ليتسع إلى 70 ألف مقعد، بالإضافة إلى الانتهاء من تأهيل وتطوير ملعب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ لاستضافة مباريات بطولة كأس آسيا لكرة القدم ليتسع إلى 20 ألف مقعد.
	إقامة وتنظيم مسابقات الاتحاد السعودي لكرة القدم، والبالغ عددها أكثر من 60 مسابقة سنويًا، واستحداث بطولة دوري النخبة تحت 21 عامًا لتهيئة اللاعبين الشباب للانتقال إلى الفرق الأولى وزيادة فرصهم التنافسية.
الموارد البشرية	رفع نسبة السعوديين العاملين ذوي المهارات العالية من إجمالي السعوديين العاملين إلى 38.9%.
	إطلاق الإطار الوطني للمهارات، إذ سيوفر الإطار كامل المعلومات المطلوبة عن المهارات المرتبطة بالمهن، بالإضافة إلى توفير معلومات عن المسارات المهنية لكل مهنة، ومستويات الإتقان المطلوبة لكل مهارة.
	تدريب 23 ألف متدرب للعام 2026م من خلال مبادرة مسرعة المهارات، والتي تهدف إلى تمكين موظفي القطاع الخاص من اكتساب المهارات المتقدمة والمعارف الحديثة التي تواكب التحول الاقتصادي والتقني في المملكة، وتطوير الكفاءات الوطنية.
	تحويل بند الأجر في عقد العمل الموثق إلى سند تنفيذي، بما يتيح إمكانية التنفيذ الجبري للعقد مباشرةً عن طريق الجهات المختصة، دون الحاجة إلى رفع دعوى قضائية لإثبات الحق؛ بهدف رفع مستوى الامتثال في سوق العمل وتعزيز بيئة عمل جاذبة ومستقرة.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
	التمكين الاجتماعي لأكثر من 108 آلاف من مستفيدي الضمان الاجتماعي، عبر إدارة الحالة وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، مما يُسهم في فتح آفاق جديدة أمامهم للعمل والاعتماد على الذات، مما يعزز من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين جودة الحياة لدى هذه الشريحة المهمة من المجتمع.
تنمية اجتماعية	تبنى برنامج سخاء لمشاريع تنموية مستدامة غير هادفة للربح بلغت قيمتها 16 مليار ﷼ حتى العام 2026م، وحقّق أثر ملموس في المؤشرات التنموية لأكثر من 16 ألف وظيفة ضمن مؤشر التوظيف، و80 ألف مستفيدًا ضمن مؤشر المستفيدين، مما سيساعد في رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي.
	زيادة عدد المتطوعين في القطاع غير الربحي إلى 1.1 مليون متطوع من خلال رفع حجم المشاركة المجتمعية، بما يُسهم في تعزيز ثقافة التطوع، وتوسيع نطاق المبادرات التنموية، ورفع كفاءة تقديم الخدمات المجتمعية.
	افتتاح مركز الحفظ والترميم للأرشيف الوطني للأفلام، وهو مركز متكامل مجهز بأحدث التقنيات والمعدات المتخصصة في حفظ وترميم الأفلام، ويضم المركز كوادر مؤهلة ومدرّبة على استخدام أحدث الأساليب العالمية في هذا المجال، بما يُسهم في صون التراث السينمائي الوطني.
الثقافة	تسجيل حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالخط الأول والسعودي دوليًا، ويضمن الاعتراف بالخطين كرموز مرتبطة بالثقافة السعودية، مما يرسّخ حضور الهوية الثقافية على المستوى الدولي.
	إنشاء متاحف متميزة في المدن الرئيسية ومتاحف محلية في المناطق تتميز بتنوعها وإرثها (متحف منطقة الجوف، ومتحف منطقة القصيم، ومتحف منطقة عسير، ومتحف منطقة مكة المكرمة).

قطاع الخدمات البلدية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2026م	72 مليار ﷼
أبـــرز مهـــام القطـــاع	إنشاء وتطوير البنية التحتية للمدن، والتخطيط العمراني، بالإضافة إلى توفير الحلول المرتبطة بالإسكان والتنمية الحضرية، علاوةً على إقامة الأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	308 جهة

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
البلديات والاسكان	خدمة أكثر من 90 ألف أسرة سعودية استفادت من برامج ومنتجات الدعم السكني، بالإضافة إلى ضخ أكثر من 107 ألف وحدة سكنية وأرض مطوّرة في مختلف مناطق المملكة، بالشراكة مع نخبة من المطورين العقاريين.
	إنشاء وتطوير أكثر من 2.5 مليون متر مربع من الحدائق والتدخلات الحضرية للنصف الأول من العام 2025م، متجاوزًا المستهدف البالغ حوالي 1.8 مليون متر مربع وذلك لتحسين المشهد الحضري وتعزيز مفهوم جودة الحياة في المدن السعودية.
	رفع كفاءة تنفيذ المشاريع البلدية، وذلك بخفض نسبة المشاريع المتعثرة من 11% إلى 4.5%، عبر تعزيز آليات المتابعة، وتحسين إجراءات التخطيط والتنفيذ، مما انعكس إيجابًا على جودة الخدمات البلدية واستدامة التنمية الحضرية.
	تحقيق نسبة رضا بلغت 75% من السكان لجهود معالجة التشوه البصري وذلك خلال العام 2025م، من خلال تنفيذ حملات ميدانية مكثفة، وتحسين المشهد الحضري، وإزالة عناصر التشوه مثل اللوحات المخالفة، والكتابات العشوائية، والمخلفات.
الهيئة الملكية لمدينة الرياض	البدء بتنفيذ 12 مشروعًا، تتجاوز قيمتها 20 مليار ﷼، وتتضمن مشاريع مثل مشروع طريق الدائري الجنوبي الثاني بطول 56 كيلومترًا، ومشروع إنشاء جسرين موازيين للجسر المعلّق، وتطوير الجزء الغربي من محور طريق الثمامة، إضافةً إلى امتداد طريق الطائف في حي لبن حتى مشروع القدية، وتطوير طريق ديراب بطول 9 كيلومترات.
	اكتمل إطلاق جميع مراحل شبكة الحافلات الخمس بنحو 87 مسارًا و842 حافلة تخدم نحو 2,977 محطة ونقطة توقف، وقد تجاوز عدد الركاب 90 مليونًا منذ مارس من العام 2023م حتى سبتمبر من العام 2025م، كما أُطلقت أول تجربة في الخليج للحافلات ذات المسار المخصص عبر 3 مسارات.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الهيئة الملكية لمدينة الرياض	اعتماد البرنامج التفصيلي لتطوير مدينة الرياض الصحية، إذ يهدف المشروع إلى الارتقاء بمدينة الرياض لتكون في مصاف المدن الرائدة إقليميًا وعالميًا في جوانب الصحة المختلفة، ويشمل بناء مدينة صحية متكاملة.
الهيئة الملكية لمدينة مكة والمشاعر المقدسة	تنفيذ حزمة من المشاريع لتحسين تجربة الزوار، شملت تطوير وأنسنة شارع المسيال وتوحيد الهوية البصرية للمحال التجارية بما يعكس عمارة مكة، وتركيب 419 لوحة إرشادية في المنطقة المركزية والمشاعر المقدسة لتسهيل التنقل، إضافة إلى تشغيل عربات الجولف لخدمة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، كما جرى تهيئة مصليات إضافية خلف أبراج الساعة بطاقة استيعابية تفوق 60 ألف مصلٍ خلال شهر رمضان المبارك، وتفعيل متحف الساعة والشرفة كوجهتين نوعيتين تعكس البعد الروحي للمدينة.
	تم تطوير منظومة الأضاحي والنسك وتشغيل 7 مجمعات بمساحة تتجاوز مليون متر مربع لتقديم خدمات الأضاحي والصدقات والعقائق خلال العام 2025م، كذلك تم تنفيذ أكثر من 920 ألف نسك، وتوزيع لحوم الأضاحي في أكثر من 30 دولة بالتعاون مع منظمات دولية، واستقطاب أكثر من 500 ألف زائر جديد لمنصة أضاحي، إضافة إلى عقد شراكات مع أكثر من 30 جهة معتمدة، وإطلاق منظومة ذكية لمراقبة النسك بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.
	تطوير المسارات في المشاعر المقدسة على مساحة 190 ألف م^2 شملت تظليل وتبريد 100 ألف م^2 لخفض درجات الحرارة، وتشجيرها بنحو 20 ألف شجرة، وتحسين المرافق العامة عبر تجهيز أكثر من 4 آلاف وحدة استحمام و35 ألف دورة مياه، إضافة إلى توفير 400 براد ماء ومناطق استراحة، كما جرى توحيد الهوية المعمارية لمباسط منى، وتطوير الإرشاد المكاني، وإنشاء مستشفى للطوارئ بسعة 200 سرير، وتجهيز 71 مركز طوارئ و14 مركز إسعافات أولية، إلى جانب إنشاء مراكز للتوزيع الخيري في عرفات ومزدلفة، بما يعزز راحة الحجاج ويضمن سلامتهم وجودة الخدمات المقدمة.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
البلديات والاسكان	خدمة أكثر من 100 ألف مستفيد للدعم السكني، بحيث تُشكّل القروض العقارية المدعومة للفئة من ذوي الدخل المنخفض نسبة 35% من إجمالي عقود المستفيدين، بالإضافة إلى خدمة 20 ألف أسرة من الفئات الأشد حاجة ضمن برنامج الاسكان التنموي.
	ضخ 80 ألف وحدة سكنية وأرض مطورة بالشراكة مع المطورين العقاريين المحليين والدوليين في مختلف مناطق المملكة بإجمالي استثمارات تقارب 70 مليار ﷼.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
البلديات والاسكان	ضمان تعزيز الهوية العمرانية ورفع جاذبية المدن من خلال تطبيق الهويات العمرانية للعمارة السعودية في مختلف مناطق المملكة.
	تحسين جودة البناء في المدن من خلال التزام الرخص الانشائية الكامل بتطبيق متطلبات كود البناء السعودي للمناطق الخاضعة تحت إشراف القطاع البلدي.
الهيئة الملكية لمدينة الرياض	زراعة 7.5 مليون شجرة في مدينة الرياض، وزيادة المساحات الخضراء من 1.5% إلى 9%، ورفع نصيب الفرد منها من 1.7 متر مربع إلى 28 متر مربع بما يعادل 16 ضعفًا، واستخدام المياه المعالجة بنسبة 100% لأغراض الري بما يزيد عن 1.7 مليون متر مكعب.
	تنفيذ المرحلة الأولى من المسار السابع الجديد من قطار الرياض، الذي يمتد من مشروع بوابة الدرعية شمالًا حتى مشروع القدية في الجنوب الغربي.
	إطلاق "الرياض ستريت فود"، والذي يهدف إلى إحياء وتعزيز المشهد الحضري والثقافي لمدينة الرياض، ويسعى هذه المشروع لإنشاء مشهد أطعمة شوارع عالمي، عالي الجودة وبأسعار معقولة، بهدف تنشيط الأحياء والاقتصاد الليلي، والاحتفاء بالتنوع الثقافي في الرياض.
	يهدف برنامج تطوير محاور الطرق الدائرية والرئيسية بمدينة الرياض إلى تطوير مجموعة من عناصر شبكة الطرق الرئيسية عبر إضافة طرق جديدة ورفع مستوى المحاور الرئيسية القائمة وربطها ببعض، وذلك من خلال تنفيذ وتطوير أكثر من 500 كيلومترًا من شبكة الطرق في المدينة.
الهيئة الملكية لمدينة مكة والمشاعر المقدسة	تجهيز وتفعيل عدد 5 مواقع تاريخية وإثرائية لاستقبال الزوار، منها متحف برج الساعة في موسم الحج والعمرة، وتطوير وتفعيل مسار الزيارة القائم في مبنى مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لسقيا زمزم وتحويله إلى متحف دائم متاح للزوار على مدار السنة، يشمل إنشاء مركز زوار يستقبل الزوار وينظم جولاتهم داخل المتحف وتوفير الخدمات الأساسية لهم.
	إزالة عدد من المواقع العشوائية وتوثيق ملكياتها العقارية ضمن خطة شاملة لمعالجة الأحياء العشوائية، من خلال إعادة تنظيمها وتطوير بنيتها التحتية وتحسين مرافقها وخدماتها العامة، ويُسهم ذلك في رفع جودة الحياة للسكان، وتحقيق بيئة حضرية منظمة وآمنة، إضافةً إلى تعزيز جاذبية المدينة للاستثمار والتنمية المستدامة.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م	
النطاق	**المستهدف**
الهيئة الملكية لمدينة مكة والمشاعر المقدسة	زيادة عدد المحطات المطورة المؤهلة والمجهزة لاستقبال الزوار، بهدف تقليل أزمنة التأخير في التقاطعات المرورية ذات الكثافة العالية من خلال تحسين تصميمها وتطوير أنظمتها التشغيلية، بما يُسهم في رفع كفاءة الحركة المرورية، وتقليل الازدحام، وتحسين تجربة التنقل، ودعم استدامة قطاع النقل.
	زيادة عدد المواقيت ومساجد الحل المطورة والمحسنة والمؤهلة والمجهزة لاستقبال الحجاج والمعتمرين، من خلال عدة أعمال أبرزها، تطوير شامل لمسجد أم المؤمنين السيدة عائشة، إلى جانب استثمار المرافق الخدمية والساحات الخارجية والمناطق المفتوحة والتي تتضمن أنشطة تجارية وثقافية وخدميه لتحويلها إلى وجهة إثرائية ومستدامة ماليًا.

قطاع الموارد الاقتصادية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2026م	92 مليار ﷼
أبرز مهام القطاع	يخدم القطاع التجارة وخدمات الأعمال، والتحول البيئي وتنمية الغطاء النباتي، ومصادر الطاقة والمياه، والثروة المعدنية والصناعية، إضافة إلى تطوير أعمال السياحة والبيئة الاستثمارية، وتنمية الصناعة والصادرات ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأصول العقارية للدولة، وتعزيز المحتوى المحلي، والاقتصاد والتخطيط، والشراكات الإستراتيجية الدولية والتحول الوطني.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	48 جهة

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م	
النطاق	**المنجز**
البيئة والمياه والزراعة	تطوير وإطلاق 64 خدمة إلكترونية جديدة في منصة "نما" تتعلق بالقطاعات الزراعية والثروة الحيوانية والخيول العربية الأصيلة، كما تم إطلاق 41 خدمة في تطبيق "توكلنا" ودمج 5 منصات لمنظومة الوزارة في منصة "نما" ضمن برنامج الحكومة الشاملة.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م	
النطاق	**المنجز**
البيئة والمياه والزراعة	تنفيذ مركز أبحاث لتحلية المياه باسم (واحة التحلية) يُسهم في تطوير قطاع المياه بشكل عام وتقنيات التحلية بشكل خاص وذلك عبر دعم الأبحاث والابتكار لرفع كفاءة واستدامة المياه في المملكة.
	نجحت المؤسسة العامة للري في إعادة استخدام المياه المعالجة (المجددة) بنسبة تجاوزت 30%، كما حققت بعض الإنجازات التي أسهمت بشكل مباشر في تعظيم الاستفادة من المياه غير التقليدية للمحافظة على الموارد الطبيعية للاستخدامات الزراعية والصناعية والحضرية.
	تمكّن المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية من تحقيق إنجازات بيئية غير مسبوقة، شملت توثيق أكثر من 84,500 طائر بحري، ومشاهدة أكثر من 1,219 كائن بحري كبير، وإعادة توطين أكثر من 1,593 كائنًا فطريًا مهددًا بالانقراض.
	مساهمة الهيئة العامة للأمن الغذائي في تقليل نسبة الفقد والهدر الغذائي في المملكة من خلال الحملات التوعوية، إذ أظهرت نتائج القياس الميداني الثاني انخفاض النسبة إلى 27.9% مقارنة بخط الأساس للعام 2019م والبالغ 33.1%.
التجارة	التعاون مع مجموعة البنك الدولي لإنشاء مركز للمعرفة في المملكة، وذلك بهدف نشر ثقافة الإصلاحات في البُلدان المُجاورة والأكثر احتياجًا على مستوى العالم، وتسويق نجاحات المملكة والإصلاحات الاقتصادية التي أسهمت في تحسين تنافسية المملكة على المستوى الإقليمي والعالمي.
	إطلاق البوابة الإلكترونية لدعم المنشآت الصناعية من خلال تقديم خدمات الاستشارات الفنية للمصنعين وبرامج التوعية؛ لتعزيز ثقافة الجودة داخل المنشآت الصناعية، بهدف تسهيل الوصول إلى مستوى من النضج، الذي يمكنها من الانضمام إلى سلاسل الإمداد، والدخول إلى أسواق عالمية؛ لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع مصادر الدخل، ولتجنب إغراق السوق المحلي بالمنتجات المستوردة ذات الجودة الرديئة.
	إطلاق مبادرة تهدف إلى تحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر إعادة الرسوم الحكومية المدفوعة "استرداد"، وفتح التسجيل للمستفيدين بميزانية مخصصة بإجمالي 1.5 مليار ﷼، إذ سيسهم في تسهيل بدء أعمال المنشآت الناشئة وتعزيز فرص استمرارية الأنشطة الاقتصادية، وتمكين روّاد الأعمال من التوسع المحلي والدخول في أسواق جديدة بثقة واستقرار.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الصناعة والثروة المعدنية	تقديم تسهيلات ائتمانية وتغطيات تأمينية للصادرات غير النفطية بقيمة إجمالية بلغت 32.8 مليار ﷼ في العام 2025م، لتمكين المصدرين السعوديين من زيادة صادراتهم غير النفطية بما ينعكس بالإيجاب على نسبة الصادرات السعودية غير النفطية وتحسين ميزان المدفوعات.
	تمكين أكثر من 3 آلاف مصنع من الانضمام إلى مصانع المستقبل، من خلال ورش العمل التعريفية والتوعوية والتقييم والدورات التدريبية ورسم خطط تحول والزيارات الميدانية والتقييم للمصانع.
	إطلاق الأكاديمية الوطنية للأسمنت، لتمكين المواهب الوطنية من المساهمة في تطوير قطاع الأسمنت، من خلال التأهيل الأكاديمي والتدريب العملي والتدريب على رأس العمل لمهندسي وفنيي ومشغلي الأسمنت المحترفين.
	توطين الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية المرحلة الثانية والثالثة، وتحديد أوجه التحديات وفرص الاستثمار الممكنة، ودعم المصنّعين المحليين، واستقطاب المستثمر الأجنبي، وتمكينهم للحصول على حوافز حكومية بشكل مؤقت حتى تتمكن تلك المصانع من الاستمرارية واستدامة الإنتاج.
الاستثمار	تجاوز برنامج جذب المقرات الإقليمية إلى 682 شركة مستهدف رؤية السعودية 2030 المتمثل بنحو 500 شركة؛ مما يؤكد مكانة المملكة إقليميًا، كما تركز الجهود الحالية للبرنامج على تفعيل مسار استقطاب مراكز البحث والتطوير والابتكار ومسار استقطاب الشركات الإعلامية الرائدة عالميًا.
	تطوير صناعة بحرية قادرة على المنافسة عالميًا في المنطقة الاقتصادية الخاصة برأس الخير، عبر تأمين استثمارات بقيمة 26 مليار ﷼، من خلال مجمع الملك سلمان الدولي للصناعات والخدمات البحرية في رأس الخير، إذ تهدف المملكة إلى الاستفادة من موقعها الإستراتيجي في قلب ممرات الشحن الرئيسية لتوطين الصناعات البحرية، مثل بناء السفن وإصلاحها وصيانتها.
	تحفيز 40 صفقة استثمارية نوعية في عدد من القطاعات ذات الأولوية بحجم استثمارات وصلت إلى 320 مليار ﷼ منذ شهر يوليو من العام 2022م وحتى الربع الثالث من العام 2025م، وتُسهم هذه الاستثمارات في تنويع الاقتصاد، وخلق فرص نوعية، وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.
	نمو إجمالي استثمارات تكوين رأس المال الثابت في المملكة في عام 2024م مستوى قياسيًا بلغ 1,441 مليار ﷼ متجاوزًا مستهدف الإستراتيجية الوطنية للاستثمار بنسبة 49% لنفس العام كما بلغت نسبة تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 31% متجاوزًا مستهدف رؤية السعودية 2030 والمقدر بنحو 26% للعام 2024م. وبالنظر إلى أداء النصف الأول من العام 2025م، سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت نموًا بنسبة 6% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الزكاة والضريبة والجمارك	تطبيق استرداد ضريبة القيمة المضافة للسياح في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوازن الفعال بين تجربة المسافر والامتثال الضريبي، ودعم التنمية الاقتصادية.
	تبني تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي لتقديم خدمات استشارية وإرشادية بطريقة سهلة ومبسطة على بوابة الهيئة، من خلال ربط الأدلة الإرشادية العامة المتوفرة على البوابة.
	العمل على منهجية متكاملة لتعزيز الاستجابة الفعالة للأزمات، وذلك لتحسين وقت الاستجابة للحوادث والأزمات من خلال ضمان تفعيل هيكل متكامل للتنسيق والتحكم والتواصل داخليًا مع أصحاب المصلحة وتعيين منهجية استجابة مميزة لمختلف الأزمات مع التأكد من مشاركة أصحاب المصلحة بشكل فعال وتوفير التحكم التشغيلي المركزي عالي الجودة لمراقبة الأزمات.
	فوز الهيئة بجائزة (CIPS) لابتكارها في الأتمتة وتعزيز كفاءة إجراءات المشتريات، إذ حققت جائزة أفضل مشروع حكومي من المعهد الدولي للمشتريات وسلاسل الإمداد (CIPS)، وذلك نظير تطوير وأتمتة إجراءات التأهيل المسبق للمتنافسين، مما أدى إلى رفع جودة المخرجات وتقليل المخاطر ونسبة التعثرات.
	تطور أنظمة الهيئة الإلكترونية لتمكين العميل من استعراض تفاصيل الفاتورة قبل تقديم البيان الجمركي الوارد، وتُصدر الفاتورة بعد تقديم البيان مما يُسهم في تسريع إجراءات الفسح، والذي بدوره يُسهم في الوصول إلى تحقيق مستهدفات الفسح بنصف ساعة.
الطاقة	استبدال وتعظيم احتياطيات المملكة من البترول والغاز بتعويض 98.5% من إنتاج عام 2024م من البترول الخام والمكثفات وإضافة 8 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، بالإضافة إلى اكتشاف 13 حقلًا و12 مكمنًا جديدًا للبترول والغاز، مما ساهم في زيادة الاحتياطيات الهيدروكربونية المؤكدة في المملكة.
	انتهاء أعمال المرحلة الأولى من إنشاء معمل غاز الجافورة وبدء الإنتاج بسعة 450 مليون قدم مكعبة يوميًا، ومن المُتوقع وصول الإنتاج المستدام إلى 2 مليار قدم مكعبة من الغاز يوميًا بعد اكتمال المشروع بحلول العام 2030م.
	إطلاق وتنفيذ مجموعة من البرامج التعليمية والتدريبية لإعداد الكفاءات الوطنية ضمن مستهدفات إستراتيجية تأهيل الرأس المال البشري في قطاع الطاقة.
	تفعيل تطبيقات التحول الرقمي في أنظمة وعمليات قياس الزيت والغاز، مما أسهم في رفع دقة احتساب الكميات المُقدّرة بأكثر من 3.5 مليون برميل، ونتج عنه عوائد بيع بقيمة 487 مليون ﷼.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الطاقة	اكتمال تنفيذ 18 مشروعًا في برنامج إزاحة الوقود السائل، مما أسهم في إزاحة 67 ألف برميل مكافئ يوميًا، ووصول إجمالي الوفورات المالية إلى نحو 24.7 مليار ﷼، بما يُسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومبادرة السعودية الخضراء، والوصول إلى مستهدف الحياد الصفري للمملكة بحلول العام 2060م.
السياحة	نجاح حملة "صيف السعودية 2025"، الذي يركز على الوجهات المحلية المتنوعة، إذ حقق إجمالي زيارات السياح نموًا بنسبة 26% من الداخل والخارج خلال موسم الصيف، كما حقق نموًا بنحو 15% في إنفاق السياح.
	إطلاق قرار توطين 41 مهنة في القطاع السياحي بهدف تعزيز حضور الكوادر الوطنية، وتوسيع فرص العمل، ورفع مستوى مشاركة السعوديين والسعوديات في القطاع السياحي.
	تحقيق نمو استثنائي في منح التراخيص السياحية بمختلف أنواعها، حيث بلغت نسبة التراخيص لمرافق الضيافة السياحية 98% من إجمالي المرافق العاملة بالمملكة، مع إصدار 3,773 رخصة جديدة من منذ بداية عام 2024م حتى الربع الثالث من عام 2025م. كما ارتفع عدد تصاريح مرافق الضيافة الخاصة حتى سبتمبر ليصل إلى 30,412 تصريح، محققًا بذلك نموًا بنسبة 1183% مقارنةً بالعام السابق.
	قدّم صندوق التنمية السياحي تمويل إلى نحو أكثر من 147 منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، بقيمة تتجاوز 187 مليون ﷼، من خلال برامج تمكين السياحة ودعم المشاريع السياحية التي تخدم الوجهات الواعدة.
	وصول عدد الوظائف في قطاع السياحة حتى الربع الثالث من العام 2025م، نحو 1 مليون موظف، وهو ما يمثل 85% من المستهدف السنوي البالغ 1,170 ألف موظف.
	بلغ أعداد السياح حتى الربع الثاني من العام 2025م 60.9 مليون سائح محلي ودولي، حيث يعكس هذا الإنجاز تتويجًا لجهود الوزارة في تطوير المنتجات السياحية، وإطلاق الحملات الترويجية الدولية، وتعزيز البنية التحتية والخدمات السياحية، وهو ما يعكس مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية منافسة.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الهيئة السعودية للملكية الفكرية	حققت المملكة إنجازًا نوعيًا بتقدمها 14 مرتبة لتصل إلى المرتبة 13 عالميًا في مؤشر إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وذلك ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية للعام 2025م، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، والذي يُعد واحدًا من تقارير التنافسية الرئيسة التي يتابعها المركز الوطني للتنافسية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
	أطلقت أكاديمية الملكية الفكرية برنامج الماجستير التنفيذي في الملكية الفكرية والابتكار وريادة الأعمال، والدبلوم العالي في الملكية الفكرية كبرامج تنفيذية نوعية تلبي احتياجات سوق العمل، وتدعم الاستثمار في رأس المال البشري، بما يُسهم في تمكين قادة المستقبل وصنّاع التغيير في مجالات الإبداع والابتكار.
الهيئة الملكية لمحافظة العلا	استقبلت محافظة العلا منذ بداية العام 2025م حتى الربع الثالث أكثر من 240 ألف زائر. كما بلغ متوسط إنفاق السائح حوالي 2,100 ﷼، متجاوزًا التقدير المستهدف البالغ حوالي 1,400 ﷼، حيث تعكس هذه النتائج الأثر الإيجابي لجهود رؤية السعودية 2030 في تنمية القطاع السياحي، وتؤكد التقدم المستمر نحو ترسيخ مكانة محافظة العلا كوجهة عالمية متميزة للسياحة التاريخية والتراثية والثقافية.
	نفذت الهيئة بالتعاون مع مركز "فايبز العلا" برنامج احتضان ريادي استمر 6 أشهر بمشاركة 44 شركة ناشئة، حصلت خلالها على أكثر من 4.8 آلاف ساعة إرشاد وتدريب، ويهدف البرنامج إلى تنمية ريادة الأعمال وتعزيز الاقتصاد المحلي، بما يواكب توجهات الدولة في تمكين القطاعات غير النفطية وتحقيق الاستدامة المالية، انسجامًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.
الاقتصاد والتخطيط	بناء وتدشين المنصة الوطنية الموحدة لبيانات وتقارير الاستدامة، تُعنى بعرض البيانات والمؤشرات والتقارير الخاصة بالاستدامة من مختلف القطاعات الوطنية لتسهيل وصول المعلومات، وإبراز ما تحقق من إنجازات على المستويين المحلي والدولي.
	إطلاق مختبر الابتكار الإحصائي كأول مختبر ابتكار متخصص للإحصاء في المملكة؛ لتقديم قراءات إحصائية ومنتجات ذات دقة وجودة عالية تساعد في تحقيق مستهدفات التنمية الشاملة والمستدامة التي تلبي متطلبات رؤية السعودية 2030.
المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية	إطلاق المرحلة الأولى من مشروع تفعيل Chatbot على منصة "اعتماد"، والذي يتيح للمستفيدين الحصول على إجابات فورية للأسئلة الشائعة، وتوضيح تفاصيل الخدمات والشروط والإجراءات عبر روابط مباشرة، مع تحديث قاعدة المعلومات بشكل مستمر ودعم التفاعل باللغتين العربية والإنجليزية.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية	إتاحة اكتمال مشروع نقل بيانات الحرمين الشريفين من مركز بيانات شركة "دنيا" بمدينة جدة إلى بيئة المركز السحابية، وذلك ضمن جهود التحول الرقمي المستمرة.
	توقيع اتفاقية الربط الإلكتروني بين البنك المركزي السعودي والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية للاستفادة من خدمة التحقق من الحسابات عبر برنامج تنفيذ.
المركز الوطني لإدارة الدين	إصدار أول سندات خضراء من حكومة المملكة تعزيزًا لدور المملكة الريادي في التمويل المستدام في المنطقة، وتشجيع المبادرات العامة والخاصة في مجالات التمويل الخاص بالمناخ والمحافظة على البيئة.
	رفع التصنيف الائتماني السيادي للمملكة إلى A+ من وكالة S&P مع نظرة مستقبلية مستقرة في مطلع العام 2025م، وAa3 من وكالة Moody's مع نظرة مستقبلية مستقرة في أواخر العام 2024م، بالإضافة إلى تأكيد وكالة Fitch لتصنيفها للمملكة A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة خلال العام 2025م.
التخصيص	الانتهاء من توقيع بيع 3 أندية رياضية على مستثمرين دوليين ومحليين لتحقيق إيرادات حكومية وخفض الإنفاق الحكومي على الأندية الرياضية، بالإضافة إلى رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.
	تمكين القطاع الخاص من تشغيل ثمان محطات للموانئ عبر منح امتيازات تشغيلية، بهدف تخفيض الالتزامات الاستثمارية على القطاع العام، وتعزيز كفاءة التشغيل لتصل القدرة الاستيعابية لمحطات الموانئ لمعالجة أكثر من 1,724 مليون طن، مع تركيز دور الهيئة العامة للموانئ على التنظيم والتشريع.
مركز تنمية الإيرادات غير النفطية	تنظيم وحوكمة مقترحات مصادر الإيرادات غير النفطية، وعوائد استغلال الأصول الحكومية ومشاريع المشاركة بالدخل.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
البيئة والمياه والزراعة	تستهدف المؤسسة العامة للري على تعظيم الاستفادة من المياه ذات المصادر المتجددة وغير التقليدية، وإعادة استخدام 35% من المياه المجددة (المعالجة) للاستخدامات الزراعية والصناعية والحضرية.
	رفع حجم إنتاج السلع الزراعية الأساسية بإجمالي 13 مليون طن، مما يُسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة إلى 123.5 مليار ﷼، وخفض العجز في الميزان التجاري، مع مراعاة النمو السكاني المُتوقع، بما يُسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة الاقتصادية في القطاع الزراعي في المملكة.
	إطلاق المرحلة الأولى من نظام الإنذار المبكر للأغذية في المملكة، الذي يرصد تطورات الأسواق العالمية والمحلية للسلع الغذائية الإستراتيجية.
	تعزيز مصادر المياه السطحية والحد من مخاطر السيول، بإنشاء 5 سدود بكميات تتجاوز 8 مليون متر مكعب، إضافة إلى ضمان استدامة البنية التحتية القائمة وسلامتها.
التجارة	تطوير نظام دردشة ذكي يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة، لإحداث نقلة نوعية في خدمة الاستفسارات المتعلقة بالمعايير المهنية لتقديم إجابات دقيقة وموثوقة وغنية بالمعلومات وسريعة، مما يُسهم في خفض تكلفة الوقت والموارد وزيادة رفع رضا المستفيدين وزيادة ثقتهم في الخدمات المقدمة.
	تقديم الدعم والتطوير لنحو 50 علامة تجارية محلية بهدف تمكينها من العمل والتوسع من خلال نموذج الامتياز التجاري، ويشمل التطوير الجوانب التالية: التشغيلية، والقانونية، والتسويقية، والإدارية، والمالية، والإستراتيجية.
	إصدار مشروع نظام حماية المستهلك والذي يهدف إلى تحقيق التوازن العادل في الحقوق والواجبات بين المشغل الاقتصادي والمستهلك، وحماية المستهلك من المنتجات والخدمات الضارة أو المعيبة أو المخالفة، ونشر ثقافة الاستهلاك المستدام.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
الصناعة والثروة المعدنية	دعم المبتكرين ورواد الأعمال، وإنشاء مراكز بحثية، وتحويل الأفكار والبحوث إلى منتجات صناعية مبتكرة، عبر توفير بيئة محفزة تسهم في تحويل الأفكار الإبداعية إلى منتجات قابلة للتوسع والتصدير، حيث يتم دعم المبتكر في 9 مراحل من رحلة الابتكار، وكذلك يتم عمل مسابقة ابتكارية لطرح الأفكار وجذب المواهب، بالإضافة إلى استهداف تخريج 25 مبتكر من البرنامج.
	خلق أكثر من 11 ألف وظيفة للكفاءات الوطنية في قطاع الصناعة والتعدين ليصل إلى 286 ألف وظيفة بنهاية العام 2026م.
	تسجيل 2,286 منتجًا جديدًا ليصل عدد المنتجات المسجلة إلى 20,350 منتجًا وتسجيل 516 شركة جديدة في "برنامج صنع في السعودية" ليصل عدد الشركات المسجلة إلى 3,900 شركة وذلك دعمًا لتمكين القطاع الصناعي الوطني.
الاستثمار	تطوير وتسويق الفرص الاستثمارية الخضراء واستكمال العمل القائم لتطوير الآليات اللازمة لاستكمال وإنفاذ المبادئ التوجيهية للاستثمارات الخضراء، إذ ستسهم بزيادة جذب الاستثمارات الخضراء المحلية والأجنبية إلى المملكة.
الزكاة والضريبة والجمارك	تطوير وتحسين اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة السلع الانتقائية، وتوضيح للإجراءات والحقوق والواجبات المتعلقة بالتنظيمات لكل من الهيئة والمكلفين وتطبيق أفضل الممارسات في سبيل رفع نسبة الالتزام.
	تعزيز برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد من خلال توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل مع الدول الأعلى في حجم التبادل التجاري، واستكمال أعمال أتمتة إجراءات برنامج المشغل الاقتصادي.
الطاقة	إنشاء منصة رقمية وطنية تهدف إلى تعزيز بناء القدرات البشرية في قطاع الطاقة بالمملكة، من خلال ربط المهتمين وأصحاب المصلحة، وإدارة بيانات العرض والطلب، وتطوير إطار المهارات ونماذج التعليم الإلكتروني بالتعاون مع الجهات المعنية.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
الطاقة	إطلاق وتنفيذ حزمة مشاريع لتطوير تقنيات محلية مجدية تجاريًا في مجال الطاقة المتجددة، تشمل الخلايا الشمسية المتقدمة، وتخزين الطاقة، والشبكات الذكية، والهيدروجين الأخضر، بهدف دعم التوطين وتعزيز المحتوى المحلي، وتمكين الابتكار.
	زيادة السعة التخزينية لوقود الطائرات في مشروع مطار الملك سلمان الدولي لتلبية النمو في أعداد المسافرين، ويضم المشروع إنشاء ثلاث خزانات جديدة بشكل متزامن مع ازدياد حجم الطلب على وقود الطائرات حتى خطة العام 2040م، لضمان أمن الامداد للمطار.
	استبدال وتعظيم احتياطيات المملكة من البترول والغاز باستبدال 100% من إنتاج العام 2025م من البترول الخام والمكثفات وإضافة 7.5 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، للمحافظة على مكانة المملكة الريادية في أسواق البترول والغاز وضمان استمرارية أمن الطاقة المحلية والعالمية.
	زيادة السعة الإنتاجية للغاز الطبيعي في المملكة بنسبة نمو 7%.
السياحة	استهداف زيادة عدد العاملين السعوديين في القطاع السياحي إلى 110 ألف موظف بحلول العام 2026م من خلال دعم برامج التوظيف، وتعزيز التدريب والتأهيل المهني، وتوسيع فرص العمل النوعية في القطاعات السياحية.
	استهداف حجم إنفاق سياحي إجمالي قدره 351 مليار ﷼ بحلول العام 2026م من خلال تقديم منتجات وخدمات سياحية ذات قيمة مضافة وجاذبة للسياح.
الهيئة الملكية لمحافظة العلا	استحداث مؤشر لقياس الناتج المحلي الإجمالي لمحافظة العلا، ومؤشر لقياس إجمالي الإنفاق اليومي للسائح بمستهدف يبلغ 1.6 مليار ﷼، ومؤشر لقياس إجمالي عدد الزوار الذين أمضوا ليلة فأكثر، بما في ذلك المسافرون لأغراض العمل أو الترفيه أو الزيارات الدينية أو زيارة الأقارب والأصدقاء، سواء في أماكن إقامة مدفوعة أو غير مدفوعة، وذلك بمستهدف يبلغ 320 ألف زائر.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م	
النطاق	المستهدف
الاقتصاد والتخطيط	تطوير وإطلاق التصنيف الوطني للأنشطة المستدامة، مما يُسهم في توحيد المعايير البيئية والاجتماعية للمشاريع، بما يعزز مواءمة الجهود الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية، ويدعم الجهات في تقييم الأثر والاستفادة من فرص التمويل المستدام.

قطاع الإدارة العامة

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2026م	57 مليار ﷼
أبرز مهام القطاع	يتولى إدارة العلاقات الخارجية والشؤون السياسية والدبلوماسية، وخدمات الشؤون الإسلامية، بالإضافة إلى الشؤون العدلية والقضائية، وتنظيم الحج والعمرة والعناية بالحرمين الشريفين، كما يشرف على تيسير أعمال الحكومة المركزية وإدارة الهيئات العامة.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	34 جهة

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م	
النطاق	المنجز
الشؤون الإسلامية	تنفيذ برنامج خادم الحرمين الشريفين لتوزيع التمور وتفطير الصائمين على 163 دولة من خلال توزيع 700 طن من التمور في 102 دولة حول العالم. بالإضافة إلى تنفيذ برنامج تفطير الصائمين في 61 دولة.
	إيفاد 44 إمامًا إلى 22 دولة لبرنامج الإمامة بالخارج، خلال شهر رمضان المبارك، استجابة لطلبات الجاليات والمراكز الإسلامية، لتولي مهام الإمامة والخطابة والدعوة، بما يلبي احتياجات المسلمين بالخارج.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الشؤون الإسلامية	لإبراز جهود المملكة في نشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح وتعزيز مكانتها دوليًا، عملت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد أربعة فعاليات دولية لعام 2025م: • مؤتمر آسيان الثالث "خير أمة" بمملكة تايلند. • معرض جسور مراكش النسخة السابعة (المغرب). • معرض جسور جاكرتا النسخة الخامسة (إندونيسيا). • معرض جسور بريشتينا النسخة السادسة (كوسوفو). شارك في هذه الفعاليات نخبة من العلماء والمؤسسات الإسلامية، وأسهمت في تعزيز الحضور الدولي للمملكة بصفتها جهة رائدة في نشر الاعتدال والوسطية.
العدل	تفعيل المرحلة الأولى من النموذج المركزي للمحاكم والذي يعنى بتطوير خدمات إدارة الإحالات بين المحاكم ذات الاختصاص من خلال بناء مكونات المحكمة الافتراضية، والذي يدعم تحقيق جودة المخرجات، بما يعكس الأثر الاجتماعي لتحقيق الوصول إلى العدالة الناجزة وتعزيز الضمانات القضائية.
	إطلاق مجموعة من الخدمات التوثيقية عبر تطبيق ناجز والذي يهدف إلى إتاحة جميع الخدمات العدلية إلكترونيًا؛ مما يتيح للمستفيدين الوصول للخدمات العدلية بأسرع وأسهل الوسائل.
	تدشين وتفعيل خدمة المساعد الرقمي للأنظمة العدلية للاستفسار عن الأنظمة والتشريعات، والذي يُتيح للمستفيدين الحصول على إجابات دقيقة وفورية تستند إلى مصادر نظامية موثوقة ومعتمدة؛ مما يعزز الوعي القانوني ويحقق رضا المستفيد.
الحج والعمرة	رفع مؤشر الرضا العام لرحلة أداء مناسك الحج للعام 1446هـ لتصل إلى 91% بارتفاع قدره 10 درجات مئوية مقارنة بالموسم السابق، وهي أعلى نتيجة تم تحقيقها حتى الآن، نتيجة توحيد الجهود التنسيقية للتخطيط ورفع الجاهزية بالتعاون مع أكثر من 60 جهة.
	تدريب وتأهيل أكثر من 321,588 عامل في قطاع خدمة ضيوف الرحمن ضمن مختلف القطاعات (الحكومية، الخاصة، وغير الربحية) خلال موسم حج 1446هـ، متجاوزًا المستهدف البالغ 160 ألف عاملًا بنسبة تفوق 100%، وذلك بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، وتعزيز الجاهزية الميدانية الكاملة للعاملين بكفاءة.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
	إنشاء مستشفى طوارئ جديد في مشعر منى في غضون 30 يومًا بسعة 200 سرير، وربطه بطريق الملك عبد العزيز ليسهم في تسريع الاستجابة ونقل الحالات الإسعافية بكفاءة.
الحج والعمرة	تنفيذ وتشغيل مشاريع التميز التشغيلي ورفع جودة الخدمات والبنى التحتية بالمشاعر المقدسة بموسم حج 1446هـ، من خلال إنشاء وتنفيذ عدة مشاريع منها: • مشروع نحو منى تطوير الإرشاد المكاني، ومشروع السلالم الكهربائية، بالإضافة إلى مشروعات تطوير منظومة مياه الشرب. • إنشاء 71 مركزًا ضمن مراكز الانطلاق للطوارئ والاسعافات الأولية وتم إنجاز المشروع في غضون 59 يومًا.
الخارجية	تطوير المساعد الافتراضي الذكي للمحادثات المؤتمتة المدعمة بالذكاء الاصطناعي وذلك لتحسين تجربة المستخدم من خلال التفاعل الفوري عبر قنوات الاتصال المختلفة ودعم الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة.
	تطوير نظام الرد الآلي المؤتمت المدعم بالذكاء الاصطناعي لمشروع المركز الموحد لاستقبال الاتصالات والبلاغات لوزارة الخارجية.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
	استضافة 3,310 من الحجاج والمعتمرين والزائرين ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة.
الشؤون الإسلامية	إطلاق مبادرة "قيم" بصفتها إحدى المبادرات التوعوية التي تهدف إلى نشر وتعزيز القيم الإسلامية والإنسانية في المجتمع في مناطق المملكة، وذلك من خلال برامج نوعية ومشاريع توجيهية تسهم في ترسيخ القيم الأخلاقية والسلوكية الإيجابية، مثل: الصدق، والأمانة، والإحسان، والتسامح، والانضباط.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
الشؤون الإسلامية	تنفيذ 3 مبادرات دولية بعنوان "إنا له لحافظون" في عدد من الدول خلال العام 2026م، بهدف تسليط الضوء على ريادة المملكة العربية السعودية في مجال طباعة المصحف الشريف وترجمة معانيه وتسجيل تلاواته والعناية بالبحوث والدراسات القرآنية بجهود تعزز التطبيق الأمثل بالصورة الحسنة المحققة للوسطية والاعتدال، وتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن مكانة المملكة العربية السعودية كمركز عالمي لخدمة القرآن الكريم.
العدل	بناء وتطوير الخدمات التوثيقية لتعزيز العدالة الوقائية من خلال تطوير خدمات توثيقية إلكترونية لجميع منتجات التوثيق (الوكالات، الإقرارات، كتابة العدل الافتراضية) بما يُسهم في تعزيز العدالة الوقائية.
	أتمتة عمليات تنفيذ إخلاء العقارات، والتنفيذ المباشر، والاستغناء عن الإجراءات اليدوية، دعمًا للتحول التقني والتكامل بين الأنظمة، وتحسين تجربة المستفيدين، وتعزيزًا لقيم العدالة والشفافية.
	تطوير وتهيئة مكاتب تقديم خدمات المصالحة بشكل نموذجي، ونشر ثقافة الصلح وتعزيز مفهوم ومبدأ الوساطة لجميع فئات المجتمع لتكون الوساطة هي الخيار المفضل لتسوية النزاعات، واستحداث مسارات وتصانيف جديدة لتسوية النزاعات.
الحج والعمرة	استهداف وصول عدد معتمري الخارج في العام 2026م إلى أكثر من 20 مليون معتمر.
	إطلاق بطاقة "نسك" للمعتمرين بهدف إصدارها وطباعتها كهوية موحدة تسهم في تسهيل التعرف على بيانات المعتمر، وتعزيز مستوى التنظيم والخدمة خلال رحلة العمرة.
الخارجية	إمكانية إصدار وتجديد الهويات الوطنية عبر البعثات مباشرة دون الحاجة لمراجعة مكاتب الأحوال وذلك عبر منصة أبشر حكومة "بالتنسيق مع الشركاء".
	العمل على مشروع للحصول على اعتماد "الآيزو" في مجال إدارة عمليات الترجمة لتحسين جودة الترجمة، وتوحيد الإجراءات، ورفع كفاءة الأداء، وتعزيز الموثوقية، ودعم التميز المؤسسي.

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2026م	120 مليار ﷼
أبـــرز مهـــام القطـــاع	يركز على استقرار الأمن داخليًا وأمن الدولة ويتضمن حرس الحدود، ومكافحة الإرهاب والتطرف والمخدرات، والحماية المدنية، وإدارة الجوازات، بالإضافة إلى السلامة المرورية، وإدارة وتنظيم شؤون إمارات المناطق الإدارية، والاصلاحيات والسجون، والربط التقني لمعاملات المواطنين للأحوال المدنية، والأمن السيبراني، والإقامة المميزة.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	31 جهة

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
	حافظت المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني، وذلك ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2025م الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD).
الأمن السيبراني	إعلان مؤسسة المنتدى الدولي للأمن السيبراني، والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) عن إطلاق مركز الاقتصاديات السيبرانية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ليكون مركز فكر عالمي يتناول الأبعاد الاقتصادية للأمن السيبراني، وتوفير أدوات متينة لصياغة السياسات والإستراتيجيات بما يضمن حماية الاقتصاد العالمي وتعزيز الأمن السيبراني حول العالم.
	تنفيذ برنامج تعزيز الأمن السيبراني لموسم حج 1446هـ لتعزيز الجاهزية السيبرانية للأنظمة التقنية والخدمات المقدمة خلال موسم الحج، وتطوير مهارات القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن السيبراني، ورفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني لدى ضيوف الرحمن ومنسوبي الجهات الوطنية.
الداخلية	تدشين 50 خدمة إلكترونية جديدة في منصات وزارة الداخلية الالكترونية "أبشر أفراد – أبشر أعمال – أبشر حكومة"، ليصبح إجمالي العمليات المنفذة حوالي 431 مليون عملية خلال عام 2025م بمعدل حوالي 1.2 مليون عملية يوميًا مقدمة لأكثر من 28 مليون هوية رقمية للمواطنين والمقيمين والزوّار.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
	تدشين المستشفى الميداني والعيادات الميدانية لحج عام 1446هـ والذي يهدف إلى تعزيز منظومة الرعاية الطبية للحجاج من خلال المستشفى الميداني والعيادات الميدانية المتنقلة والتي أسهمت في رفع الطاقة الاستيعابية ورفع مستوى الجاهزية والتأهب لتقديم الخدمة للمستفيدين في حالات الأزمات والطوارئ.
الداخلية	نشر وتعزيز ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع، وتقدير جهود المتطوعين من خلال إتاحة أكثر من 49 ألف فرصة تطوعية عبر منصة (تطوع) استفاد منها أكثر من 195 ألف متطوع وتجاوزت ساعات التطوع 5,495 ألف ساعة تطوعية وتم تمكين المتطوعين من خلال إشراكهم في تنفيذ مختلف الأنشطة والأعمال التطوعية مما أدى إلى تحقيق الأهداف المرجوة وتقديم خدمات قيمة وبلغ إجمالي نسبة قياس مستوى الرضا لدى المتطوعين حوالي 100%.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
الأمن السيبراني	المحافظة على ترتيب المملكة العربية السعودية في **المؤشر العالمي للأمن السيبراني** (GCI) الذي تصدره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات).
الداخلية	تدشين 20 خدمة إلكترونية في منصة وزارة الداخلية الإلكترونية "أبشر أفراد - أبشر أعمال - أبشر حكومة" لخدمة أكثر من 28 مليون هويّة رقمية موحدة للمواطنين والمقيمين والزوار.
	تقديم تجربة الغوص بشكل مؤتمت بحيث يتمكن ممارسي الغوص من المواطنين والمقيميين والسياح من إصدار تصاريح الغوص بشكل إلكتروني ميسر دون الحاجة لتصاريح ورقية وذلك بهدف تنظيم وتسهيل ممارسة النشاط والفئات المستفيدة (أفراد، القطاع الخاص، القطاع الحكومي).

القطاع العسكري

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2026م	240 مليار ﷼
أبـــرز مهـــام القطـــاع	يتمحور القطاع في الدفاع عن المملكة وحماية سيادتها، كما يشمل تعزيز القدرات العسكرية وتطوير وتوطين الصناعات العسكرية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الطبية من خلال المستشفيات العسكرية، ودعم البحوث العسكرية والتعليم والتدريب عبر الكليات والجامعات العسكرية، كما يعمل على تشغيل وصيانة المرافق والقواعد والمدن العسكرية.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	18 جهة

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الحرس الوطني	توطين 6 عقود وذلك لتعظيم الأثر الاقتصادي من خلال توطين القدرات المحلية وتعظيم الاستفادة من المواد الخام المحلية المستخدمة، وتوفير المزيد من فرص العمل للسعوديين، إضافة إلى ضمان الاكتفاء الذاتي وتوطين جميع نشاطات الصيانة والتشغيل والإصلاح، كذلك دعم الشركات المحلية المتخصصة في مجالات معينة والذي سيُسهم بدوره على تعزيز قدرات الشركات المحلية، وتتضمن العقود الآتي: • عقد تشغيل وصيانة المشبهات في مرافق وزارة الحرس الوطني. • عقد تشغيل وصيانة ميادين الحرس الوطني. • عقد تشغيل إدارة نظم المعلومات الجغرافية في وزارة الحرس الوطني. • عقد استدامة لكافة أسطول عربات وزارة الحرس الوطني. • عقد استدامة الأسلحة المدمجة في المنظومات والأسلحة الثقيلة. • عقد استدامة الانظمة الالكترونية.
	بدء تشغيل مستشفى الملك سلمان التخصصي بمحافظة الطائف (المرحلة التشغيلية الأولى) بسعة 300 سرير.
	أطلق مستشفى صحة المرأة بالرياض بمدينة الملك بالعزيز الطبية التابعة للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، برنامج رائد لحفظ الخصوبة عند الأطفال.
	حصل بنك العيون بمدينة الملك عبد العزيز الطبية بالرياض التابعة للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، على اعتماد الأيزو (20387) ISO كأول بنك عيون بالمنطقة يحصل على هذا الاعتماد.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الحرس الوطني	اعتماد من المجلس الدولي لمستشفى الأمير محمد بن عبد العزيز بالمدينة المنورة التابعة للشؤون الصحية بوزارة الحرس كمنشأة صحية صديقة للتوحد.
الصناعات العسكرية	بناء قدرات صناعية بعدد 41 حتى شهر نوفمبر من العام 2025م في مجال الطائرات المسيرة من خلال تقديم حوافز صناعية لدعم التكاليف غير المتكررة للشركات الوطنية بما يمكّنها من الدخول في هذا المجال الحيوي، إضافة إلى ذلك جرى طرح 4 فرص استثمارية بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية ووزارة الاستثمار وصندوق التنمية الصناعية السعودي، حيث أطلقت هذه الفرص عبر منصة استثمر في السعودية التابعة لوزارة الاستثمار.
	عقد أول هاكثون تقني "امدادثون" في الصناعات العسكرية وذلك بهدف تطوير حلول تقنية مبتكرة تُعزّز كفاءة سلاسل الإمداد في القطاع بمشاركة ممثلين من الشركات السعودية العاملة وطلاب من الاكاديمية الوطنية للصناعات العسكرية، كما شهدت الفعالية على مدى يومين حضور أكثر من 40 مطورًا ومبتكرًا ومصممًا، وفي ختامها تم تتويج 3 فرق إبداعية قدّمت حلولًا تقنية نوعية.
	اعتماد تشكيل اللجنة الرئيسية للمعايير والمواصفات العسكرية لتقوم باعتماد خطط سنوية للجان المعايير والمواصفات العسكرية وتقوم بتشكيل 6 لجان فرعية منبثقة منها لإعداد واعتماد المعايير والمواصفات واللوائح الفنية للمنتجات العسكرية لقطاع الصناعات العسكرية مما أسهم في اعتماد خطط سنوية وإعداد مواصفات عسكرية موحدة وتوفر مرجعية وطنية معتمدة.
	تطوير وتحسين إجراءات المنصة الموحدة للصناعات العسكرية، بما يشمل إجراءات إدارة الالتزام الصناعي، وإجراءات إصدار التصاريح التأسيسية والتراخيص العسكرية، وإجراءات عمليات الاستيراد والتصدير، وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا والأنظمة البرمجية لتبسيط وإدارة المهام الإدارية والتشغيلية وتوثيق المخرجات للتصاريح والتراخيص. وقد ساهم ذلك في تعزيز الكفاءة والدقة والأداء العام عبر تقليل الجهد وتسريع العمليات وربط الأنظمة الحكومية ذات العلاقة.
الدفاع	حققت كلية الأمير سلطان العسكرية للعلوم الصحية بالظهران المركز الخامس والخمسين ضمن أفضل مئة جامعة بحثية عالمية في مجال الأمراض التنفسية المزمنة حسب تصنيف (Scholar GPS) والمرتبة الأولى على مستوى المملكة العربية السعودية في ذات المجال.
	استقطاب حديثي التخرج من الكفاءات الوطنية حيث تم قبول 295 منتسب لبرنامج "فخور 2" لتطوير الخريجين.

ثانيًا: أهم المشاريع المنجزة للعام 2025م

النطاق	المنجز
الدفاع	تأتي زيادة قدرات القوات البحرية عبر توريد 5 سفن قتالية من نوع (أفانتي 2200) بهدف تطوير قدرات القوات البحرية للقيام بواجبها في الدفاع عن أمن الوطن واستقراره.
	تقدمت المملكة للمرتبة التاسعة على مستوى دول العالم في مؤشر جاهزية البنية التحتية للمعرفة الجيومكانية (GKI)، وحصول الهيئة على جائزة المنظمة الأولى عالميًا في المجال الجيومكاني على مستوى الهيئات والوكالات الجيومكانية الحكومية، كما تم تدشين منظومة التراخيص والتصاريح الجيومكانية حيث تبرز المملكة العربية السعودية كرائدة في الصناعة الجيومكانية من خلال تنظيم الأنشطة وبناء بيئة استثمارية جاذبة.
	تدشين ثلاث سرايا من نظام الدفاع الجوي الصاروخي (الثاد) الهادف إلى تعزيز جاهزية الدفاع الجوي، لحماية الأجواء والمنشآت الحيوية، بما يُسهم في دعم أمن المصالح الإستراتيجية للمملكة.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
الصناعات العسكرية	استكمال مشروع تحديث إستراتيجية قطاع الصناعات العسكرية تحقيقًا للهدف الإستراتيجي بتوطين 50% من الإنفاق العسكري.
	تطوير وتأهيل القدرات الوطنية للقوى البشرية العاملة في قطاع الصناعات العسكرية ورفع قدراتها من خلال إطلاق العديد من البرامج ذا الصلة - على سبل المثال لا الحصر - دورات تدريبية متخصصة، التدريب على رأس العمل، برنامج الايفاد والابتعاث لمنشآت قطاع الصناعات العسكرية.
الدفاع	زيادة قدرات القوات البحرية من خلال مشروع توسعة سفن السروات لتوريد عدد 3 سفن قتالية نوع كورفيت (افانتي 2200) مع الإسناد اللوجستي المتكامل وخدمات التدريب في قاعدة روتا البحرية.

ثالثًا: أهم المشاريع المخططة للعام 2026م

النطاق	المستهدف
الدفاع	إطلاق المركز الوطني للتصوير والاستشعار عن بعد، حيث يساهم في تنمية إيرادات الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية من خلال تقديم عائد مالي للخدمات المتوفرة، وتحقيق كفاءة الإنفاق ومنع الهدر المالي من خلال توحيد مصدر مزود خدمات الاستشعار عن بعد للمستفيدين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، كما يُسهم في نقل المعرفة وبناء الخبرات الوطنية ودعم وتحفيز الابتكار، بالإضافة إلى توفير الصور المحدثة والمصححة مما يُسهم في اتخاذ القرار المناسب في أعمال التخطيط وأعمال البنية التحتية وكذلك يدعم إجراء الدراسات البيئية والمناخية.
	إطلاق مشروع تفعيل الأكاديمية الجيومكانية وذلك لتحقيق الركائز الإستراتيجية الأساسية لبرنامج تنمية القدرات البشرية وأهداف الإستراتيجية الوطنية الجيومكانية، وتقدم الأكاديمية مسارات تعليمية وبرامج تدريبية تعزز مفهوم التعلم المستدام وتأهل الكوادر الوطنية من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
الحرس الوطني	إطلاق مشروع الاستشارات الافتراضية في مختلف مناطق الشؤون الصحية التابعة لوزارة الحرس الوطني.

البنود العامة

بلغ ما خصص لقطاع البنود العامة في ميزانية العام المالي 2026م (قطاع الإنفاق المركزي) حوالي 236 مليار ﷼، يتولى القطاع النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والمساهمات في المنظمات الدولية، والبرامج والمرافق الحكومية، وتكلفة الدين، وإدارة المخصصات مثل: (مخصص دعم الميزانية، ومخصص دعم مرافق الخدمات الأساسية، ومخصص الطوارئ)، وتقديم الإعانات للجهات الحكومية.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

القطاع	ميزانية 2025	توقعات 2025	ميزانية 2026	التغير السنوي* (ميزانية 2026- توقعات 2025)
الإدارة العامة	44	50	57	%13.2
العسكري	272	239	240	%0.3
الأمن والمناطق الادارية	121	123	120	%2.1-
الخدمات البلدية	65	91	72	%21.2-
التعليم	201	199	202	%1.5
الصحة والتنمية الاجتماعية	260	269	259	%3.5-
الموارد الاقتصادية	87	90	92	%1.7
التجهيزات الاساسية والنقل	42	41	35	%14.9-
البنود العامة	192	234	236	%1.0
المجموع	**1,285**	**1,336**	**1,313**	**%1.8-**

المصدر: وزارة المالية
* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

د- أهم المُمكّنات الاقتصادية والمشاريع للعام 2025م ومستهدفات ميزانية العام 2026م

تُعد برامج تحقيق الرؤية أحد المُمكّنات الرئيسة لمسار التنمية متوسطة المدى، إذ أسهمت في تعزيز التكامل بين الكيانات الحكومية وتسريع وتيرة الإنجاز في المجالات الإستراتيجية، إلى جانب تطوير القدرات المؤسسية وبناء المهارات اللازمة لاستدامة النمو والتطوير. كما دعّمت هذه البرامج الجهات الحكومية بالأدوات والأُطر التي تُمكّنها من تنفيذ مستهدفاتها بكفاءة أعلى وفعالية أكبر. وعلى المدى الطويل، تُمثّل الإستراتيجيات الوطنية امتدادًا لهذه الجهود، وأداة محورية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، بما يضمن تسريع وتيرة الإنجاز وتعظيم الأثر التنموي.

- الإستراتيجيات الوطنية:

تواصل حكومة المملكة العربية السعودية مساعيها نحو تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية الشاملة، مدفوعةً برؤية طموحة تستند إلى تخطيط مالي وإستراتيجي طويل المدى. وتؤكد ميزانية العام 2026م والمدى المتوسط على مواصلة الحكومة توجيه مواردها نحو الإنفاق التحولي الذي يستهدف تطوير مختلف القطاعات. إذ تواصل الحكومة تعظيم العوائد المالية والاقتصادية والاجتماعية من خلال استثمار الموارد بكفاءة، مع التركيز على القطاعات التي تُعد مُحركًا رئيسًا للاقتصاد مثل الطاقة والتعدين ورفع مكانتها عالميًا، بالإضافة إلى تعزيز مساهمة القطاعات التي لم تكن مستغلة قبل انطلاق رؤية السعودية 2030 مثل: السياحة، والترفيه، والثقافة، والرياضة، والتي أصبحت اليوم من أبرز الروافد المهمة للاقتصاد غير النفطي، وساهمت في تعزيز جودة حياة المواطنين والمقيمين، مع استمرار الاستثمار في القطاعات التأسيسية مثل: الصناعة، والتقنية، والنقل، والخدمات اللوجستية، باعتبارها ركائز للنمو المستدام وداعمة للقطاعات الأخرى.

وفي هذا السياق، تأتي **الإستراتيجية الوطنية للصناعة** ركيزة من ركائز رؤية السعودية 2030، لتنويع القاعدة الإنتاجية والمساهمة في الناتج المحلي من خلال نمو الصادرات غير النفطية، إذ أطلقت الإستراتيجية في العام 2025م برنامج الحوافز

المعيارية للقطاع الصناعي، وتم تأهيل المجموعة الأولى من الفرص الاستثمارية التي بلغت 43 فرصة ضمن قطاع صناعة السيارات، والآلات والمعدات، والكيماويات، حيث يستهدف البرنامج تمكين الإنتاج لسلع لا يتم تصنيعها داخل المملكة حاليًا، وفتح آفاق جديدة للاستثمارات النوعية، وتمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الاستفادة من الإمكانيات والفرص التي تحظى بها المملكة. حيث أن المشاريع المؤهلة التي تم جذبها في المرحلة الأولى من الحوافز المعيارية من المتوقع أن تسهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025م بما يقارب 2.3 مليار ﷼، واستحداث 5,710 وظيفة في الاقتصاد الوطني. وشهد **قطاع الصناعة** تطورًا ملحوظًا في نمو عدد التراخيص الصناعية الصادرة خلال العام 2025م مقارنة بالعام السابق؛ ويتحقق ذلك انعكاسًا للسياسات المحفزة التي وضعتها الحكومة لتبسيط الإجراءات، لرفع جاذبية القطاع الصناعي للمستثمرين المحليين والأجانب. إذ بلغ عدد التراخيص الصناعية 12,387 ترخيصًا، منها 9,668 ترخيصًا لمصنعًا دخل حيز الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك؛ أسهمت الإستراتيجية في تمكين أكثر من ثلاثة آلاف مصنعًا من الانضمام إلى مصانع المستقبل، لتبني التقنيات والمفاهيم الخاصة بالتصنيع المتقدم؛ مما يسهم في رفع الإنتاجية والكفاءة للمصانع الوطنية ويجعلها مؤهلة للتنافس عالميًا. كما عملت الإستراتيجية حتى العام 2025م على جذب أكثر من 1,100 مستثمر، ليصل الإجمالي المتوقع إلى أكثر من 8,500 مستثمر في المدن الصناعية، باستثمارات تُقدر بنحو 437 مليار ﷼. وتُجسّد هذه المنجزات مسار التنفيذ الفعلي للإستراتيجية لدفع المملكة نحو اقتصاد متنوع ومستدام. وتستهدف الإستراتيجية في العام 2026م جذب عدد من المنتجات الصناعية الجديدة للدخول في السوق السعودي مما سينعكس إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي، وإضافة مزيد من الوظائف للاقتصاد، وتحسين الميزان التجاري للمملكة. بالإضافة إلى توسيع النطاق الجغرافي للمدن الصناعية من خلال إضافة ثلاث مدن صناعية، ليصل إجمالي عدد المدن الصناعية إلى 42 مدينة، مما يدعم استقطاب الاستثمارات النوعية في قطاعات ذات أولوية مثل: قطاع المعدات الصناعية، والتقنيات المتقدمة، وتمكين الشراكات مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز توطين سلاسل الإمداد، ورفع مستوى المحتوى المحلي للقطاع الحكومي والخاص، من خلال تعزيز حصة المحتوى المحلي في الشراء الحكومي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنمية المحتوى المحلي.

وفـي سياقٍ مـواز، أسـهمت **الإسـتراتيجية الوطنيـة للاسـتثمار** منـذ إطلاقهـا فـي العـام 2021م في زيادة حجم وكفاءة الاستثمارات في المملكة لتحفيز النمو الاقتصادي تماشيًا مـع رؤيـة السـعودية 2030، وذلـك فـي مختلـف القطاعـات ذات الأولويـة مـع إسـناد دور أكبر إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ونتيجة لذلك سجّل إجمالي تكوين رأس المال الثابت 1,441 مليار ﷼ فـي العـام 2024م، متجـاوزًا مسـتهدف الإسـتراتيجية بنسـبة 49%. كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 119.2 مليار للعام 2024م بارتفاع بنسبة 24.2% مقارنة بالعام 2023م، متجاوزةً مستهدف الإستراتيجية للاستثمار البالغ 109 مليار بنسبة 9.3%. وبحسب بيانات التأمينات الاجتماعية ارتفع عدد الوظائف التي استحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر للسعوديين حتى الربع الثالث من العام 2025م بأكثر من 105 ألف وظيفة، لتصل منذ إطلاق الإستراتيجية إلى ما يقارب 455 ألف وظيفة حتى الربع الثالث من العام 2025م. وفيما يخص برنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة، فقد تم جذب 682 شركة عالمية منذ إطلاق البرنامج في العام 2022م وحتى الربع الثالث من العام 2025م، متجاوزًا مستهدف رؤية السعودية 2030، والمتمثل بجذب 500 شركة. وتنعكس تلك المنجزات على ارتفاع ترتيب المملكة في عدد من المؤشرات العالمية، حيث سجّلت المملكة في الربع الأول من العام 2025م المرتبة 25 عالميًا في مؤشر الجاذبية العالمي مقارنة بالمرتبة 35 في العام 2021م، وفي مؤشر التنافسية العالمية IMD حققت المملكة في الربع الأول من العام 2025م المرتبة 17 مقارنة بالمرتبة 32 في العام 2021م.

وفـي ضـوء توجـه المملكـة لتنويـع قطاعـات الاقتصـاد وتعزيـز حضورهـا فـي الصناعـات الإبداعية والرقمية، تبرز **إسـتراتيجية قطـاع الألعـاب والرياضـات الإلكترونيـة** بصفته أحد المسارات الداعمة لتحقيق هذا التوجه، حيث تم تنظيم النسخة الثانية من كأس العالم للرياضات الإلكترونية لعام 2025م في مدينة الرياض، بمشاركة أكثر من 2,000 لاعب من 89 جنسية، وبلغ عدد المباريات التي أُقيمت 871 مباراة بجوائز إجمالية تُقدّر بنحو 70 مليون دولار. أسهم هذا التنظيم في جذب أكثر من 3 ملايين زائر منهم ما يقارب 20% من خارج المملكة. وعلى صعيد تنمية **قطـاع الصناعـات الإبداعيـة والرقميـة**، تم دعم أكثر من 50 شركة ألعاب محلية عبر إنشاء صناديق استثمارية مخصصة لشركات

الألعاب الإلكترونية خلال العام 2025م، حيث تم تقديم دعم نوعي للقطاع عبر صندوق التنمية الوطني، إضافة إلى تمكين عدد من الشركات الناشئة المحلية من الحصول على الدعم الفني والإداري والإبداعي، كما تم تقديم الدعم المادي والإرشادي لأكثر من 30 شركة ألعاب محلية من خلال حاضنات ومسرعات الأعمال في العام 2025م. وضمن هذا الإطار تستهدف الإستراتيجية الوطنية لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية تنظيم النسخة الثالثة من كأس العالم للرياضات الإلكترونية خلال العام 2026م، مع استمرار البطولة كفعالية عالمية متعددة الألعاب، مع توقع توسيع أنماط المنافسات وزيادة عدد الأندية المشاركة مقارنة بالنسخة الثانية من البطولة. كما يُستهدف تنظيم النسخة الأولى من بطولة كأس العالم لمنتخبات الرياضات الإلكترونية 2026م كبطولة عالمية جديدة تجمع المنتخبات الوطنية للتنافس في أبرز الألعاب الإلكترونية.

- برامج رؤية السعودية 2030:

تمضي المملكة بخطى واثقة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال منظومة برامج تنفيذية متكاملة، صُممت لتعزيز مكامن القوة الوطنية، واغتنام الفرص الواعدة، والتغلب على التحديات التنموية. إذ تمس تلك البرامج مختلف الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية، ويختص كل منها بمجال إستراتيجي يواكب طموحات المملكة ويُسهم في بناء اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي ووطن طموح. ومن هذا المنطلق، جاء إطلاق عدد من البرامج النوعية التي أسهمت في تحقيق نتائج ملموسة، سواء من حيث الأثر الاقتصادي، أو تمكين القطاعات الجديدة، أو تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

ويأتي في مقدمة هذه البرامج **برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية (ندلب)** كأحد المُمكّنات الرئيسة لتحقيق مستهدفات قطاع الصناعة ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يهدف إلى تحفيز الاستثمار الصناعي، وتوسيع القاعدة الصناعية، وتعزيز الشراكات الإستراتيجية مع كُبرى الشركات العالمية. وانطلاقًا من هذا الدور، واصل البرنامج خلال الربع الأول من العام 2025م تعزيز منظومة التمكين الصناعي عبر دعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مشاريع المصانع الجاهزة

بالتعاون مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، حيث أُنجزت أربعة مشاريع جديدة شملت تنفيذ 170 مصنعًا جاهزًا ليصل إجمالي المصانع الجاهزة إلى أكثر من 1,500 مصنع، دعمًا لجذب الاستثمارات الصناعية وتمكين ريادة الأعمال الوطنية. كما برزت المملكة خلال الربع الأول من العام 2025م، باستضافتها مؤتمر التعدين الدولي في نسخته الرابعة، بمشاركة أكثر من 89 دولة وحضور 50 وزيرًا ضمن الاجتماع الوزاري الدولي لوزراء التعدين، وبمشاركة نحو 18 ألف شخص من 165 دولة، بما يعكس مكانة المملكة كوجهة رئيسة للاستثمار في قطاع التعدين، ويعزز دورها في بناء مستقبل صناعي واعد.

وفي خطوة نوعية لتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، تم تدشين مركز أمن مراقبة الشحن الجوي الأول من نوعه في المملكة، كمنظومة متقدمة ترتبط بجميع وكالات الشحن الجوي المعتمدة لمتابعة إجراءاتها والإشراف عليها، ويهدف المركز إلى تعزيز أمن سلاسل الإمداد للشحن الجوي عبر توظيف أحدث تقنيات التفتيش والمراقبة عن بُعد، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات التشغيلية وزيادة الطاقة الاستيعابية وفق أعلى معايير الجودة، انسجامًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030. وامتدادًا لهذه الجهود في تعزيز القطاع الصناعي وتوسيع نطاق الابتكار التقني، أطلقت وكالة الفضاء السعودية بالتعاون مع وكالة ناسا خلال الربع الثاني من العام 2025م مهمة تطوير أول قمر صناعي سعودي لدراسة مناخ الفضاء، كما عمل البرنامج على إطلاق مركز التصنيع والإنتاج المتقدم لدعم التحول الصناعي في المملكة؛ لتعزيز تنافسية القطاع الصناعي على المستويين الإقليمي والعالمي. وعلى جانب الخدمات اللوجستية، نُفّذ أول مركز وطني للتصنيع والإنتاج المتقدم خلال الربع الثاني من العام 2025م لدعم التحول الصناعي في المملكة، وعُزّزت تنافسية القطاع على المستويين الإقليمي والعالمي بما يواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030 نحو اقتصاد صناعي متطور ومستدام.

وفي ظل التحولات التنموية المتسارعة التي تشهدها المملكة، يأتي **برنامج جودة الحياة** ليُسهم في إعادة تشكيل المشهد الحضري والخدمي، عبر تطوير بيئات متكاملة تعزز من جاذبية المدن السعودية، وتوسّع الخيارات الترفيهية والثقافية والرياضية، بما ينعكس إيجابًا على حياة المواطن والمقيم. وتكاملًا مع أهداف البرنامج في تعزيز

الطابع المحلي والعمراني في المدن، تم إطلاق مشروع "العمارة السعودية" في العام 2025م كخريطة عمرانية شاملة تُجسّد الخصائص الثقافية والبيئية والحضرية للمملكة، التي تشمل على 19 طرازًا معماريًا مستوحى من الخصائص الجغرافية والثقافية للمملكة، وذلك في إطار تعزيز جودة الحياة والاحتفاء بالإرث العمراني وتطوير المشهد الحضري في المدن السعودية. ويُتوقع أن تسهم العمارة السعودية بأكثر من 8 مليار ﷼ في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير أكثر من 34 ألف فرصة وظيفية بحلول العام 2030م. كما واصل برنامج جودة الحياة تحقيق أثر نوعي في القطاع السياحي، حيث أسهم منذ إطلاقه في العام 2018م في تحويل المملكة إلى وجهة رائدة للفعاليات العالمية، وجعلها نقطة جذب للسُيّاح على المستويين الإقليمي والدولي. وقد انعكس ذلك في تحقيق المملكة المركز الأول عالميًا كأعلى وجهة سياحية في نسبة نمو إيرادات السُيّاح الدوليين خلال الربع الأول من العام 2025م، مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019م. كما سجّلت المملكة نموًا لافتًا في أعداد السياح الدوليين بنسبة 102% خلال الربع الأول من العام 2025م، متجاوزةً بذلك معدل النمو العالمي 3%، ومُعززةً مكانتها الريادية في المشهد السياحي العالمي. وعلى جانب القطاع السياحي، واصلت المملكة ترسيخ مكانتها كوجهة عالمية للسياحة، إذ سجّل بند السفر في ميزان المدفوعات معدلات إيجابية خلال النصف الأول من العام 2025م، محققًا فائضًا قدره 32.2 مليار ﷼، في انعكاسٍ واضح لتحسن حركة السياحة في المملكة وتنوع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

وضمن جهود الرؤية الطموحة للارتقاء بالقدرات البشرية وإعداد مواطن يمتلك قدرات تمكنه من المنافسة عالميًا، فإن أبرز إنجازات **برنامج تنمية القدرات البشرية** التي حُقّقت العام 2025م، هو تصنيف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن المرتبة 67 في تقرير QS لتصبح ثاني جامعة سعودية ضمن أفضل 100 جامعة عالميًا. كما يهدف البرنامج إلى تطوير القدرات البشرية وتلبية احتياجات سوق العمل، من خلال تدريب أكثر من 221 ألف مستفيد ضمن مسرعات المهارات القطاعية التي تستهدف القطاعات ذات الأولوية، وقد تم تخريج 70 مشروع من المشاريع الريادية والابتكارية التي دخلت سوق العمل بالشراكة مع جهات محلية وعالمية. كما أنه تم ارتفاع نسبة التحاق الأطفال

في رياض الأطفال بنسبة 36% ليصل العدد إلى أكثر من 330 ألف طالب وطالبة للعام الحالي، كما يستهدف إنشاء وتأهيل 168 مبنى تعليميًا للطفولة المبكرة في العام 2026م، وبالإضافة إلى الآثار الإيجابية لبرنامج تنمية القدرات البشرية فإنه أيضًا يثري المتخصصين في مجال التعليم حيث أكمل المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي تدريب أكثر من 5 آلاف معلم وعضو هيئة تدريس وقيادات تعليمية، وذلك بالشراكة مع 9 جامعات سعودية وجهات محلية ودولية لتأهيل وتدريب المعلمين، وأُطلق برنامج التأهيل للمعلمين قبل الوظيفة، كما أطلق المركز الوطني للمناهج 6 مناهج جديدة لمراحل التعليم العام، وأكملت هيئة تقويم التعليم والتدريب تصنيف أكثر من 22 ألف مدرسة من مدارس التعليم تشمل المدارس الحكومية والأهلية والعالمية مع نهاية العام 2025م، مما يساهم في رفع جودة التعليم. وفي سبيل زيادة مساهمة الموارد البشرية في النمو الاقتصادي، من المستهدف أن تصل نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم العالي خلال 6 أشهر من التخرج ليصل إلى 75% على مستوى المملكة في العام 2030م، وذلك مقارنة بخط الأساس للعام 2019م والتي بلغت 13.3%.

وعلى جانب تمكين المرأة قياديًا، أسهم **برنامج التحول الوطني** في تحقيق العديد من المنجزات؛ إذ بلغت نسبة النساء العاملات في المناصب الإدارية (المتوسطة والعليا) في الربع الثاني من العام 2025م نحو 43.7%، متجاوزةً مستهدف العام البالغ 31%، مما يعكس نجاح المبادرات والسياسات الوطنية في دعم مشاركة المرأة في الأدوار القيادية وتعزيز دورها في صنع القرار في مختلف القطاعات. كما حقق مؤشر حجم مبيعات الأسر المنتجة المدعومة من بنك التنمية الاجتماعية ما يقارب 21 مليار ﷼ من إجمالي المبيعات متجاوزًا مستهدف العام 2025م البالغ 18 مليار ﷼، بهدف دعم تنويع الاقتصاد الوطني، وتحفيز ريادة الأعمال المحلية، وتوفير فرص دخل مستدامة بما يواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030. وعلى جانب تعزيز التحول الرقمي، أسهم البرنامج في تعزيز التكامل التقني بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تقديم الخدمات العدلية، إذ ارتقت منصة "ناجز" بخدماتها العدلية الرقمية في العام 2025م، عبر إطلاق خدمات مبتكرة وتوسيع قاعدة المستفيدين، وحقق مؤشر "نسبة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل" في الربع الثاني من العام 2025م نسبة 87% متجاوزًا المستهدف البالغ 86.2%.

وضمـن إطـار مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030 التـي تسـعى إلـى تسـهيل الوصـول للحرميـن الشـريفين وتحسـين تجربـة الحـج والعمـرة، يأتـي **برنامـج خدمـة ضيـوف الرحمـن** للارتقاء بجـودة الخدمـات المقدمـة للحجـاج والمعتمرين. وقـد انعكـس دور البرنامـج بوضـوح علـى منظومـة الحـج والعمـرة، حيـث شـهد موسـم حـج العـام 1446هـ تحقيـق تقـدم ملمـوس علـى مختلـف الأصعـدة التنظيميـة والخدميـة والتقنيـة. أثمـر هـذا التقـدم فـي تحسـين جـودة الخدمـات، وتعزيـز التكامـل بيـن الجهـات ذات العلاقـة، ورفـع جاهزيـة البنيـة التحتيـة، ممـا أسـهم فـي تيسـير أداء المناسـك وتقديـم تجربـة ميسّـرة وآمنـة ومسـتدامة للحجـاج والمعتمرين. ممـا انعكـس بشـكل مباشـر علـى رفـع مؤشـر الرضـا العـام لرحلـة أداء المناسـك ليصـل إلـى 91%. وقـد اسـتقبلت المملكـة حتـى شـهر أكتوبـر مـن العـام 2025م نحـو 12.1 مليـون معتمـر مـن خـارج المملكـة، مـا يمثـل 81% مـن إجمالـي المسـتهدف السـنوي للعـام 2025م البالـغ 15 مليـون معتمـر دولـي. ويعكـس هـذا الأداء الإيجابـي فاعليـة الجهـود المبذولـة فـي تسـهيل إصـدار التأشـيرات، وتوسـيع نطـاق باقـات الخدمـة، وتكامـل الحلـول الرقميـة، لا سـيما عبـر منصـة **"نسـك"**. كمـا مثّـل موسـم حـج 1446هـ نقلـة نوعيـة علـى مسـتوى التنظيـم وجـودة الأداء، حيـث بلـغ إجمالـي عـدد الحجـاج أكثـر مـن 1.7 مليـون حـاج، منهـم أكثـر مـن 1.5 مليـون حـاج مـن خـارج المملكـة، وفـق بيانـات الهيئـة العامـة للإحصـاء.

وضمـن جهـود التحـول الرقمـي، شـهد العـام 2025م تطويـرًا شـاملًا لمنصـة "نسـك"، شـمل إطـلاق أكثـر مـن 30 خدمـة ذكيـة، وتوفيـر دعـم لغـوي بأكثـر مـن 100 لغـة، وتفعيـل خاصيـة المسـاعدة الطارئـة "**SOS**"، إلـى جانـب توفيـر خرائـط تفاعليـة لمكـة والمشـاعر للملاحـة الذكيـة أثنـاء موسـم الحـج، وتنفيـذ تجربـة أولـى للتوأمـة الرقميـة، مـع تدريـب أكثـر مـن 300 موظـف علـى الاسـتخدام. كمـا شـهدت منظومـة الحـج والعمـرة تنفيـذ مبـادرات نوعيـة فـي البنيـة التحتيـة والخدمـات الصحيـة بالمشـاعر، مـن أبرزهـا إنشـاء مستشـفى طـوارئ جديـد فـي مشـعر منـى بسـعة 200 سـرير، تـم إنجـازه خـلال 30 يومًـا بهـدف تعزيـز جاهزيـة التدخـلات الطبيـة الفوريـة. كمـا تـم إنشـاء 71 مركـزًا ضمـن مراكـز الانطـلاق والطـوارئ والإسـعافات الأوليـة فـي مختلـف المشـاعر، واسـتُكمل تنفيـذ المشـروع خـلال 59 يومًـا، ممـا أسـهم فـي رفـع مسـتوى الاسـتجابة السـريعة وتحسـين تغطيـة الخدمـات الإسـعافية

الميدانية. وفي ضوء هذه المنجزات، تستهدف منظومة الحج والعمرة مواصلة التوسع في استيعاب الأعداد المتزايدة من ضيوف الرحمن، إذ تهدف للوصول إلى أكثر من 20 مليون معتمر دولي بحلول العام 2026م، مع الاستمرار في تطوير البنية التحتية في المشاعر المقدسة، ورفع جودة الخدمات المقدمة. كما سيتم إطلاق بطاقة "نسك" الموحدة للمعتمرين، بهدف إصدارها وطباعتها كهوية رقمية تسهّل التعرف على بيانات المعتمر وتعزز كفاءة التنظيم الميداني، إلى جانب تطوير خدمات المدفوعات الرقمية ضمن تطبيق "نسك"، بما يسهم في تقديم تجربة مالية إلكترونية ميسّرة وآمنة تثري الرحلة الدينية وتواكب التطلعات التقنية للمستفيدين.

وفي إطار ما تحقق خلال العام 2025م، من جهود وطنية متواصلة للارتقاء بجودة الحياة وتحسين مستوى الخدمات الصحية ضمن **برنامج تحول القطاع الصحي**، تم اعتماد ثلاث لوائح فنية جديدة للصحة العامة التي تهدف إلى تعزيز الصحة المجتمعية وتشجيع سلوكيات التغذية السليمة، بما يُسهم في توفير خيارات غذائية أكثر توازنًا ودعم اتباع أسلوب حياة صحي مستدام، في خطوة تعكس ترسيخ مبدأ "الصحة العامة" كأحد مرتكزات جودة الحياة في المملكة. وفي خطوة نوعية تعكس تميز المملكة إقليميًا وعالميًا، تم اعتماد مدينة جدة كأكبر مدينة صحية مليونيه والمدينة المنورة كثاني أكبر مدينة صحية مليونيه في الشرق الأوسط، وفقًا لتصنيف منظمة الصحة العالمية بما يعكس كفاءة منظومة الصحة ومستوى السلامة والوقاية في المدينة.

وفي جانب تعزيز السلامة المرورية، تضافرت جهود الجهات الحكومية للحد من الحوادث ورفع مستوى الأمان على الطرق، من خلال تطوير منظومة السلامة المرورية وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الالتزام بأنظمة المرور مما أسهم في خفض معدلات وفيات الحوادث إلى 12.1 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة بنهاية الربع الثاني من العام 2025م، مقارنة بـ 28.6 حالة وفاة في العام 2016م. وتعكس هذه المنجزات ما تحقق من تقدم ملموس في تعزيز الصحة العامة وتشجيع اتباع نمط حياة صحي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء مجتمع ينعم بالصحة وجودة الحياة.

وفـي إطـار جهـود الدولـة المسـتمرة لتحسـين جـودة الحيـاة وتمكيـن الأُسـر السـعودية مـن تملـك مسـاكنها، واصلـت منظومـة الإسـكان تنفيـذ مبادراتهـا وبرامجهـا ضمـن **برنامـج الإسـكان** الهـادف إلـى تعزيـز الاسـتقرار السـكني وتوفيـر خيـارات سـكنية متنوعـة تتناسـب مـع احتياجـات المواطنيـن. وقـد أسـهمت هـذه الجهـود فـي تحقيـق نسـبة تملـك للأسـر السـعودية بلغـت 65.4% بنهايـة العـام 2024م، متجـاوزةً مسـتهدف العـام 2025م البالـغ 65%، فـي خطـوة تعكـس التقـدم المسـتمر نحـو تحقيـق مسـتهدف 70% بحلـول العـام 2030م. كما تم خلال العام 2025م ضخ أكثر من 107 آلاف وحدة سكنية وأراضٍ مطورة فـي مختلـف مناطـق المملكـة، بالشـراكة مـع المطوريـن العقارييـن، بمـا يسـهُم فـي زيـادة المعـروض السـكني وتحفيـز النمـو فـي القطـاع العقـاري. ويمضـي البرنامـج قُدمًـا نحـو تحقيـق مسـتهدفاته لعـام 2026م، والمتمثلـة فـي ضـخ 80 ألـف وحـدة سـكنية وأراضٍ مطـورة إضافيـة فـي مختلـف الضواحـي والوجهـات السـكنية بمناطـق المملكـة. وفـي إطـار اهتمـام الدولـة بدعـم الفئـات الأكثـر احتياجًـا، يسـتهدف البرنامـج خدمـة 20 ألـف أسـرة مـن مسـتفيدي الإسـكان التنمـوي، عبـر حلـول سـكنية مسـتدامة تضمـن توفيـر السـكن الملائـم وتحسـين جـودة الحيـاة لهـم.

وفـي إطـار تعزيـز دور القطـاع الخـاص ورفـع كفـاءة الخدمـات العامـة، يأتـي **برنامـج التخصيـص** ضمـن الجهـود الهادفـة إلـى تطويـر نمـوذج اقتصـادي أكثـر كفـاءة واسـتدامة بالشـراكة مـع القطـاع الخـاص. ويتجـه البرنامـج إلـى فتـح آفـاق جديـدة بمـا يُحقـق قيمـة مضافـة للمجتمـع والاقتصـاد علـى حـد سـواء. وقـد انعكسـت ملامـح هـذا التوجـه فـي تنفيـذ مشـاريع نوعيـة تُعبّـر عـن عمـق التحـول المؤسسـي الـذي يقـوده البرنامـج، مـن أبرزهـا منـح امتيـازات تشـغيلية لنحـو 8 محطـات موانـئ للقطـاع الخـاص خـلال العـام 2025م، فـي خطـوة تهـدف إلـى تخفيـف الالتزامـات الاسـتثمارية علـى القطـاع العـام، ورفـع كفـاءة التشـغيل وتعزيـز الطاقـة الاسـتيعابية لمحطـات الموانـئ لمعالجـة أكثـر مـن 1,724 مليـون طـن، مـع تركيـز دور الهيئـة العامـة للموانـئ علـى الجوانـب التنظيميـة والتشـريعية. وفـي إطـار الجهـود الراميـة إلـى تحسـين جـودة الحيـاة، يجـري العمـل علـى مشـروع حدائـق الملـك عبـد اللـه العالميـة كأحـد أبـرز المشـروعات البيئيـة والتعليميـة، حيـث يُقـام علـى مسـاحة تتجـاوز 2 مليـون متـر مربـع ليكـون صرحًـا نباتيًـا عالميًـا يعكـس مسـار التطـور البيئـي عبـر العصـور

الجيولوجية. ويضم المشروع 15 حديقة متنوعة التصميم تجمع بين حدائق داخلية مُغطاة تُحاكي النظم البيئية والنباتية المختلفة، ومساحات خارجية مفتوحة تُهيّأ للزوار كمقصد للتعلم والترفيه والتأمل في ثراء الطبيعة وتنوعها. ويمتد الأثر المتوقع للبرنامج نحو مستهدفات نوعية تعزز من دوره في تطوير البنية التحتية الوطنية بالشراكة مع القطاع الخاص، من أبرزها إطلاق المخطط العام لمطار أبها الدولي الجديد، الذي سيتم بناؤه بهوية معمارية تنسجم مع الطابع الثقافي والتراثي لمنطقة عسير، ويتضمن إنشاء صالة جديدة وتوسعة المرافق المساندة، مع التطلع لرفع الطاقة الاستيعابية للمطار إلى نحو 8 ملايين مسافر سنويًا بحلول العام 2030، دعمًا لمستهدفات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية. كما يستهدف البرنامج تطوير مطار دولي جديد في مدينة الطائف، لرفع الطاقة الاستيعابية من 0.6 مليون مسافر إلى 5 مليون مسافر سنويًا، مما يعكس التزام البرنامج بدعم مشاركة القطاع الخاص في قطاع النقل، وتعزيز البنية التحتية كأحد ممكنات النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية.

ميزانية 2026
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

03

أبـرز المخاطـر علـى الماليـــة العامـــة

للعام 2026م والمدى المتوسط

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

القسم الثالث:
أبرز المخاطر على المالية العامة للعام 2026م والمدى المتوسط

مع تسارع التطورات العالمية وما يرافقها من تحديات من المحتمل تأثيرها على الوضع الاقتصادي والمالي على مستوى العالم؛ تظهر أهمية عملية رصد وتحليل وتقييم مخاطر المالية العامة والإفصاح عنها؛ والتي تمثل عنصرًا أساسيًا لتعزيز كفاءة التخطيط المالي لمواجهة التحديات المحتملة بما يُسهم في إدارتها بشكل استباقي والتخفيف من تداعياتها السلبية. ويستعرض هذا القسم **أهم التحديات المالية والاقتصادية المحلية والعالمية** المحيطة باقتصاد المملكة، والتي قد تؤثر على تحقيق مستهدفات ميزانية العام 2026م والمدى المتوسط:

أ. التحديات الاقتصادية العالمية:

تشهد آفاق الاقتصاد العالمي للعام 2026م والمدى المتوسط حالةً من عدم اليقين، مدفوعة بمجموعة من المخاطر التي قد تحد من وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، إذ تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 3.3% في العام 2024م إلى 3.2% في العام 2025م و3.1% في العام 2026م[12]. ومن أبرز المخاطر التي قد تؤثر على النمو العالمي احتمالية تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتشديد السياسات الحمائية والقيود التجارية والتي لم ينعكس أثرها بشكل كامل على الأسواق خلال العام 2025م، ومن المرجح ظهور تداعيات ذلك على الاقتصاد العالمي بشكل أوضح في العام 2026م، هذه العوامل قد تعيق حركة التجارة الدولية وتؤدي إلى اضطراب سلاسل الإمداد وخلق ضغوط تضخمية. بالإضافة إلى ذلك فإن عدم اليقين حول مسار السياسة النقدية واحتمال تباطؤ وتيرة خفض أسعار الفائدة قد تبقي تأثيرها على تقلبات أسعار الصرف وارتفاع تكاليف الاقتراض وتراجع تدفق الاستثمارات بين الدول.

وبالتزامن مع التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، شهدت أسواق البترول تذبذبات متتابعة خلال العام 2025م، إذ بلغ متوسط سعر خام برنت نحو 69.9 دولارًا للبرميل حتى

[12] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2025م

الربع الثالث من العام 2025م، مسجّلًا انخفاضًا بنحو 14.5% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى تداعيات التوترات التجارية والجيوسياسية العالمية، التي أسهمت بدرجة كبيرة في زيادة حدة تقلبات الأسعار في الأسواق البترولية. وعلى الرغم من التحديات العالمية المختلفة؛ تواصل المملكة دورها في دعم استقرار أسواق الطاقة العالمية من خلال سياساتها المتوازنة، إلى جانب تنويع شراكاتها التجارية وتبني سياسات مالية مرنة وداعمة لمواجهة هذه الصدمات والحفاظ على النمو المستدام.

ب. العوامل المؤثرة على الاقتصاد المحلي:

يتأثر الاقتصاد المحلي بتطورات الاقتصاد العالمي، مما يجعله عرضة لتأثيرات تباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وما يرافقها من ضعف في الطلب العالمي على البترول، بالإضافة إلى ذلك، تُشكّل السياسات الحمائية والتوترات التجارية تحدياتٍ قد تؤثر على أسعار السلع وتكاليف الإنتاج وتدفقات الاستثمار، كما يُعد بقاء أسعار الفائدة العالمية عند مستويات مرتفعة نسبيًا عاملًا مؤثرًا على تكلفة التمويل وتدفقات الاستثمار الخاص التي تُعد إحدى المحركات الرئيسة لنمو الأنشطة غير النفطية.

وبالرغم من ذلك يُظهر الاقتصاد المحلي قدرة عالية على التكيف مع الصدمات العالمية، إذ تسعى المملكة إلى التخفيف من تداعيات المخاطر العالمية المحتملة عبر اتخاذ تدابير استباقية تدعم التحسن المستمر في النشاط الاقتصادي، وتسهم في نمو مؤشرات الاستهلاك والاستثمار الخاص.

وقد نفذت المملكة عددًا من المبادرات التي أسهمت في المحافظة على استقرار معدلات التضخم عند مستويات مقبولة مقارنة بدول العالم، كما تهدف المبادرات التي أعلنتها المملكة في القطاع العقاري إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، مما يسهم في احتواء مستويات التضخم على المدى المتوسط. ويشكل تحفيز الاستثمار ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في المملكة، من خلال خلق فرص استثمارية متنوعة وفعّالة، وتعزيز المناخ الاستثماري، كما تتبنى المملكة مجموعة من المبادرات الإستراتيجية النوعية لتحفيز الاستثمار الأجنبي تحقيقًا لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

ج. المخاطر على المالية العامة وآليات التعامل معها:

وعلى جانب المالية العامة، تتبنى المملكة سياسة مالية مرنة تستجيب للتطورات العالمية والصدمات المختلفة، كما تعتمد في تقديرات الميزانية نهجًا متحفظًا يأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة بما يعزز استقرار المالية العامة. وتستند المملكة على مركز مالي قوي مدعوم باحتياطيات مالية معتبرة ومستويات مستدامة من الدين العام، بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي.

وتستمر المملكة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تدعم كفاءة واستدامة المالية العامة، دون التأثير على أولويات الإنفاق التنموي، حيث أسهم تسريع وتيرة تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع في تحقيق مكاسب ملموسة خلال الفترة الماضية. إلى جانب ذلك تستهدف المملكة تعظيم الأثر من الإنفاق الحكومي الموجَّه وترتيب أولويات الإنفاق بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي، وتوجيه الموارد نحو البرامج والمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي. كما تتبنى الحكومة سياسة مالية موجّهة ومعاكسة للدورة الاقتصادية لتمكين التحول الاقتصادي وتعزيز نمو الإيرادات غير النفطية، بما يضمن وجود مصدر مستقر ومستدام على المدى المتوسط والطويل بعيدًا عن التذبذب في أسواق البترول، ويدعم تنفيذ خطط التحول الاقتصادي، وتمويل المشاريع التنموية وفقًا لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما يرتكز التوسع المدروس في الاقتراض وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى على الموازنة بين تكلفة التمويل والعائد الاقتصادي لدعم الاستثمار في المشاريع التحولية، واستغلال فرص السوق المتاحة، بما يضمن استدامة المالية العامة وتحقيق عوائد اقتصادية على المدى المتوسط والطويل. كما يتم تأمين الاحتياجات التمويلية من مختلف الأسواق المحلية والدولية بتكلفة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة مخاطر الدين العام. وتعتمد المملكة على إدارة محفظة الدين عبر تنويع أدوات التمويل، وتمديد آجال الاستحقاق، وتحسين هيكل المحفظة لتقليل تكلفة خدمة الدين. وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف الائتماني الإيجابي للمملكة يمكّنها من الحصول على التمويل عبر الاقتراض من الأسواق الدولية والمحلية بتكلفة مناسبة، وهو ما يمنحها مساحة مالية كافية يمكن اللجوء إليها إذا ما دعت الحاجة. علاوةً

على ذلك، فإن المحافظة على مستويات مستدامة من الدين العام يزيد من ثقة المستثمرين، ويدعم النمو الاقتصادي المحلي.

وفي ضوء تبني المملكة لمنهجية استباقية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية المختلفة، تم إعداد ثلاث سيناريوهات للإيرادات في ميزانية العام 2026م، تتضمن (سيناريو أعلى من الميزانية – سيناريو الميزانية الأساسي – سيناريو أقل من الميزانية)؛ وتسهم هذه السيناريوهات في تعزيز مرونة المالية العامة للتعامل مع أي منها في حال تحققها، بما يضمن تحقيق الاستقرار والاستدامة المالية.

د. سيناريوهات الإيرادات لميزانية العام 2026م

(مليار ﷼)

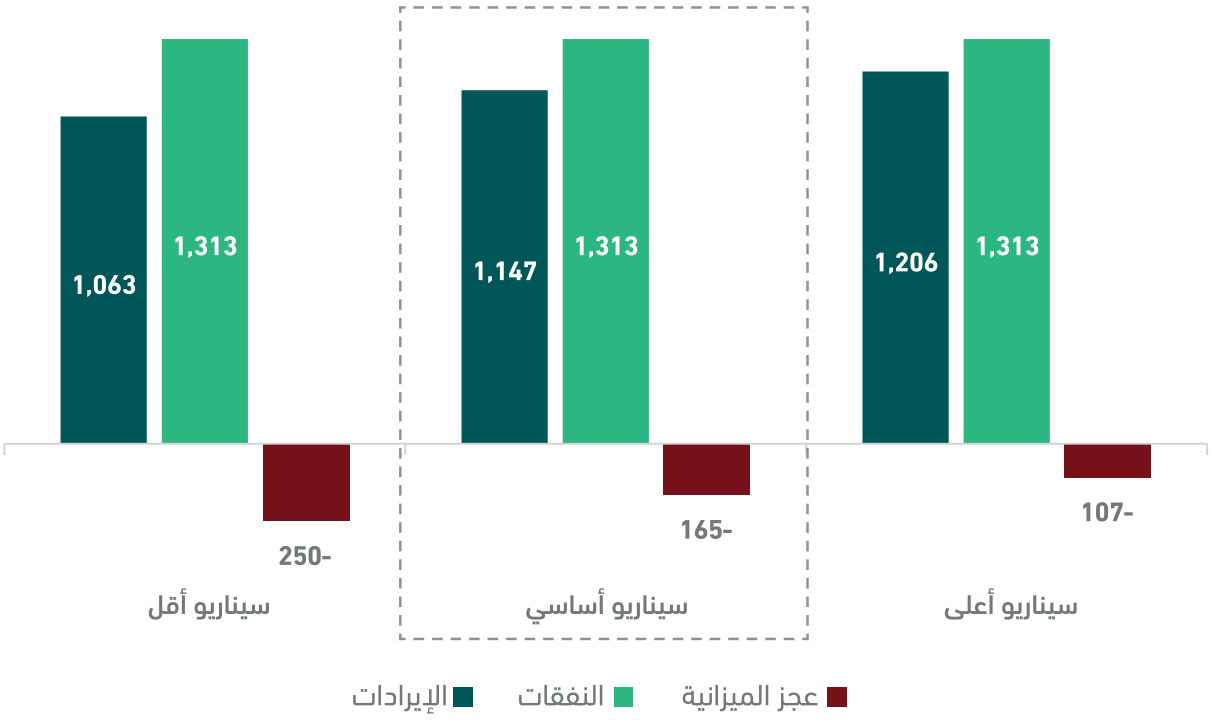

المصدر: وزارة المالية